فتاوى في اللغة والتفسير

أ. د. عبد العزيز بن علي الحربي

دار ابن حزم

فتاوى في اللغة والتفسير

١

أ. د. عبد العزيز بن علي الحربي

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

9 789959 856531

ISBN 978-9959-856-53-1

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الألكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ صلِّ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ.

اللهم لا تَصرِفْنا عن آياتِك، ولا تَحجُبْ عنَّا بيناتِك، وأَرِنا سبيلَ الرُّشدِ لِنَتَّخذَه سبيلًا، واجنُبنا وعبادَك المتقين سبيلَ الغيِّ، واهْدِنا لما اختُلفَ فيه مِن الحقِّ بإذنِك إنَّكَ تَهدي مَن تَشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ.

اللهمَّ ما أصبتُ فيه فهو منكَ ولكَ الحمدُ والنعمةُ، وبكَ توفيقي. ربِّ لا تُؤاخذْني بما أخطأْتُ أوْ بما أنسانِيه الشيطانُ، إليكَ متابي ومآبي.

لا إلهَ إلا أنتَ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بكَ.

مقدمة

حرّكني السَّائلون، وكثرة أسئلتهم إلى تنحية ما كنتُ أكتبُ من الخاطرات العاطرات، التي بلغت ثلاثين شهرًا ونيّفًا، وللسائل حقٌّ، ولو كان سؤاله مرسلًا إلى الهاتف الجوّال؛ وإهمالُ السَّائل -حين إمكان الجواب- ونبذُه مذمومٌ.

وقد يدرك المسؤول بذوقه ومشاعره أنّ السّائل متعنِّتٌ، يريد المراءَ، أو متكاسلٌ عن البحث، متنصِّلٌ عن المسؤولية، فيريد من سؤاله حلّ الواجب المدرسيّ، وربّما سأل الطَّالب الجامعيُّ عن معنى لفظةٍ أو مسألة مشهورة لا يعذر بجهلها، أو لا يعذر بعدم القدرة على الرُّجوع إلى مظانِّها. فأمَّا الأوَّل؛ فيعرض عنه بلا تثريب، وأمَّا الثَّاني؛ فيوقظ بالتَّأنيب، وأمَّا الثَّالثُ؛ فينبَّه بالتَّرغيب والتَّرهيب.

فمن الأسئلة اليوم ما لو دنا السَّائل إلى مظانِّ الجواب، لوجده في دقائق معدودة، ولا مانع يمنعه إلَّا تكاسلٌ وحبٌّ لأن يُخدم في كلِّ شيء، ولا عجب في ذلك، ولا تعجيب، فنحن قد عُوِّدنا على أكلات جاهزة؛ وحشوُ الأذهان كحشو البطون.

والقصد: أنّ «الخاطرات» التي كنتُ أسطِّرُها سَتؤول إلى «فتاوى» لغويَّة، تجيب عن أسئلة السَّائلين في الألفاظ وتصويبها، ومعانيها ودلالاتها، وعللها وأسبابها، وأشباهها ونظائرها، وبلاغتها وأسرارها، وفي الكلام المعجز.

وأول سؤال أجيب عنه: لماذا التَّغيير؟ أَهو للتَّغيير بذاته، والعالم اليوم يسعى إلى التغيير؟ أم التغيير للتطوير والتجديد؟ أم لأنَّ خواطر القلب غير متناهية؟ أم لكثرة السَّائلين، وفي علم أهل العلم حقٌّ للسَّائل؟ أم لذلك كلِّه؟ وهو الجواب.

(١)

ذات الوجهين!

السَّائل (أبو أحمد الزهرانيّ) يسأل عن راء المبرِّد، أهي مفتوحة أم مكسورة؟

الفتوى: أبو العباس، محمد بن يزيد المبرِّد الأزديُّ، صاحب «الكامل» و«المقتضب». قيل له: المبرَّد (بفتح الرَّاء) لحُسن وجهه، يقال: رجلٌ مبرَّدٌ، ومقسم الوجه. ومن قال: المبرِّد (بالكسر)، قال: معناه: المثبِّت للحقِّ، لقَّبه به شيخه المازنيّ.

وقد لقيت هذه الرَّاء حظًّا كبيرًا من الخلاف والجدل، كما فصَّل ذلك الشَّيخ عبد الخالق عضيمة في تحقيقه لكتاب «المقتضب»، حتى قال أحد علماء شنقيط:

والكسرُ في راء المبرِّد واجبٌ ... وبغيرِ هذا يَنطقُ الجُهلاءُ

ولا أنصحكَ بتضييع الوقت في تحقيق ذلك، فليس في هذا وأمثاله كبير فائدة، ويكفي أن تعلمَ ورودَ الوجهين، كما رُوي الوجهان في (المسيّب)، والدِ كبير التّابعين سعيد بن المسيّب، ونظيرُه في القراءات: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: ٩٨] بفتح القاف وكسرها، وفي السنَّة الميمُ في قوله ﷺ: «فقمنٌ أن يستجاب لكم»، وفي أسماء الأنبياء سين (يوسف)، ونون (يونس) مع الضَّمِّ، وفي الصَّحابة دال (دحية الكلبي)، وفي الملائكة جيم (جبريل)، وفي

الشَّياطين خاء (خنزب)، وهو شيطان الصَّلاة، وفي ألفاظ الآخرة قوله ﷺ عن جسر جهنّم: «دَحضٌ مزلة»[١] بفتح الدَّال وكسرها، وفي ألفاظ البرزخ (جنازة)، وفي الأزمنة قاف (ذي القعدة)، وحاء (ذي الحجَّة)، وفي الأمكنة (البصرة)، وفي ذوات الأربع (اللّقحة)، وفي الطَّير دال (دجاجة)، وفي الجماد فاء (ذو الفقار)، وتاء (الخاتم)، وفي الأفعال سين (عَسَيت)، وفي الأموال صاد (الصّداق)، وفي الآنية طاء (الطست)، وفي الأعضاء حاء (الحقو)، وفي أبواب الفقه جيم (الجعالة)، وفي الأنساب (الكشي) بفتح الكاف مع الشِّين، وبكسرها مع السِّين، وفي أسماء العلوم طاء (الطّب)، وفي أوصاف العلماء حاء (الحبر).

وأمّا ما رُوي عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: «سيّب اللهُ من سيَّب أبي»[٢]؛ فهي إن صحَّت عنه، دعوة لا يُستجاب لها، ولا ذنب على من نطق بما ثبت له، وهي -أي: الدّعوة المذكورة- تحتمل الدَّعاء له والدَّعاء عليه، ولا يُظنُّ بصالحي المؤمنين إلَّا خيرٌ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٣).

(٢) وفيات الأعيان (٢/ ٣٧٨).

(٢)

يستفتونك في الفتوى!

السَّائلان (أبو الوفاء -الرياض-، وآخر لم يذكر اسمه) قال أحدهما -وهو أبو الوفاء-: سعدتُ جدًّا بتغيير عنوان زاويتكم إلى «فتاوى لغوية»، أرجو من فضيلتكم توضيح معنى الفتوى، وأنها لا تنحصر في الفتوى الشرعية. وقال الآخر: أيقال: الفُتيا، أم الفَتوى؟

الفتوى: يقال في اللّغة: فَتْوى وفُتْيا، إذا فتحتَ الفاء جئتَ بالواو، وإذا جئتَ بالياء ضممتَ الفاء، وحكى في «القاموس» الضَّمَّ في (الفُتوى)، واعتُرض عليه، وناصره الزَّبيديّ في «التاج»، والجمع: فتاوِي، ويجوزُ الفتحُ، وهو أخفّ وأشهر. وقد وردت الفتوى بمشتقاتها في الحديث في عشرات المواضع، لا سيما على لسان الصَّحابة في تحديثهم. ومن كلام النَّبيِّ ﷺ: «فسُئلوا فأفْتَوا بغيرِ عِلمٍ»، وفي «مسند البزار»: «فأفتَوا بالرأيِ»[1]، والأوَّل هو الصَّحيح، وهو في «الصَّحيح»[2]. ومعناها في معاجم اللّغة: بيان الحكم أو الجواب عن المشكل، كما أشار إلى ذلك الرَّاغب، وأمّا ابن فارس؛ فقد خيّب ظنّي، ولم أجد له تأصيلًا يُفرحُ به،

---

(١) مسند البزار (٦/ ٤٠٢).

(٢) البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

ولطالما أفَرَحَ، وأحسب أنَّ اشتقاقها من الفُتوَّة، والفتى هو القويُّ النشَّيط، والفتوى لا يقوى عليها كلّ أحد.

والمتأمِّل في مواضع ورودها في الكتاب العزيز، يتجَلَّى له أمورٌ:

منها: إطلاقها على المشكل من الأحكام، كقول الله سبحانه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[النساء: ١٧٦]، وعلى المحيّر من الرأي في سياق المشورة، كقول ملكة سبأ: ﴿أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى﴾ [النمل: ٣٢]، وعلى ما يسأل عنه في الرُّؤى والأحلام، كقول الله سبحانه مخبراً عن ملك مصر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ٤٣].

ومنها: إطلاق الاستفتاء على مطلق السؤال، ولو كان تهكميًّا في دعوى باطلة، كقول الله سبحانه: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٩].

ومنها: أن الإفتاء يسند إلى الله إذ أسندها سبحانه إلى نفسه، وأخبر أنه يفتي من استفتى رسوله في النِّساء والكلالة، وذلك في موضعين من كتابه، كلاهما في سورة النساء، أحدهما تقدم ذكره، والآخر: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧].

وأمّا إطلاق الفتاوى على غير أحكام الفقه؛ فهو معروفٌ، وإن كانت الغلبة على إطلاقها على مسائل أحكام الفقه، ولابن حجر الهيتمي

«فتاوى حديثية»، وللسيوطي «الفتاوى النحويّة».. قضي الأمرُ الذي فيه تستفتيان.

(٣)

تُخُومُ الجَنُوبِ!

السائل (سعد الحارثي) يقول: بارك الله فيك شيخنا، ونفع بك الأمّة، نسمع في أخبار الإذاعة قولهم: بَلْوَرَةُ المواقف.. فما أصل (بَلْوَرة)؟ ونسمع قولهم أيضًا: تخوم المناطق الجَنوبيّة.. فما أصل (تخوم)؟ وما معنى كلمة (سَرعان) في قولهم: سرعان ما ذهبوا عنه؟

الفتوى: بارك الله فيك -يا سَعْدُ-، ونفع بك.. أمّا كلمة (سرعان) فلفظة صحيحة، واستعمالها في نحو: سرعان ما ذهبوا إليه صحيحٌ أيضًا، ويجوز في سينها الفتح والكسر والضمّ، وفي ذلك تخفيفٌ على أمّة العرب، ومن يتكلم بلغتها. وهي عند النحويين اسم فعلٍ بمعنى (سَرُعَ) كهيهات بمعنى (بَعُدَ)، ولها معنيان: التعجبُ من السرعة، والإخبارُ بها إخبارًا محضًا؛ لأنّ التعجب يتضمن الإخبار أيضًا، لكنه غير محضٍ. ويشبهها كلمة (وَشْكَان) في معناها واستعمالها.

وأمّا (البَلْوَرَةُ)؛ فهي تجلية الشيء ليكون واضحًا، مأخوذة من (البلّور) على وزن: تنُّور، وسِنَّور، وقِمَطْر، ويُسمّى به نوعٌ من الحجارة شفاف، ونوعٌ من الزّجاج.

و(البَلْوَرة) من الاشتقاق المحدث، ومن التَّوليد المقبول الذي لا يضيقُ به صدر العربيّة، وأقرَّه مجمع اللغة القاهري في ألفاظ مشابهة،

نحو: تَلْفَنَ، وبَسْتَر، وكَهْرَب، وفَبْرَك، ونظيرها في المسموع: هوَّدَه ونصَّره، ونحوه: تَسَعوَد وتَمصَّر وتأمْرَك، وكلها معلومة الأصل عدا (فَبرَك)؛ فهي من آلة تسمَّى (الفابريكة). ويقال: فلانٌ تألبَن؛ أخذًا من (الألبانيّ).

وأمّا اللّفظة الثالثة الأخرى (تخوم)؛ فلا نزاع في عربيتها، ولكنهم تنازعوا في لفظها وصيغتها، فمن قائل: إنها من الألفاظ التي استعملت للمفرد والجمع بصيغة واحدة، ومن قائل: المفرد تَخوم كزَبُور، والجمع تُخُوم، بالضمّ، ومن قائل: المفرد: تُخوم، بالضمّ، والجمع: تُخُم. ومن قائل: المفرد: تَخْم، والجمع: تُخُوم، كفَلْسٍ وفُلُوس، وهو الأظهر عندي. والحاصل: أنّ قولهم: تُخومُ الجنوب من طيّب القول وعريقه، وقال كُثيِّر عزّة:

فبُورِكَ مَن فيها وطابتْ تخومُها

ومعناها: الحدود والمعالم، ومن ذلك ما رواه أحمد في «مسنده» عن عليّ مرفوعًا: «لعَن اللهُ من غير تُخُوم الأرض»[1]، أي: معالمها وحدودها. قال الخطابيُّ: «المعربون يفتحون التاء، والمحدِّثون يضمونها».

(١) المسند (٢/ ٢١٢)، وصححه الألباني في (الصحيحة: ٣٤٦٢).

(٤)

النّوادي والأنديةُ!

السَّائل (خليل أحمد) يقول: قرأتُ في تنويه لأحد الباحثين يقول فيه: لا يجوز جمع (نادٍ) على نوادٍ؛ لأنه لم يُسمع؟

الفتوى: لغة العرب واسعة سَعَة الدنيا، والقياس فيها ركن من أركانها الكبرى، وسماع كل ما نطقت به العرب ونقله كلّه متعذِّر، والقياس فيما سألتَ عنه، وفي باب الجمع خاصَّة كالسَّماع أو أقوى منه.

ومن ذلك: ما ورد على وزن (فاعل) لما كان لمذكر غير عاقل ذاتًا أو وصفًا، نحو: كاهل وكواهل، وحاجب وحواجب، وشارع وشوارع، وطابق وطوابق. وكذلك إذا كان وصفًا لمؤنث كحائض وحوائض، وحامل وحوامل.

وجمع فاعل على فواعل بالقيود المذكورة لا شذوذ فيه لدى اللّغويين، ولم يستثنوا من ذلك إلّا لفظًا واحدًا، وهو (وادٍ)؛ لأنَّ أوَّله واو، فكُرِه جمعه على (وَوَادٍ).

وأحيلُك في هذا إلى شروح ألفية ابن مالك، عند قوله في باب (جمع التكسير):

فواعِلٌ لفَوعَلٍ وفاعَلِ وفاعِلاء معَ نحوِ كاهلِ

نعم، لم يُسمع عن العرب في جمع (نادٍ) إلّا أندية، ولكنه غير كافٍ في المنع، فإمّا أن يكون ممّا تكلمت به العرب ولم ينقل، أو يكون ممّا يجوز لمن بعدهم منهم أن يسلك فيه طريقتهم وقياسهم الصحيح.

والحاصل: أنّه يجوزُ لك أن تقول في جمع (نادٍ): أندية، ونوادٍ. وإثبات الياء في التنكير جائزٌ، كما أن حذف الياء في المعرّف جائز، كلاهما ثبتت به القراءة الصَّحيحة.

(٥)

الشمس.. والقلب!

السائلة (م، ع): لماذا أنثت العربُ الشمسَ، وذكّرت القمرَ؟ وذكّرت القلبَ، وأنثت الرأسَ؟

الفتوى: هذا السُّؤال ونحوه من الأسئلة النافعة التي أحبّ أن تكون أسئلة السّائلين من مشكاتها؛ لأنها تضيء جانبًا من جوانب اللّغة، وتكشف بعض مكنونها، وتخلع على الباحث من أسرارها سابغاتٍ من فقه اللّغة، والسؤال عن الشمس والقمر مرّ بناظري في بعض كتب المتقدمين، أظنّه كتاب «الهوامل والشوامل» لأبي حيّان التوحيدي، والمسؤول هو مِسْكَويْه، والذي بقي في ذهني من جوابه: أنّ الشمس كانت معبودة، ومن أسمائها لديهم «أُلاهة»، والجواب غير مقنع؛ لأنّ عبادتها بعد تسميتها بالشمس، وأتلمس لتعليل ذلك جوابًا آخر، وهو: أنّ اسم «قمر» على وزن «فَعَل»، وعلى هذا غالب الأسماء المذكورة، أسماء الذوات وأسماء المعاني، كجَبَل، وحَمَل، وقَلَم، وصَفَر، ووَلَد، وخَبَر، ويظهر لي أنّ من عادة العرب إطلاقَ مثل هذه الأسماء بهذا الوزن على ما يقبل الكِبَر والزيادة، تارة يطلقونه على آخر مراحله كـ «قمر»، وتارة على إحدى مراحله كـ «وَلَد، وحَمَل»، وكذلك أسماء المعاني، كـ «خَبَر، ونبَأ، ومَلَك»؛ إذ هو آخر درجات النّورانية.

وأمَّا الشمس فعلى وزن «فَعْل»، فتطلق موزوناته على المذكر والمؤنث، فمن المؤنث «نَفْس، وشَمْس»، والنفس واحدة، والشمس واحدة، ثم إنّ الشمس آية النهار، ولا تظهر في الليل، وذلك من شأن الأنثى، والقمرُ آية الليل، والرّجلُ ليليٌّ. وقد يقال: إنّ من عادة العرب تأنيث ما كثرت منافعه، وتفرّد، كالأرض، والنّار، والشمس، والسماء.

وأمَّا القلب فهو ملك الأعضاء، والملوك رجال، و«ما أفلح قومٌ ولّوا أمرَهم امرأة»، ولا أتذكر الآن اسمًا ثلاثيًّا ساكن الوسط، ثالثه باء إلَّا وهو مذكر، إلّا ما كان أصله المصدر كـ(الحَرْب)، وأمّا «الرَّأس» فمذكرٌ.

(٦)

العَصْلَجَةُ واللّحْلَحَة!

السائلة (أم دعاء - المدينة)، قالت: أسأل عن كلمتي (العَصْلَجة، واللّحْلَحَة)، وهما من الألفاظ الشائعة لدينا في الحجاز، يقال: الشيء تَعَصْلَج، ويا فلانُ تَلَحْلَحْ؟

الفتوى: في اللّغة العربية ألفاظ يدلّ لفظها على معناها، وهذه الدلالة يدركها العربيّ بذوقه؛ لأن نظائرها بحروفها المشبهة تضع له ميزانًا يقيس به الأصوات وإيقاعها ثم معناها، ومن ذلك هاتان اللّفظتان، لا سيما (عَصْلَج) التي عدّها المجمعيّون في القاهرة من المحدثات، وهي الألفاظ التي لم تنقل عن العرب في عصر الاستشهاد ومن بعدهم إلى العصر الحديث.

ويظهر لي أنّ الألفاظ المحدثة نوعان، أحدهما: ما لا أصل له في مادته بترتيب حروفها، فهذا محلّ بحث ونظر وتفصيل، لا يكفي هذا الحيز لذكره وبيانه. والثاني: ما لم يستعمل في الإطلاق الحديث، ولكن مادته استعملت في معنى آخر بنسق حروفه على وزن آخر، ومن هذا (العَصَلَّج)، وهو: الرجل المعوجّ الساق، كما في «تاج العروس». فانظر -الآن- إلى استعمال المحدثين للعَصْلَجة بمعناها الذي هو التعسّر،

وستجد روعة الاشتقاق في هذا الإطلاق، ولا تحتاج إلى ذكر الجامع بينهما، إذا لوحظ أن مُعوجَّ الساق متعسِّر المشية.

وكثيرًا ما تكون هذه الألفاظ (عَصْلَج) ونحوها من الأفعال الملحقة بالفعل الرّباعي مازجة بين فعلين مزجًا يشبه النّحت، كما قيل في (بَعثَر)، أصلها: بَعثَ وعَثَر. و(عثر) من العثير، وهو الغبار. وكذلك هنا يمكن أن يقال: أصل (عَصْلَج) عصى ولَجَّ. ومن اللغويين من يقول: لا يكاد يجتمع الصاد والجيم في كلمة واحدة في لغة العرب.

وأمّا (اللّحْلَحَة) فالمعاجم تقول فيها: خبزة لَحْلَحة، أي: يابسة. ومكان لَحْلَح، أي: ضيّق. ويقال: رجلٌ مُلَحْلَح، أي: سيّد. وهذا هو مربط الفرس الذي نمسك به، ونقول: استعمال الحجازيّين اليوم (التّلحْلُح، واللّحْلحة) فعلًا ومصدرًا استعمالٌ منطلقٌ من هذا المعنى، فإنها تستعمل في مقام الإيقاظ، وتحريك الهمّة، والتنبيه إلى معالي الأمور، وتلك هي السيادة، أيها السّادة.

(٧)

الأَحْفَاد والأَسْبَاط

السائل (عبد العزيز شلبي): ماذا أطلق على أبناء ولدي وأبناء ابنتي.. أحفادي أو أسباطي أو حفدتي؟ وهل هناك فرق بين أبناء الولد وأبناء البنت؟ وما اللفظ المفرد المذكر والمؤنث؟

الفتوى: هذا سؤالٌ حسنٌ، أرجو أن أوفق فيه إلى جواب حسن.. أمّا السِّبط: فكلام أئمة اللّغة صريحٌ في شموله لأولاد البنين والبنات، والمشهور بين النّاس أنه خاصّ بولد البنت؛ ليفرِّقوا بينه وبين الحفيد. وسئل ابن الأعرابيّ عن الأسباط، فقال: هم خاصّة الأولاد وصفوتهم، والولد يشمل الذكر والأنثى. وابن الأعرابيّ من حُذاق اللّغة وثقاتهم.

وأمّا الحفيد: فهو ولد الابن والبنت أيضًا، فهو والسّبط سواء في الإطلاق على هذا. وقال ابن فارس: الصحيح أنّ الحَفَدة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢] هم الأعوان. وقيل: الأختان.

ومن العلماء من قال: هم البنات؛ لأنّه ذكر الحفدة مع البنين، والله يمتنّ على عباده بما خلق من أزواجهم، وهم صنفان (بنون، وبنات)، وقد ذكر البنين، فلم يبقَ غير البنات، وأطلق عليهنّ حَفَدة؛ لأنهنّ أسرع إلى طاعة الأب، ومادّة (حَفَد) دالّة على الإسراع، ومنه الحديث:

«وإليك نسعى ونحفِد». هذا ما ظهر لي في معناه في الآية، ولا يلزم من ذلك قصرُه على هذا المعنى في غير الآية.

ومن الذهول الشائع اليوم في الوصايا والوقف أن يذكر الموصي أو الواقف مثل هذه الألفاظ المشتركة التي اختلط فيها العرف في مقام يحتاج فيه إلى تجزئة المجزأ وتقسيم المقسم.

والحاصل أنّ الأجداد ذوي الأسباط والأحفاد في سَعة أن يطلقوا هذين اللفظين على من شاءوا من ذرّياتهم، فإن كان لمن حولهم عرفٌ شائعٌ فعليهم مراعاته، ومن الشائع إطلاق الأسباط على أولاد البنات، والأحفاد على أولاد البنين أو على الجميع، وأمّا مفرد الأسباط فسبط للذكر والأنثى، ومفرد الأحفاد حفيد، ومفرد الحَفَدة حافد، كحافظ وحَفَظة.. متّعك الله بأسباطك وأحفادك.

(٨)

توافر.. وتوفر!

السائل (فهد العودة): أيهما أصوب: توافرَ الشيءُ أم توفَّر؟

الفتوى: هذا السؤال أجاب عنه عددٌ من قُرَّح الكَتَبَةِ الضالعين في دراسات الأساليب، ومنهم أسعد داغر في كتابه «تذكرة الكاتب»، ومصطفى جواد في كتابه «في التراث اللغويّ»، وأبو تراب الظاهري في كتابه «كبوات اليراع». وفي كلامهم شيءٌ من الاختلاف؛ فأسعد داغر يمنع أن يقال: «توفّر» إلا على معنى: رعى حُرُماته، وصرَف هِمَّته إلى الشيء، ولم يرضَ بذلك مصطفى جواد، وردّ على «داغر»، ورماه بالتسرُّعِ في حكمه هذا، وقال: إنّ من يقول: توفّر الشيء؛ أراد: تجمَّع، وتحصّل، ولكنهم -أي: الفصحاء- يستعملون «على» معه، وأيّده أبو تراب، وساق لذلك من كلام أهل العلم والأدب؛ كابن المعتز، وابن أبي الحديد، وزياد بن سميّة، وأبو تراب يوافق جوادًا في جمهور ما يقرّره.. والذي أحرّر لك في هذه المسألة موجزًا هو:

أولًا: يقِلّ ورود هذين الفعلين في كلام العرب شِعْره ونثره. وممّا يُنسب إلى عنترة قوله:

يـرَون احتمـالي عفّـةً فيُـريهمُ ... توفُّر حِلْمي أنني لستُ أغضبُ

ثانيًا: مادة هذا اللفظ الواو والفاء والرّاء، وهو أصلٌ يدلّ معناه على الكثرة، غير أنّ صيغة تفعّل في «توفّر» تفيد التجمّع، وصيغةُ «توافر» تفيد التكاثر.

ثالثًا: قال الخليل في «العين» عن العقيقة، وتبعه سائر المعاجم: «تُوفَّر أعضاؤها فتطبخ بماء»، ومعناه: «تُجمَع». والكثرة فيه ملحوظة. وقال أبو عبيد: قال الكسائيّ: إعفاء اللحى: أن تُوفَّر، وتُكثَّر.

رابعًا: لم أجد في بحثي ومطالعتي «توافَر» في حُرّ كلام العرب، ولكنها صيغة صحيحة لأصل صحيح مستعمل في كلامهم.

خامسًا -وهو ثمرة البحث-: إذا قلتَ: توفّرت الأسباب، أو: توافرت. فالوجهان صحيحان، ويلحظ في الأوّل معنى الاجتماع، وفي الثاني الكثرة. والثاني لازمٌ للأوّل؛ ولو كان في شيء متصل. فلا تثريب على من نطق بهذا أو ذاك.. ولنا عودة أخرى مع غير (العودة).

(٩)

أَلْفُ (شكرًا) لكم!

السَّائل (عبد الله بيلا): لديَّ استفسارٌ نحويّ؛ آمُل أن أجد جوابا حول توجيه عنوان قصيدة كتب هكذا «ألف شكرًا لكم»، أهذه الكتابة ممّا يُعتد به في اللّغة، أم يجب أن تكتب هكذا «ألف شكرٍ لكم»؟ وما مسوغ كتابتها في الصورة الأولى؟

الفتوى: نعم يجوز كتابة لفظ (شكرًا) في الجملة المذكورة، ونطقها منصوبة، على الحكاية، والحكاية أن تنطق باللفظ كما سمِعْتَه أو كما هو مسموع ومنطوقٌ به، وفي ذلك ما يزيد المخاطب ثقة بأن المتكلم علم مراده، لا سيما إذا كان الكلام جوابًا، كأن تقول: رأيت زيدًا، فيقول لك من تخاطبه: من زيدًا. وحكى سيبويه أنه سمع أعرابيًّا سأله رجلٌ: ألستَ قرشيًّا؟ قال: لستُ بقرشيًّا. هكذا بالنصب، سمعها الأعرابيّ ووعاها، فأدّاها كما سمعها، وفي ذلك دلالة أيضًا على سعة فلك العربية الذي لا يحيط به أحدٌ إلا عن معجزة، والذوق والحسّ والعقل والوجدان تزيدها روعةً وجمالًا، ومهابةً وجلالًا، ولا تزيد الطاعنين إلّا خبالًا.

كذلك هي اللّغة العربية حقًّا، تقول للمتكلم: قل ما شئت ما دمتَ على بقيّة من سَنن العربية وقوانينها، فلك أن تحكيَ ما يكون بـ (كان)، وما كان بـ (يكون) إذا أردتَ تحقق الوقوع في الأول، واستحضار الحَدَثِ في الثاني،

وقريبٌ من هذا التزام العرب بحكاية الأمثال على ما هي عليه مهما اختلف المخاطب، فتقول للأنثى والذكر المفردين وغير المفردين: الصّيفَ ضيَّعْتِ اللّبنَ، هكذا بالنصب وكسر التاء في (ضيعت)، وتلك هي الأمانة في ذرى مقاماتها، والدّقة في أعلى معاليها، والحاصل أن قولك: ألف شكرًا، هو ممّا سبق، حكاية لكلمة الشكر على نطقها الشائع الذي يردّ به من ذاق حلاوة المعروف، وأصابه نورٌ من وجهه الجميل، وهكذا إذا قلتَ: ألف مرحبًا، وألف سمعًا وطاعةً، وألف سلامٌ عليكم.

(١٠)

حَتَّى!

السَّائل (ماجد الجهني): هل لي أن أستخدم «حتى» بمعنى «كَي»؛ لأن استعمالها شائعٌ عندنا؟

الفتوى: نعم يجوز ذلك، ووجدتُ له شاهدًا في القرآن غفل عنه النحويّون، فلم يستشهدوا به فيما أعلم، وهو قوله سبحانه: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧]، معناه: كي ينفضُّوا. هذا هو معناه الصحيح، ومن ظنّ أن المعنى: إلى أن ينفضوا؛ فهو غالط، ومن الدليل على فساد اعتباره أنّه سيئول إلى ما يبطله، وهو أن يكون مرادهم: المنع من الإنفاق على من عند رسول الله إلى انفضاضهم وتفرقهم، فإذا قاموا عنه بطل المنع. والمعنى هو الأول، وذلك من ظنّ المنافقين في بناء العلاقة في الدّين على المال، ومن ضعف ظنّهم بمن له خزائن السماوات والأرض.

ثم وجدتُ ابن هشام استشهد به في «مغني اللبيب»، وذكر له شاهدًا قرآنيًّا آخر، وهو قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وليس في وضوح الأول لاحتمال أن يكون معنى «حتى» الغاية المحضة.

والمنافقون في تقلبهم وتلوّنهم فيهم شبهٌ من «حتى» التي حيّرت علماء النحو، ومات أحدهم -وهو أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)- وهو يقول: أموت وفي نفسي شيءٌ من «حتى». وكان يقال لأبي زكريا: أمير المؤمنين في النحو.

وإنما حيّرت من حيّرت من النحويين ودوّختهم؛ لأنها خرجت عن سنن سائر الأدوات العاملة، وجمعت في عملها بين المتضادات، فهي عاملة ناصبة، وخافضة رافعة، وتكون ابتدائية في أول الكلام تارة، وغائية في آخر الكلام تارة أخرى، وتدخل على الأفعال والأسماء والحروف، وحينما يجد النحويّ قول القائل: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسها» لا يدري أَأُكِلَ رأسُها أم لم يؤكل، حتى يرفع الرأس أو يخفض أو ينصب. وإن كان معناها الذي لا يفارقها هو الغاية، غير أنه يقوى في بعض المواضع، ويضعف في مواضع أخرى، وأمّا الإعراب فمختلف.

هذا هو الجواب بإيجاز، وقد ذكرتَ في سؤالك يا أخا جُهينة بأنكم تستعملونها بمعنى «كي»، ولا غرو في ذلك، فعند جهينة الخبر اليقين.

(١١)

سؤالٌ عن الرُّوح!

السَّائل (أبو سليمان): لديّ سؤالٌ أودّ الإجابة عنه في زاويتكم الموفقة؛ لفظُ الرّوح: أهو مؤنث أم مذكر؟ واسمح لي بسؤال آخر يتعلق بالرّوح، يحيرني كثيرًا، وهو كيف يبقى الإنسان حيًّا وهو نائم مع خروج الرّوح؟

الفتوى: أفهم من سؤالك أنك تسأل عن الرّوح التي بها حياة البدن، واللّغويون يذكرون الوجهين، ومنهم من يقول: الأصل التذكير، ويجوز التأنيث، وإنما كان الأصل التذكير لكثرة الشواهد عليه، وله معانٍ في القرآن مبثوثة في كتب التفسير تبلغ عشرين أو تزيد، والمتيقَّن من صحته منها أنّها أطلقت في القرآن على الرّوح التي بها حياة البدن، وعلى جبريل، وعلى النفخ، وعلى الوحي، وجمعت ما قيل في ذلك في كتيب لي عن بحث منشور، اسمه: (معاني الرّوح في القرآن الكريم). وقال ابن القيم: لم يرد في القرآن لفظ الروح بمعنى النفس، والصّواب أن ما قاله غير صواب، وعليه الجمهور.

وأمّا سؤالك الثاني؛ فليس بمحيِّر ما سألتَ عنه إذا أيقنت بطلاقة القدرة، وعجزنا نحن البشر عن إدراك ما لا تبلغه عقولنا، فإنّ عقولنا لم تقدر على معرفة أسرار مخلوقات مدركة بالحسّ، فكيف بمخلوق لا

ندركه بأي نوع من المدركات، كالرّوح التي هي من أمر ربّنا سبحانه، وما عَجْزُ الإنسان عمّا لم يبلغه علمه إلا كعَجْزِ النملة عن تصنيف كتاب، أو صنع طائرة، أو بناء قصر، أو صنع دواء، أو صولةٍ على أسد، فربّنا سبحانه أخبر بقبض الأنفس حين موتها، وبقبضها حين تنام، فأمّا التي حكم عليها بالموت فيمسكها، وأمّا النائمة فيطلقها، وكيفية ذلك لا نعلمها، ولا يلزم من ذلك أن تفارق الرّوح الجسد مفارقة كليّة، وقد ضربت لذلك مثلًا بالهاتف الجوّال حين يكون على خدمة (موجود)، تبقى فيه خصائص استعماله من اتصال وإرسال، وبعض أنواع الاستقبال، ومن يتصل به يظنّه مقفلًا معطلًا من ذلك كله، وما هو بمعطل، ولولا أنّ عقولنا قد اعتادت على العجائب المتلاحقة لكان ذلك من المحيرات، وقرأت في آخر كتاب «شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور» للسيوطي: أنّ العزّ بن عبد السلام السلميّ كان يقول بأنّ لكل إنسان روحين، وذكر في ذلك تفصيلًا لم يذكر له دليلًا، ولعله أشكل عليه معنى آية (الزمر). وشكرًا لك أبا سليمان، على سؤالك المناسب لروحانية رمضان.

(١٢)

الهدهد والخبء!

السائل (أبو زينب): ما معنى (الخبء) في قوله تعالى مخبرًا عن الهدهد: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]، ولماذا ذكر الهدهد دون غيره من شواهد القدرة؟

الفتوى: الخبء معناه المخبوء، والخبء الذي في السماوات هو القَطْر، والذي في الأرض هو الحبّ، وذكر بعده علم ما يخفى وما يعلن، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾﴾ [الأعلى]، ثم قال بعده: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [الأعلى: ٧]، وكذلك قوله في (طه): ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ ﴿٦﴾ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾﴾ [طه]، وفي دعاء إبراهيم: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ ۗ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٣٨﴾﴾ [إبراهيم]، بعد قوله: ﴿وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

والذي يظهر لي أنّ الهدهد ذكر ذلك لتعلقه برزقه؛ لأن علم المخلوق بشيء علم مشاهدة وانتفاع هو أمكن في نفسه وأدنى إلى منطقه، وأقرب إلى مخيلته، ويروى عن ابن عباس أنّه ذكر لأصحابه الهدهد، وقال: إنه يرى الماء تحت الأرض من بُعد. فقال له نافع ابن الأزرق: قف.. قف يا ابن عباس، كيف تزعم أن الهدهد يرى مسافة الماء من تحت الأرض وهو ينصب له الفخ، فيذرّ عليه التراب، فيُصطاد. فقال ابن عباس: إنّ البصر ينفع

ما لم يأتِ القدرُ، فإذا جاء القدرُ حال دون البصرِ. فقال ابن الأزرق: لا أجادلك بعدها في شيء. وفي بعض كتب الأخبار والتواريخ والتفسير أنه كان يدل سليمان على الماء، وأنه افتقده حين احتاج إليه. ولهذا علّل من علّل من المفسرين، كأبي حيان بأنّ الهدهد ذكر (الخبء) دون غيره؛ لأنّه يرى الماء تحت الأرض، وذكره الألوسي واستضعفه، وأكثر المفسرين لم يذكروا شيئًا في ذلك. والأخبار المرويّة في رؤيته الماء في باطن الأرض أخبارٌ لا تثبتُ.

ومن لطيف ما نُقل في شأن هدهد سليمان: أنّ الله أنقذه من وعيد سليمان ببرّه لوالديه. وهي مُلحةٌ لا تُصدَّقُ ولا تُكذَّب، ولو قيل: أنقذه الله ببره بوالدته؛ لكان أقرب إلى الصدق؛ فالحيوان لا يكاد يعرف أباه، إلّا إذا كان والد الهدهد تزوج أمه بنكاح معلوم في شرع الطير؛ فلا غرابة حينئذٍ، ولا ضير.

(١٣)

زوجُك وامرأتُه!

السائل (سموّ الرّوح): ما الفرق بين أن يقال: زوجة فلان وامرأة فلان، وبخاصة في القرآن؟

الفتوى: كلّ من الزّوجين الذكر والأنثى، يقال له: زوج، بلا تاء فارقة، كأنهما ذاتٌ واحدة، قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ويجوز في اللغة أن يقال: زوجة، والفصحى هي لغة القرآن، وأمّا الفرق بين امرأة الرجل وزوجه في القرآن فليس عندي جوابٌ أجزمُ بصوابه، وإنما هو فهمٌ عن اجتهادٍ قد يرد بعده ما هو أقوى وأقوم لي أو لغيري، وقد كثر فينا من يعجبه علمُه، فيقول: إنّ الله قال كذا لكذا، ولم يقل كذا لكذا. وقلّة الخطأ في تفسير الكتاب العزيز تعود إلى أمرين؛ جودة الفهم، والتضلع من العربية، وأوّلُهما أولاهما، وقد وجدنا من الغوّاصين في بحار اللّغة من يُحَمِّل الألفاظ أوزارًا من تخاليط فهمه، حتى يقول القائل إذا سمعه: كيف يصحّ لعاقل أن يفهم مثل هذا الفهم؟

ولو شئتُ لضربتُ لكم الأمثال، ولكنّ الغرض متعلق بالجواب، فأقول: الذي يُفهم من معنى الزوجية هو تحقّقُ معناها وغايتها من التواد والإفضاء والتكامل، فحيث كانت الأنثى تحقق هذا المعنى كانت زوجًا، فإذا تعطلت معاني الزوجية أو نقصت واحدًا من أخصّ

خصائصها، لا يقال لها: زوجة إلّا باعتبار مجازي، ومن شواهد القرآن على ذلك: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، فإذا فقدت عنصرًا من عناصر التوافق فهي مجرّد امرأة، كامرأة فرعون، وامرأة نوح، وامرأة لوط؛ لانفصال جهة الديانة بينهما، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ﴾ [هود: ٧١]، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠]، لتعطل الغاية الزوجية وهي الولادة، ولهذا قال عن امرأة زكريا بعد أن استجاب دعاءه ووهب له يحيى: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

وبقي آيتان إحداهما: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد]، وقد وجدتُ لها جوابًا ذكره السهيليّ (ت ٥٨١)، قال رحمه الله: (لم يقل: وزوجه؛ لأنها ليست بزوج له في الآخرة، ولأن التزويج حلية شرعية). وأمّا الثانية فهي ﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وأجاب السهيليّ في كتابه «الروض الأنف» عن نظائرها بأنها ذكرت في سياق الحمل والولادة، وهو اللائق بكونها أنثى. ويحتمل عندي أن يكون عمران لم يكن معها لفراق أو موت، وبه يستقيم التعليل في عامّة آي القرآن.

وملخص جواب السّهيلي أن الأنثى يعبّر عنها بالمرأة مضافة إلى بعلها عند اختلاف دينها، أو حين تساق مساق الحمل والولادة مراعاة لأنوثتها.

وملخص جوابنا -وهو معروف لدى الدّارسين- أنّ ذلك يكون حين فقدان معنًى من معاني النكاح المثلى.

(١٤)

على الطّاير!

السائل (محمّد الغامديّ): نقول في كلامنا كثيرًا: أجابه على الطاير، ومرَّ على الطائر، فهل هذا أسلوب صحيح؟

الفتوى: نعم، هو أسلوب صحيح، ولا حاجة للبحث عن أصله، وهل نقل عن العرب أم لا؟ وإنما ينظر في صحة إطلاقه وحسن بلاغته وتركيبه، ما دامت المفردة صحيحة، وهذه الجملة من أحسن الجمل وألطفها في معناها، وأوضحها دلالة على المراد، وهو الإخبار عن سرعة الحدث، ومثله قولهم: على السّريع، ونظيره قولهم: (على الماشي)، وهو إخبارٌ أيضًا عن الإسراع بالمطلوب. وأقتنص فرصة السؤال لأجيب (على الطَّائر) عن سؤالين آخرين:

(١٥)

فِطري أم فَطوري؟

أحدهما من السائل (ماجد المشدق): أيّهما أنسب أن أقول: فِطْرِي أم فَطوري، نسبة إلى الفطور (الأكل)؟

الفتوى: كلاهما صحيحٌ إذا أردتَ الإفطار، وهو تناول الصائم الطعام بعد الغروب، سواء قلت: الفِطر أم الفَطور، بشرط أن تكون الفاء في (الفَطور) مفتوحة، وأمّا الفُطور (بالضم) فهو طعام الإفطار المعدّ للصائم، وأمّا إطلاق الفَطور والإفطار على ما يتناوله الطاعِم صباحًا فهو إطلاق عصريّ، وإنما هو الغداء، وقد أقرَّه مجمع اللغة القاهري، وأُثبت في المعجم الوسيط، وله وجهٌ في شبهه بطعام الصائم؛ لأنّ حال المفطر صباحًا كحال الصائم، كلّ منهما بعيد عهد بطعام، وحديث فرحة الصائم عند فِطره[1]، يحتمل معنيين، أوّلهما وأولاهما: فِطره يوم عيده بعد كمال عدة الصيام. والثاني: فِطره في كل يوم.

(١) أخرجه مسلم (١١٥١).

(١٦)

أرِنا فيهم يومًا أسودَ

السَّائل (لم يذكر اسمه): هل يُمنع (أسود) من الصرف في قولهم: (أرِنا فيهم يومًا أسودَا)؟ وما هذه الألف؟

الفتوى: نعم، هو ممنوع من الصّرف، ومثل هذه الألف يقال لها إذا كانت في الشعر ألف الإطلاق، أو الإرسال وليست منقلبة عن التنوين، وهو سائغٌ فيه بلا كراهة.. ويجوز في الاضطرار أيضًا أن يكون الألف منقلبًا عن تنوين.

وأما في النثر فيجوز التنوين للتناسب مع (يومًا)، وفي هذا يقول ابن مالك في الخلاصة:

ولِاضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذو المنعِ والمصروفُ قد لا ينصرفْ

آمل أن يكون الجواب جوابًا أبيض.

(١٧)

ماذا نقول؟

السَّائل (؟): ماذا نقول - شيخنا نفعنا الله بكم - عندما نتكلم عن قصّة زكريا مثلًا: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ [الأنبياء: ٨٩]، أنقول: قال زكريا، أم نقول: قال تعالى عن نبيّه، لمن ننسب القول، بارك الله فيكم؟

الفتوى: كل ذلك حسنٌ صحيحٌ، وفي ذلك طرائق شتّى، فللقائل أن يقول ما ذكرتَ، وله أن يقول أيضًا: قال الله تعالى مخبرًا عن زكريا، أو إخبارًا عنه، أو قال في شأنه كذا، وله أن يقول: قال زكريا كما قصّ الله، أو كما أخبر، أو: قال زكريا كما جاء في (سورة الأنبياء).

ومن العلماء من يقول: قال الله تعالى حكاية عن فرعون أو إبليس، يقول ذلك كثيرٌ من أهل التفسير، كالبغوي والقرطبيّ والرّازيّ، والتعبير بالإخبار أولى.. ومن أسند الكلام إلى الله فذاك هو الأصل، ومن أسند الكلام لمن أخبر الله عنه فهو مخبرٌ عن الله، وإخباره يتضمن إيمانه به. غير أنه يمنع إسناد الكلام مجرّدًا إلى القائل إذا كان المخاطب لا يعلم أنه قرآن، فالعبرة بالمخاطب في كل حال، ألا ترى أنه لا يحسنُ أن يبدأ القارئ بقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] دون قرينة حالٍ أو مقالٍ، ومن قرائن الحال الصلاة، ومن قرائن المقال الاستعاذة، فلو بدأ بهذه الآية في صلاة، أو قرأها في غيرها مستعيذًا فلا حرج.

ومن الخطأ الشائع أن يقول حين الاستشهاد بآيةٍ من القرآن: قال الله تعالى: أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم، فإن الله لم يقل ذلك، صحيحٌ أن مراد المتكلم أن يستعيذ، وجعل ذلك اعتراضًا بين القول والآية، ولكنه مردودٌ بأمرين، أحدهما: أنه محدَثٌ. والآخر: اشتماله على معنى محتمل باطل، فلا حاجة إلى العدول عن قصد السبيل إلى سبيل جائر، والله من وراء القصد.

(١٨)

التّرشيحُ عند العَرب!

السائل (عبد المجيد، الرياض) يقول: ما صحة هذا الكلام: الترشيح مصدر الفعل (رشَّح)، فعندما أرشح فلانًا، فإني أقدمه وأنتخبه، أمّا عندما يتقدّم فلانٌ ويعرض نفسه كمرشح نسميه ترشحًا، وهو المصدر من الفعل (ترشح)، فمن الخطأ قولهم: الانتخاب والترشيح، والصواب هو: الانتخاب والترشح؟

الفتوى: كلّ من التَّرشّح والترشيح محفوظ في دواوين اللّغة، منقولٌ عن العرب. يقال: ترشّح ولد الظبية إذا قوي على المشي، وترشح فلانٌ للأمر: تهيأ له، وتقوّى.

والترشيح -أيضًا-: التهيئة للشيء والتربية، وفي خبر خالد بن الوليد: أنه رشّح ولده لولاية العهد، أي: أهَّله لها، ويقال: فلان يرشح للوزارة، أي: يُربّى لها، ويؤهّل. هذه خلاصة ما حفظته المعاجم الوثقى، وليس في الكلام الموضح ما هو جديد، فكل ملمٍّ بمبادئ علم التصريف يعلم أن الترشح مصدر (تَرشّحَ)، نحو: تكلم تكلمًا، وتقدّم تقدمًا، وأن الترشيح مصدر (رشّح).

فإن كان اعتراض السائل على من يعرض نفسه كمرشَّح، كما قال، وأنه لا يجوز أن يقال عنه: مرشّح، ولا يقال في مصدره الترشيح، فليس بصحيح،

فإن البلاغة تمنحه حقَّه في ذلك، ولا تمنعه؛ لأنه رشّح نفسه، أي: أهَّلها وأعدّها. وقد اتّسع المراد من الترشيح في عصرنا، فصار معناه: الاختيار والتزكية، ولهذا جعله جامعو «المعجم الوسيط» من (المُحْدَث)، ولو جعل في دائرة المعنى العربي المذكور لما ضاقت به.

ولابن فارس فلسفة في تأصيل (الترشيح)، حاصله: أنه من الرّشح، وهو العَرَق، أصله: أنّ الوحشيّة إذا مشى معها ولدها مشت به حتى يرشح عَرَقًا فيقوى، ثم قيل: لكل من يُربّى للخلافة: يرشّح. ولكنّ من يَعْرَقون حين يَفْرَقون قد يغرقون.

(١٩)

القرية.. والصَّرف!

السائل (؟): شيخنا.. حفظكم الله، لديّ بعض الأسئلة أطرحُها على فضيلتكم، وآمل الإجابة عنها: أولًا: من واضع علم الصّرف، وهل أحدٌ ذكر قبل السيوطيّ أنه معاذ بن مسلم الهرّاء؟ ثانيًا: ما النظم المفضل للحفظ في علم الصّرف؟ ثالثًا: هل التفريقُ بين القرية والمدينة له أصلٌ في اللّغة؟

الفتوى: أمّا واضع علم الصّرف فهو معاذ بن مسلم الهرّاء، أحد أئمة الكوفيين في النحو والصرف (ت ١٨٧ هـ)، وقد ذكَر أنّه الواضعُ الأولُ الرّازيُّ في كتاب «المحرر»، والرّازيّ قبل السيوطيّ، وحكى الأزهريُّ (ت ٩٠٥هـ) الاتّفاقَ على ذلك، والمحققون يأبون هذا الإطلاق؛ لأنّ النحو والصرف متلازمان دأبًا، لا يفترقان أبدًا. وسيبويه كتب كتابه في النحو وفي الصرف من قبل، فهو أقرب إلى الأولية وأسبق، فإن كان معاذ بن مسلم صنّف في ذلك مصنّفًا مستقلًا خالصًا للصرف من دون النحو، فلا رادّ لذلك. فيكون الأولَ باعتبار تخصيصه بالتصنّيف.

وأمّا النّظم المفضّل للحفظ في علم التصريف فهو ما تضمنته ألفية ابن مالك، فإن أضيف إليه حفظ لامية الأفعال فحسنٌ، ولا يحسبنّ طالب العلم أنه لا يمكنه الإتقان إلّا بحفظ نظم في التصريف أو في غيره، فقد كان العلماء متقنين قبل النظم - ومنهم الناظمون الأوائل - لا

يحفظون في ذلك نظمًا، ومنهم من كان يحفظ متونًا أو كتبًا منثورة، وقد يكون الأسهل على الطالب أن يحفظ متنًا نثريًا كالشافية لابن الحاجب فهذا المتنُ لا مثيل له في الجمع في بابه حتى قال الشوكانيّ: إن الطالب لا يتمكن في الصرف حتى تكون شافية ابن الحاجب على طرف لسانه. فإن كان الطالب لا يسهل عليه الحفظ فلا يقهر نفسه على ما لا تحبّ، ويكفيه أن يدرس كتابًا مختصرًا في الصرف مع فهمه، وحفظ ما لا بدّ منه، ككتاب «شذا العرف»، فهو كتاب جامع. ولي في الصرف كتابٌ ميسّرٌ، اسمه «القرعبلانة في فنِّ الصَّرف».

وأمّا القرية والمدينة فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق؛ لأنّ كلّ مدينة يقال لها قرية، ولا يقال لكل قرية مدينة؛ لأنّ من القرى ما هو صغيرٌ لا تجتمع فيه مقوّمات الإقامة، فالقرية يُلحظ في إطلاقها معنى الاجتماع؛ لأنّ مادة (قري) تدلّ على ذلك، والمدينة يُلحظ في إطلاقها معنى الإقامة؛ لأنّ معنى (مدن) أقام. وإن ظهر لي معنًى آخر، أو وجدتُ ما هو أوسع من هذا التفريق، فسأذكره في مناسبة أخرى.

(٢٠)

مَلْحوظَة!

السائل (محمد العجمي): أي الكلمتين أفصح: ملحوظة، أم ملاحظة؟

الفتوى: الملحوظة: اسم مفعول من (لَحَظ)، والملاحظة مصدر (لاحظ)، وما كان فعله على هذا الوزن فمصدره القياسي الفِعال والمفاعلة.

وأصل معنى (لحظ) في لغة العرب: النظر بمؤخر العينين، قال في «القاموس»: «هو أشدّ التفاتًا من الشّزْر». ولو فُرِّق بينه وبين الشّزر بأنه - أي الشّزر - لا يكون عن رضًا، وأمّا اللّحظان فيكون عن رضًا أو غيره، فهو أعمّ منه.

وسؤالك عن الفصحى منهما يشير إلى صحة استعمال كلّ منهما، مع أنّ قوانين العربية الظاهرة لا تنصر إلّا واحدًا منهما حين يكون المراد النظر من واحد، فإن كان النظر من اثنين فأكثر، كلّ منهما يلحظ فهو ملاحظة، وإلّا فهو ملحوظة، غير أنّ هذا جمودٌ لا يليق بعبقرية اللّغة، وتحجيرٌ لواسعها؛ لأن باب المفاعلة من الأبواب التي تتسع وتضيق بحسب ما صدقت عليه، ألا ترى أنّه يقال: قاتله مقاتلة، ولم يكن من أحدهما قتالٌ أصلًا، لملاحظة استعداد المقاتَل للقتال، بل يكون ما هو أقلّ معنًى من ذلك، نحو: سافر مسافرة، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿ ۞ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وكثيرٌ من النحاة يجعل هذا ونحوه من الخروج عن باب المفاعلة،

وإن جاء بصيغتها، والصحيح هو ما تقدّم، وأنّ التعدّد في صيغة (فَاعَل) ملحوظٌ، حتى في نحو (سافر)، لما في السفر من مجاهدة وتنازع إرادات النفس، أو باعتبار الأرض؛ لأنها تسفر له في سفره عن أشياء تكشفها له ولغيره، وهو سببٌ في انكشافها له، وكذلك المواعدة في الآية، فإنّ استجابة موسى للمواعدة مشاركة في الوعد، وقراءة البصريين {وَوَعَدْنَا مُوسَى} من غير ألف.

وكذلك الملاحظة إذا أطلقت على أمرٍ مستدركٍ بالمعنى الشائع اليوم، هي باعتبار تعدّد اللّاحظ، أو باعتبار تعدّد اللّحظ؛ لأنه يكون بمؤخر العينين كما سبق، أو باعتبار تعدّده مرة بعد مرة. وأمّا الملحوظة فهو وصفٌ لما لحظه اللّاحظ في صيغة اسم المفعول وحسب.

(٢١)

المُتنازِعاتُ!

السائل (؟): لو تنازع ثلاثةُ أفعال في معمولٍ واحدٍ، نحو: قام وقعد وخرج الزّيدان. وجاء في الحديث «تسبحون وتكبرون وتحمدون دبرَ كلّ صلاة ثلاثًا وثلاثين»، هل يجوزُ أن يكونَ «دبرَ كلّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين» معمولًا لكلّ واحد من الأفعال الثلاثة، أم معمولًا للثالث فقط؟

الفتوى: قبل الإجابةِ عن سؤال السائل أذكر ملحظين، أحدهما: أنّ أصحّ الرّوايتين في لفظ الحديث: «تسبحون وتحمدون وتكبرون»، وعليها أكثر المحدثين، ومنهم البخاريّ في «الصّحيح»[1]، واللفظ الواردُ في السُّؤال هو لفظ «مسلم»، وورد في غير «الصّحيح» تقديمُ التّكبير على التّسبيح والتّحميد[2]، واستدلّ به على أنّ للذّاكر أن يقدّم ما شاء.

الثاني: المعمول الذي تطلبه هذه الأفعال أو أحدهما محذوفٌ معلومٌ، والأصلُ: تسبّحون اللهَ، فلفظ الجلالة هو المعمول الأولُ، ولفظ «دبرَ كلّ صلاةٍ»، متعلقٌ بتلك الأفعال أيضًا، أو أحدها.

وأمّا تعيينُ العامل في هذه الأفعال الثلاثة، أهو الأوّل أم الأخيرُ؟ قولان لعلماء النحو، أشهرهما قول نحاة البصرة، وهو الأقربُ إلى

---

(١) (ح ٨٤٣).
(٢) (ح ٥٩٥).

المعمول والمعقول، فإذا قلتَ: قامَ وقعدَ وخرجَ الزّيدان، فالعاملُ هو (خرج)، و(الزيدان) فاعله، ومعمولُ الفعلين الأولين مهملٌ، وقال الكوفيّون: العامل الأوّل. وسواء كان العامل اثنين أو ثلاثة أو أربعة فالخلافُ بين النحويين دائر بين الأول والأخير، والشّائعُ مجيء عاملين، ومنه في القرآن: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢﴾، أي: لِأنْ جاءه الأعمى، وهو متعلقٌ بأحد الفعلين السّابقين، ونحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾، ويُسمّى عند النحاة بـ (التنازع)، ولم يسمّه سيبويه بذلك، وسمّاه الكوفيّون: (الإعمال).

وقد مسّ النحويين نصيبٌ من معناه، فتنازعوا فيه وفي بعض تعليلاته تنازعًا ذهب بريح النحو الطيّبة إلى مكان سحيق. فلا تَذهبْ نفسك حسرةً أيها السّائل فالخطب يسير، ولا ثمرةَ لتعيين العامل في مثل هذا، ولو كان لمثلي أن يقول قولًا ثالثًا لقلتُ بأنّ كلًّا من الفعلين أو الثلاثة عاملٌ، وقلتُ في «زبدة الألفية»:

وأعْمِلِ الأوّلَ إنْ تَنازعا فِعلانِ، والبصريُّ ذا، عندي معًا

ومن العلماء من جوّزَ التنازعَ في الحروف، وليس بالمألوف.

(٢٢)

الأَهَمّ فالأَهَمّ!

السائل (معاذ عبد الله): من الشّائع على الألسنة قولهم: ابدأ بالأهم فالأهم. أهذه العبارة صحيحة؟ أم الصواب: الأهم فالمُهِمّ؟

الفتوى: نعم، هذه العبارة من شائع القول، منهم من يقول: الأهمّ فالأهمّ، ومنهم من يقول: الأهمّ فالمهم، وكلٌّ من القولين صحيحٌ إذا وافق مراد القائل، فإذا أراد المتكلم التدني من الأعلى لما هو دونه وليس في الكلام ولا الحال قرينة تدلّ على مقصوده إلّا التصريح بمراده- قال: الأهمّ فالمهم، والأكثر فالكثير، وهكذا.

ومن مسوغات الخطاب بلا قرينة ظاهرة الثقةُ بفهم المخاطب وفطنته، فخطاب الذكي غير خطاب الغبي، ويحضرني في الاستشهاد لمثل ما ذكرت قول النبيّ ﷺ: «أشدّ الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأمثلُ فالأمثل»[1]. فإن قوله: «الأنبياء» قرينةٌ على أنه أراد أعلاهم منزلة، ثم الأمثل كالصّديقين، أي: الأمثل ممّن هم دونهم، ثم الأمثل كالصّالحين، ثم من دونهم من المسلمين.

وكذلك قولهم: الأهمّ فالأهم، أي: الأهمّ مطلقًا، فالأهمّ ممّا هو دونه. فإنه ما من شيءٍ إلّا تحته ما هو دونه في جِرمه أو معناه، إلى أن ينتهي إلى ما لا يقبل القسمة والتجزئة، إمّا حسًّا كالذّرة، أو عقلًا كالجوهر الفرد عند من

---

(١) أخرجه أحمد والترمذيّ وابن ماجه، وقال الترمذيّ: «حسن صحيح».

يقول به، أو شرعًا كإماطة الأذى، في شعب الإيمان، وفي كل خير، فإنّ الله يقول: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة]، وفي الأعمال الصّالحة ما هو أدنى من ذلك، أعني: إماطة الأذى عن الطريق. وخصال الخير لا يحصيها المحصون، وشعب الإيمان بضع وستون، أو بضعٌ وسبعون.

وأمّا من يقول: الأهمّ فالمهم، فمقصوده واضحٌ، غير أنه جعل القسمة اثنين، وذلك جعلها قابلةً للتسلسل من الأعلى للأدنى. ولو استعمل المتكلم الأهمّ فالأهمّ قاصدًا الترقي من الأدنى إلى الأعلى لم يُثرّب عليه؛ لأنّ الأقوال بالمقاصد، ولكل امرئٍ ما نوى.

(٢٣)

اللهُ أكبرَ!

السائل (معاذ عبد الله): نسمعُ بعضَ المؤذنين يقول: الله أكبرَ الله أكبر، بفتح الرّاء عند وصلها، وبعضهم يضمُّها، فما الصحيحُ في ذلك؟

الفتوى: المشهورُ في هذا هو الإعرابُ، وهو ضمّ الرّاء لأن «أكبر» خبرٌ، ولم ينوّن لأنه على وزن (أفْعل)، فمن وصلها بالضمّ فقد أعطى الإعرابَ حقّه، وأحسن في التخلص من التقاء الساكنين؛ لأنه يكون بالضمّ والكسر والفتح.

ويُذكر عن المبرّد أنه كان ينكر الوصلَ بالضمّ، ويقول: الأصلُ في «الله أكبر» تسكين الرّاء، وهو يشبه المبني. فإذا وصلتَ بلفظ الجلالة ألقيتَ حركة الهمزة همزة الوصل على الرّاء، نظير قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران] تفتح الميم في حال الوصل، وفتحتها هي فتحة همزة الوصل، نقلت إليها، حكى ذلك عنه أبو بكر ابن الأنباريّ وغيره في كتابه «الزاهر»، ونقله عنه ابن الحفيد في كتابه «الدّرّ النّضيد». قال ابن الأنباريّ: (عوام الناس يضمّون الرّاء)، وقد تجرّد للردّ على من عاب الضمّ الرّاعي الأندلسي (ت ٨٥٣هـ)، وردّ على المبرّد وغيره بما يكفي، وهو منقولٌ بتمامه في كتاب «معجم المناهي اللفظية»، غير أنه قال في صدر كلامه: (إنّ الوصل مخالفٌ للسُّنّة وما درج عليه السّلفُ الصّالح في لفظ الأذان).

ولا أدري ما مستنده في ذلك، فإنّ ظواهر النّصوص، وما درج عليه أكثر المؤذنين فعلًا وسماعًا ونقلًا عن الأسلاف هو الوصل. وفي الصحيحين: أنّ بلالًا أُمِرَ أن يشفع الأذانَ ويُوتر الإقامة. فجعل (الله أكبر الله أكبر) كالكلمة الواحدة، وجعل التكبير في الأذان كلمتين، وكذلك خبر معاوية في الصحيح أيضًا: أنه سمع المؤذن يقول: الله أكبر الله أكبر. فقال: الله أكبر الله أكبر. فذكرها موصولة.

وهناك نوعان من أذان الناس لم يذكرا في السؤال؛ أحدهما: الوصل بإسكان الرّاء، وقطع الهمزة في لفظ الجلالة، وهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف. وقد يختبئ في هذا الوصل سكتة لطيفة. والثاني: النّطق بـ (الله أكبر) مفردة والوقف عليها، على الوجه الذي حكاه الرّاعي عن السّلف.

فتحصَّل في هذا أربعة أوجه أو خمسة، هي: الوصل بالرفع، أو بالفتح، أو بالإسكان مع قطع الهمزة بلا سكت، أو مع سكت، أو الوقف.

(٢٤)

مُقدِّمةٌ.. ورِضا!

السائل (راشد القحطانيّ) يقول: إنّي لأسعدُ كثيرًا بكل عدد من ملحق الرسالة الرّائد، إذْ أتصفح فيها بشوقٍ سلسلةً من مقالاتكم الشائقة عن اللّغة العربية.. ولي ملحوظة وسؤالان، أمّا الملحوظة فهي بشأن ورود كلمة (خطإه) مكتوبةً هكذا في مقال لكم، ولعلّه خطأ في الطباعة، وصوابه (خطئه). فهل أنا محقّ مصيبٌ؟ وأرجو تنبيه كُتّاب الصحيفة على مثل هذا.. وأمّا السؤالان فعن كلمة (مقدّمة) أهي بكسر الدّال أم بفتحها؟ وعن كلمة (رضا) أهي بالألف أم بالياء؟

الفتوى: زادك الله سعادةً إلى سعادتك، وأمّا ما لحظته في كتابة كلمة (خطإه) بهمزة تحت الألف، فلا أدري أهو من الكاتب أم من الصحيفة أم منّي، وهو المرجّح؛ لأنّي أكتبها على ما ذكرتَ بهيئة الياء، وهو المعروف، وقد أكتبها بهمزة تحت الألف، إذا كانت الألف متطرفة. وقد حكمتَ عليه في صدر سؤالك بالخطأ، ثم قلتَ في ذيل السؤال: (فهل أنا محقّ أم مصيب).

وأمّا (المقدّمة)؛ فمن علماء اللّغة من لا يرى الفتح، ومنهم من يجيزه بإطلاق، ومنهم من يقول: الكسر هو الأصل، ولم ينقل الفتح إلّا في مقدّمة الخيل والإبل، نقل ذلك الزّبيديّ في «تاج العروس»، ولعلك تريد مقدّمة الكتاب، وهي كذلك؛ لأنّ الألفاظ المنقولة من الحسّ إلى المعنى

باصطلاح أو غيره تأخذ حكمها في استعمالها الأوّل، ومقدِّمة الكتاب بالكسر؛ لأنها في أول الكتاب، ومقدِّمة كل شيء أوّله، ولهذا سُمِّيت الجبهة بالمقدِّمة. ويجوز فتح الدّال على اسم المفعول؛ لأنّ مصنِّف الكتاب قدَّمها، فهي مقدَّمة، ولا يجوز أن يُلحّن من يقول هذا.

وأمّا كلمة (رضا)؛ فإنها تكتب بالألف؛ لأنها واوية، أصل فعلها: رَضِو، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها طرفًا بعد كسر، والأصل: أن ما كان أصله واوًا كُتب بألف، وما كان أصله ياءً كُتب على نحو الياء. نسأل الله أن يجعلنا ممّن اتَّبع رضوانه.

(٢٥)

السَّماعُ أوَّلًا!

السائل (معاذ عبد الله) يقول: أنا أحبّ اللّغة العربية، وأريد أن أعلم أبنائي غريب اللّغة، وألزمتُهم بأن لا يتكلموا إلّا بالفصيح بحسب ما أسمعهم، هل ترى شيخنا الفاضل في ذلك من جدوى؟

الفتوى: على الخبير سقطت، وعلى المجرِّب وقعت، وإنك لَسَؤُول.. إنّ اللّغة بنتُ المحاكاة، فما يسمعه الوليدُ عربيًّا كان أو عَجَميًّا هو الذي يحكيه، بل إن علم النفس المعرفي اليوم يقول: إنّ الجنين في بطن أمِّه يتأثّر بما يسمعه. فاللّغات واللّهجات بأنواعها يعود نطق الناطق بها إلى السّماع، ولو أنّ إنسانًا جمع عددًا من الصّبية، كاللّقطاء مثلًا، وجعلهم في دارٍ لا يخالطهم فيها إلّا من ينطق بفصيح الكلام وغريب الألفاظ، وأسمعهم شعر الجاهليِّين وأخبارهم وسمّى لهم الأشياء بأسمائها في تلك العصور الغابرة، ونثر لهم غريب المعاجم نثرًا، لنشأ أولئك الصِّغارُ كما نشأ صغار الجاهليِّين، وصاروا كبارًا ككبارهم في اللّغة والنطق، على أن يكون من يخاطبهم صحيح النطق سليم الأداء، وإنّك لتجد بعض الوافدين من غير العرب إذا خالطوا غيرهم من العرب تنفتق ألسنتهم عن لهجةٍ كلهجتهم، وهمسٍ كهمسهم، وإن شئتَ سمعتَ منهم عنعنة قيسٍ وتميم، واستنطاء الأزديين، وكشكشةَ أسد، وكسكسةَ ربيعة، وفخفَحةَ هذيل، وعَجْعجة قُضاعة، ووكم بني كلب،

ولخْلخانية عمان، وطُمطُمانية حِمْيَر، ولسمعتَ منهم ترقيق الرّاء المفخمة إذا كانوا بمكة، وإمالة الألف وهاء التأنيث في الوقف إذا كانوا في لبنان، وتصغير الألفاظ تحبيبًا وتمليحًا إذا كانوا بنجد، وهدوء النطق والأناء في الإجابة إذا كانوا مع أهل القصيم.

وأخبرني بعض الأصحاب عن طلبة علم وفدوا من بُخارى أو ما حولها، قال: فسمعتهم يقولون: «دُوكَ ها الغضيِّرة الصغيِّرة»، أي: خذ هذه الغضارة الصغيرة، وإذا ناديتَ الواحدَ منهم، قال: سَمْ. أو قال: لبّيك.

وكل هذا لا غرابة فيه، فاللّغة كما قدمنا بنت المحاكاة، والنطق وليد السّماع، ألم ترَ إلى أنّ الأبكمَ لا يتكلّم؛ لأنه لم يسمع شيئًا يقول مثله، وإلّا لتكلّم على نحو ما سمع.. وللجواب تتمة.

تتمة لسؤال السّؤول العَقُول (معاذ عبد الله) عن تعليم الأبناء اللّغةَ، وإسماعِهم غريبَها لتعتاد ألسنتهم النطقَ بها وحفظها.

إنّما قلتُ لك يا معاذ: على الخبير سقطتَ؛ لأنّي أردتُ قبل بضع سنين أن ينشأ بعض أبنائي نشأةً أعرابيّة، وليحذق مفردات اللّغة عن ممارسة بشغف، وعمَدتُ إلى تلقينه شيئًا من حوشيّها ليكون ما دنا منها أيسر، فقلتُ له: يا غلام، إنّي أعلمك كلماتٍ، لعلّها في الشّدة تنفعك بما ظنّ أبو علقمة النحوي أنّه ينفعه، ولم أردْ أن يتقعّر تقعُّر أبي علقمة، ولكني أردتُ أن ألقي بذرةً في أرض خصبة، وإنّما الأذهان حدائق للحقائق، توافيها، فإذا جادها

الغيثُ ألقت ما فيها، فغدوتُ ألقّنه أسماء الأشياء، فقلتُ له -وأشرتُ للفيلّا-: سمِّها الصَّلْهَب، والفيلجَة (الشّقة)، وصحن الدّار (الصّالة)، وعِراق الدّار هو المدخل بعد الباب (السِّيب)، والثَّوِيُّ (المجلس)، والوصيد (السّاحة التي من خارج الباب)، والطَّنَف (البلكونة)، والمِرْبد (مكان القُمامة)، والإصطبل (موقف السّيارات)، والقرمَد (البوية)، وحجرتك (العَرِين)؛ لتكون كالأسد شجاعة، وقل: إنّي جائعٌ إلى الخبز، وقَرِمٌ إلى اللّحم، عطشانٌ إلى الماء، بَرِدٌ إلى التّمر، عَيمانٌ إلى اللّبن، جَعْم إلى الفاكهة، واعلم أن سيارتنا البيضاء هي التَّولب (وهو في الأصل: الحمار الذي له حولٌ)، وسيارتنا الحمراء السَّمَحج (وهو الحمار طويل الظّهر)، فإذا خرجتَ لتشتري لبنًا من أسواق ابن داود - وكان من تحتنا - فقل: ذهبتُ إلى القُرْبَج لأشتري الجَلْعَطِيط، فإذا أصابتك علّة فقل: إنّي مُتبَغْثِر، أو مُسَخَّد، أو مُدْنَف، فإذ عُوفيتَ فقل: إنّي مُطْرَغِشّ، ثم مُبِلّ، وهذه الوسادة سمّها حُسْبانة، والمتكأ: المِسْورَة، وفنجان الشّاي: الطِّرْجهارة.. إلخ. وأوصيته بتقوى الله فيما عُلِّم، ثم لبثتُ مليًّا، فقلتُ: مَهْيَمْ يا عبد الغنيّ؟ أي: ما الأمر؟ فلم أجد عنده مما استحفظته إلّا القُربج لأنّه يغدو إليه كلّ حين، وإلّا العرين لأنه استأسَد. ولم يكُ ذلك عن قلّة فِطنة ولكن لقلة المُساعِد. وعندي في مثل هذا طرائف وعجائب لا مكان لذكرها؛ فإنّ مثل هذه

المساحات تلقي صاحبها في مضايق الإيجاز في غير مقامه، فيبقى ملومًا محسورًا.

(٢٦)

العَلاّمة!

السائل (؟)، فضيلة الشيخ: لفظة (العلَّامة) أتطلق على العالم في فنٍّ معيّنٍ كالعالم في النحو مثلًا، أم لا تطلق إلّا على المتفنن في علومٍ كثيرة، أفيدوني جزاكم الله خيرًا.

الفتوى: لا أعلم تخصيص «العلَّامة» بالمتفنن في علوم كثيرة، في عرف أهل العلم والمصنِّفين في سِيَرهم، وبحثتُ فلم أجد. وأمّا اللّغة فلا تمنع من إطلاقها على غير المتفنن، إذا كان كثير العلم، والكثرة في مثل هذه الصيغة من جهتين، إحداهما: ما تدل عليه صيغة «فعَّال» المنبئة عن المتّصف بها بأن صفة العلم صارت كالحرفة التي يتقنها الصّانع، وغلبت على كلّ أوصافه، بل على الاسم الذي سُمّي به، كما يقال: خيّاط ونجّار وتمّار وعطّار.

الثانية: الهاء الدّاخلة عليه، وفيها الدّلالة على بلوغ النهاية في العلم، وتلحق هذه الهاء صيغة «فاعل» كراوية وحافظة، وصيغة «فعال» كعلَّامة فهّامة، ونسّابة، وصيغة «مفعال» كمِطْرابة، لكثير الطرب، و«فُعَلَة» كهُمَزة لُمَزة، وبعض صيغ أخرى. وكلّها تدل على بلوغ النهاية، فيجتمع في الصيغة الواحدة مبالغتان، وهذه المبالغة اللّغوية غير المبالغة المعروفة في بديع البلاغة؛ لأنّ المبالغة فيها تزيّدٌ ومجاوزة للصّدق مدحًا أو ذمًّا؛ لهذا لا يُحرَّج على من قال في نحو «علّام الغيوب»، و«غفور شكور» أنّها صيغ مبالغة؛ لأنه

أراد المعنى اللّغوي. وأمّا مبالغة البلاغة فلا يجوز إطلاقُها على الله سبحانه حقيقة أو مجازًا، بل الألفاظ والجمل قاصرة عن أداء المقصود إلاّ بما تطيقه عقول البشر القاصرة. وأهل الكوفة يجعلون هذه الهاء إذا كانت في صفة مدح من باب التشبيه بكلمة «داهية»، وهي الأمر العظيم المجاوز للحدّ، وإذا كانت الهاء في صفة ذمٍّ فتشبيهٌ لها بـ«بهيمة»، وهي التي لا تفرّق بين الحقّ والباطل، من الإبهام. وأهل البصرة يقولون - وقولهم الحقُّ هنا -: الهاء للمبالغة.

وفي هذه الهاء -إثباتًا كما مرّ، وسلبًا كحائض وطالق وحامل ومرضع - دقائقُ تكشِف عن بعض أسرار لغة القرآن الباهرة. والحاصل: أنّ من كان كثير العلم في فنٍّ من الفنون أو في فنين أو أكثر وبلغ الغاية التي يبلغها مثله من البشر - صحّ وصفُه بما سألت عنه. والظاهر لي أن «العلّامة» هو من كان كثير العلم والتعليم.

هذا ما تمثّل في البال، جوابًا عن ذاك السؤال.

(٢٧)

البَلْطَجي!

السائل (سامي الهذلي): هل كلمة «بلطجي» عربيّة؟ وما هي مادّتها؟ وهل جمعها على «بلاطجة» صحيحٌ؟

الفتوى: البلطجيّ، استعمالٌ تركي، بشهادة الجيم المتوسطة بين الكلمة وياء النّسب. وهو اصطلاحٌ شائعٌ لديهم في ألفاظ كثيرة، عربيّة وغير عربيّة، كعطرجيّ، وقلعجيّ، وصاغرجيّ، وخاشقجيّ.

وفي «محيط المحيط»: «البلطجيّ: من يسير مع العسكر لأجل تسهيل الطريق بقطع الأشجار، وإقامة المحاصن، نسبة إلى البَلْطَة، بزيادة الجيم على اصطلاح الأتراك في النسبة». وقال قبل ذلك: «البَلْطة: فاسٌ»، وفي «تكملة المعاجم»: «بلطجي، بالتركية: بالته جي».

ولو قال قائلٌ: إذا حذفت الجيم وصارت اللّفظة (بَلْطِيّ) فهل هي عربيّة؟ قيل له: نعم، وحركةُ مادة (بلط) وتصريفاتُها واستعمالُها كلُّها يؤكّد المعنى المتعارف عليه اليوم، فمن المادّة (البُلُط)، وهم الفارّون من العسكر، والماجنُون؛ ومنها: (البَلْط) وهي حديدة يخرُط بها الخرّاطون؛ ومنها: (البُلطة) أي: المفلس، وورد هذا في شعر امرئ القيس.

وهذه المعاني مجموعة في من يطلق عليهم اليوم (بلَاطجة)، وهو جمعٌ سائغٌ، كحنابلة وفلاسفة وأساقفة.

(٢٨)

قبحه الله!

السائل (حسين باقر): شيخنا، نَقَد ناقدٌ (قبّحه الله) بتشديد الباء، وصوّبه بالتخفيف؛ لأنّ (قبَح) ثلاثي، وفي التنزيل: ﴿مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾، فما رأيكم؟

الفتوى: المقبوح والمقبّح، كلاهما له وجهٌ، يقال: قبَحه الله، بتخفيف الباء، أي: طرده وأبعده، ومنه الآية: ﴿مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٤٢]، وأشعار العرب في ذلك كثيرة.

ويقال: قبّحه الله، أي: صيّره قبيحًا، ومنه قول الحُطيئة يهجو نفسه:

أرى لك وجهًا قبَّح اللهُ شخصَه ... فقُبِّحَ من وجهٍ وقُبِّحَ حامِلُهْ

وفي الحديث: «**لا تَضرب الوجهَ، ولا تُقبِّح**»[1]. نضَّر الله وجه السَّائلين.

(١) أخرجه أحمد وأبو داود، وإسناده حسن.

(٢٩)

امرأةٌ بَطَلَة!

السائل (محمد العجمي): هل يجوز أن يقال في وصف الأنثى (بَطَلة، شُجاعة)، وغيرها من النظائر التي لا يسمعها الناس إلاّ في الرجال؟

الفتوى: الشجاعة والبطولة والخوف والجُبن صفاتٌ مشتركة ينعت بها الرّجال والنّساء. وفي الرجال من هو جبانٌ خوّارٌ، وفي النّساء من هي شجاعة بَطلة، وغلبة الرّجال عليهنّ في الشجاعة والإقدام بما اعتادوا عليه، ووافق طبائعهم وأجسادهم، كما قال:

كُتب القتلُ والقتالُ علينا وعلى الغانياتِ جرُّ الذّيولِ

وما تفاوت الرجال في الشجاعة والإقدام إلا بسبب ما كانت عليه نشأتهم وما عوّدهم عليه آباؤهم، ألا ترى إلى الرجال الذين امتهنوا صنعة النساء كيف يتطبّعون بطبائعنّ؟ وإلى بعض النساء اللاّتي يبرزن في مواطن الرجال وميادينهم اضطرارًا أو اختيارًا كيف ترى منهنّ ما لا تراه في كثير من الرّجال؟ وفي «الحاكم»: أنّ النّبيّ ﷺ لم يقتل في بني قريظة النساء ولا الصبيان، إلا امرأة نودي باسمها لتقتل، فضرب عنقها وهي تضحك شَجاعةً. وفي التواريخ من أخبار هند امرأة أبي سفيان، وأم حكيم بنت الحارث، وأم عمارة، وأم سُليم امرأة أبي طلحة، وتماضر الخنساء، والزّرقاء بنت عدي بن قيس الهمدانية، وأسماء بنت أبي بكر وموقفها مع الحجاج ومؤازرتها لولدها

عبدالله بن الزّبير ما هو معروفٌ. وقتال النساء في اليرموك كخولة بنت الأزور، وأم أبان زوج عكرمة، وعزّة بنت عامر، ورملة بنت طليحة، وغيرهن، مما هو مشهورٌ مدوّنٌ في كتب الأخبار، وممّا أفزع النّاسَ في عصر التتار أن نساءهم يقاتلن قتال الموت كرجالهنّ.

وإنّما احتجتُ إلى الاستطراد في ذكرهن لبيان أن هناك واقعًا يستوجب إسقاط ذلك الوصف عليه، فيقال للواحدة منهن: (بطلة، وشجاعة)، فلو لم ينقل شيءٌ في ذلك عن العرب لأغنانا ذلك عن البحث، فكيف والمعاجم كلّها إلاّ قليلًا منها قد نقلت هذا الوصف عن الأنثى، بل قيل عن المرأة المتشبهة بالرجال في بعض خصائصهم: (رَجُلَة)، ولم يشذّ من أصحاب المعاجم سوى ابن دُريد، فقد قال في كتابه «الجمهرة»: «ولا يُقال: امرأة بطلة»، وهو باطلٌ مخالفٌ لما عليه جميع النَقَلَةِ الأثبات، نسأل الله الثبات.

(٣٠)

أُمَّهاتٌ!

السائل (سلمان محمد): أودّ منكم إفادتي عن شيءٍ سمعته من أحد المهتمين باللّغة، يقول فيه: لا يجوز أن نقول (الأمّهات) إلّا لأمّهات الناس، وأمّا ما عداهم فنقول: أمّات، ما صحة ذلك، أفيدوني؟

الفتوى: ما قاله لك ذلك القائل قد قاله بعضُ أئمة اللّغة كالأزهريّ في «تهذيب اللّغة»، قال: (تجمع الأمّ من غير الآدميات على أمّات، بغير هاء). والصحيح الذي أقرّه كثير من اللّغويين الجواز، فلك أن تقول: (الأمّهات أو الأمّات السّت)، بل ورد في أشعار العرب إطلاق (الأمّات) على الآدميات، وإطلاق (الأمّهات) على غير الآدميات، ومن الأوّل قول السّفاح اليربوعي:

قـــوَّالُ معـــروفٍ وفعّالُـــه عقّـارُ مثنى أمّهـاتِ الرِّبـاع

ومن الثاني قول جرير:

لقـد وَلـد الأخيطـلَ أمُّ سـوءٍ مقلـدةٌ مِّـن الأُمَّـاتِ عـارا

قال ابن درستويه: (وهي لغةٌ ضعيفة، والفصيح في الآدميات: أمّهات)، ذكر ذلك الزّبيديّ في «تاج العروس»، وبه يتضح أن إطلاق (الأمّهات) على العاقلات وغيرهنّ جائزٌ، ولو لم يجوّزه النقل لجوّزه المجاز.

(٣١)

دوابّ!

السائل (فايز العتيبي): هل دوابّ ممنوعة من الصّرف، مع التعليل؟

الفتوى: دوابّ وصوافّ وكوافّ وجوادّ، جمع دابّة وصافّة وكافّة وجادّة، ونحو هذه الألفاظ ممّا كان على وزن (فواعل) ممنوعة من الصّرفِ؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، كمساجد ومفاتيح. وهذا ما عناه ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وكُن لجمعٍ مشبهٍ مَفَاعِلَا أو المفاعيلَ بمنعٍ كافلَا

وما يشبه (مفاعل) هو فعالِل وفواعل وفعائل ونحوها، كطلاسم وقواعد وضفائر؛ وما يشبه (مفاعيل) هو فعاليل ونحوها، كقراطيس. وكلمة (دوابّ) هي ممّا يشبه (مفاعل)، ومفردها (دابّة) على وزن فاعلة، ووزن الجمع (فواعل). وفي كتاب «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» للشاطبي أنّ وزنَ دوابّ مفاعل، ذكر ذلك مرّتين في باب (ما لا ينصرف) عند شرح البيت المذكور، وهو خطأ يبعد أن يكون من المؤلّف، إلاّ أن يكون مراده إدخاله تحت ما يشبه (مَفاعِل) من الجمع المتناهي.

(٣٢)

واحدٌ.. وأحَدٌ!

السائل (عائض عبد الله)، سؤالي حفظكم الله هو عن الفرق بين الواحد والأحد؟

الفتوى: هذا السؤال حاضرٌ في قلوب الذين أوتوا العلمَ، واردٌ على ألسنتهم، ومنهم من يختلج عليه الفرقُ لاختلاف كلام العلماء في الفرق بينهما، ومن تأمّل اللّفظين في سياقهما في النّصوص وصرّف فيهما الأمثال اهتدى إلى الفرق بينهما ولو من بعض الوجوه، وقد ذكر علماء التفسير واللّغة وجوهًا في التفريق بينهما، وسأحرّر لك الفرقَ بإيجاز انطلاقًا من الوجوه الحسنة التي نظرت إليها مع زيادة وجوهٍ أخرى، وأحد هذه الوجوه: أنّ الأحد يشمل الواحد لأنه أعمّ منه، فيطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجمع بنوعيهما، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وتقول: ما رأيتُ أحدًا منهنّ، ولا يكون الواحد إلاّ للفرد المذكر. الثاني: الواحد له مؤنث من لفظه، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، والأحد لا مؤنث له من لفظه إلاّ مع التركيب. الثالث: الواحد يطلق على من يعقل ومن لا يعقل، فهو أعمّ من هذا الوجه، والأحد لا يكون إلا فيمن يعقل، فلا يقال: لا أملك أحدًا من الكتب. الرابع: الواحد يجوز أن يكون معه ثانٍ، فيقال: ليس عندي واحدٌ بل اثنان، ولا يجوز: ليس عندي

أحد بل اثنان. الخامس: الواحد لا جمع له من لفظه، وجمعه آحاد، والأحد لا يجمع أصلًا، وسئل المبرّد عن (الآحاد) أهو جمع لأحد؟ قال: معاذ الله، إنه ليس للأحد جمعٌ. السَّادس: الأحد وصفٌ خاصّ بالله تعالى. السَّابع: الواحد يدخل في الحساب والعدد والقسمة، والأحد ليس كذلك؛ ولذلك كان الواحد أول العدد، وقيل: يجوز أن يقال: أحد، اثنان... الثامن: وهو من الفروق اللّفظية أن «أحد» يختصّ بتركيبه في «أحد عشر»، ولا يقال: واحد عشر. التاسع: زعم بعضهم أن الأحد لا يستعمل إلا في النفي، وهو مردودٌ بالآية المذكورة في الوجه الأول. العاشر: أن «الأحد» يستعمل اسمًا بمعنى إنسان في خصوص النفي، كالآية المتقدمة. الحادي عشر: الأصل في (أحد) وَحَد، و(أحد) فرعٌ، قاله ابن فارس.

هذا ما أمكن جمعه من الوجوه الفارقة بينهما من حيث العموم، وأمّا من حيث معناهما اسمين من أسماء الله، فمن العلماء من لا يرى الفرق بينهما، والصحيح التفريق، وأقرب ما قيل في ذلك: أنّه إذا قيل: الله أحد، فمعناه: المنفرد بالإلهية، وإذا قيل: الله واحدٌ، فمعناه: الذي لا ثاني له. ولي نظمٌ بَطيط، لبعض الوجوه المذكورة في أوراق مفرقة شماطيط، عسر عليّ وِجدانها إلاّ بتبْطيط.

(٣٣)

آمين!

السائل (عادل عبد الله.. مكة المكرمة): أذكر أن الزّبيدي صاحب «التاج» ذكر أن (آمين) تأتي بمعنى: اللهم استجب. وأظنه خطّأ ذلك. وبعض مشايخنا يرون أن يقال: آمين في الدّعاء، ولو لم يكن طلبًا. فلعلكم في فتاواكم تفصلون ذلك. وفي نظري -وآمل أن تصوبوني- أن دعاء القنوت من الأئمة الآن يشتمل على مدح الله وطلبه، وزيادات يظهر أنها لغوٌ، نحو: اللهم إن أعداءك عندهم طيارات ودبابات وبوازيك... فمتى يقال آمين في هذه القسمة الثلاثية؟

الفتوى: لم يُخطّئ الزّبيديّ ما ذكرته عنه، وخطّأ قولًا آخرَ يُروى عن الحسن ومجاهد، وحاصل هذا القول أنّ (آمين) اسم من أسماء الله تعالى بمنزلة يا أللّه، وأضمر (استجبْ لي). وما سرى وهمك إليه قولٌ مشهورٌ، بل هو أشهر المعاني المحكية، وهو: (اللّهم استجبْ). وقيل معناه: (كذلك فليكن). أو: (كذلك ربّ فافعلْ). ومن أغرب ما قيل في معناه: أنها خلاصة ما اشتملت عليه الفاتحة من دعاء، فمن قالها بعد الفاتحة كان كمن دعا مرّتين. وأمّا التأمين على ما ليس من صريح الدعاء فهو حسنٌ إذا كان بمعنى الدّعاء أو كان تتميمًا للدّعاء، ومن الأول قول نبيّ الله أيوب: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ

﴿وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]. ومن الثاني ما يقال في القنوت: «تباركتَ ربّنا وتعاليت، لك الحمد على ما قضيت...».

وأمّا مبالغات الأئمة في الدّعاء في ذاته أو كيفيته أو متعلّقه بالاعتداء فيه، فممّا نهى الله عنه. وأبرز ما يقع فيه كثيرٌ من الدّاعين في الخطب والقنوت رفع الصوت، والخروج عن المأثور إلى أدعية كثيرة ليست من جوامع الدّعاء، نعم قد يجد الدّاعي في مقام التضرع فتحًا في ابتهاله ودعائه، ويُلهم ألوانًا من الدّعاء، لكن التخفيف مطلوبٌ على من خلفه، والنّائحة المستأجرة غير الثكلى، وما أحسن ذلك لو كان في بيته بينه وبين ربّه.

ومن ألوان الاعتداء أن ينسى الواعظُ نفسه، فبينما هو يجأر بزواجر لفظه، ويجهر بقوارع وعظه، ويلتفت يمنة ويسرة، إذا به ينتقل إلى الدعاء بالصوت نفسه أو أشدّ، وبالحركات نفسها، وهو ذهولٌ أو غفلة، وضعفٌ في الذّوق، وخروجٌ عن هيئة الافتقار إلى بساط من الانبساط وما يشبه الزّهو. ومنهم من يطيل في دعاء خطبة الجمعة، ولو عمد إلى جوامع الدّعاء، ودعا لنفسه وللمسلمين ووليّ أمرهم أو بنزول الغيث عند القحط، لكفى. ولم ينقل في هذا المقام دعاء مرفوع، والأصل في ذلك فيما أحسب هو تحرّي ساعة الإجابة، ولعلك وجدتَ ما يكفي في هذه الإجابة.

(٣٤)

نحن كمسلمين!

السائل (حسام.. مصر): أطالع فتاواكم المنقولة في (ملتقى التفسير) وأنا فخورٌ بما أراه من لغة جميلة وجواب شافٍ.. وسؤالي: سمعتُ بعض الأساتذة يقول: لا يجوز أن نقول في كلامنا: نحن كمسلمين.. كذا وكذا. أرجو الإجابة.

الفتوى: لا تؤاخذني بما تركته من كلام في سؤالك، وأشكر لك ما أملاه عليك باعث حسن الظنّ من ثناء، وإني عند نفسي دون ما ذكرت. وأسارع إلى الجواب عن سؤالك، فأقول: هذه العبارة فيها نظران، أحدهما لغويّ، والآخر شرعيّ، فأمّا اللّغوي فيتبيّن من معرفة معاني الكاف التي عقدها ابن مالك في ألفيته بقوله:

شبّه بكافٍ وبها التّعليل قدْ يُعنى، وزائدًا لتوكيد ورَدْ

واستعمِل اسمًا.. أهـ.

فأمّا التشبيه فمعلومٌ، وأمّا التعليلُ، فنحو: «كما صليتَ على إبراهيم» وأمّا الزّائدة فيمثلون له بقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، وأمّا اسميتها فاستدلّ لها بشواهد كثيرة لا سيما في الشعر. والزائدة في الآية وفي غيرها من الشواهد النثرية والشعرية التي وجدتها في المطولات كلها صالح للتشبيه أو غيره، وليست زائدة ومنها الآية. وقد بحثتُ في صحف الأولين

فلم أجد لهم كلامًا في مثل هذه العبارة، وأمّا المعاصرون فقد أقرّها المجمع القاهريّ عن بحث للأستاذ عبد الله كنون، وآخر للدكتور محمد رفعت فتح الله، ونازعهم في ذلك الأستاذ سعيد الأفغانيّ، وقال: إننا منذ ثلاثين سنة نسمّي هذه الكاف الكاف الفرنسية، وبنحوه قال الدكتور عثمان أمين، وقال الأستاذ محمد بهجة الأثري: لسنا مكلفين بتخريج كلام عاميّ يشيع على الألسنة. قيل لهم: فما البديل؟ قالوا: البديل أن يقول: أنا باعتباري باحثًا، أو بوصفي باحثًا، بدل قوله: أنا كباحث، وكذلك المثال المسئول عنه، تقول فيه: نحن باعتبارنا مسلمين.

وخرَّج المجمع الجواز على أن الكاف للتشبيه أو زائدة. والقول بالزيادة أضعف من خصر شادن على حِقْف، والتشبيه فيه ما فيه، وقولهم: إنّ الكاف داخلة على موصوف محذوف، أي: أنا كرجل باحث، لا يغني شيئًا. وفي الأسلوب ركاكة، ولا مُلجئ لذلك، وقول الأفغانيّ وأخويه: الصواب أن نقول: بوصفي أو اعتباري باحثًا لا يخلو من ركاكة أيضًا، وفصيح الكلام مفصح عن نفرته منه. ولو قالوا: الصّواب أن يقال: أنا لأني باحث، ونحن لأنا مسلمون لكان أولى وأقوم.

فالحكم في هذا اللفظ وأمثاله الكراهة، يضاف إليه ما يُعقبه النظر الآخر وهو الشرعي وهو خاصّ بنحو: أنا كمسلم، ونحن كمسلمين، وأنا كرجل، كل هذا قبيحُ الوجه ولن تحسّنه تمحّلات البلاغة، فاجتمعت كراهتان

شرعية ولغوية، والصبر على سماع هذه العبارة والنطق بها من الصّبر على المكاره، وهو صبرٌ لا يؤجر من ابتلي بأسبابه، ولو عضّ عليه بنواجذه ونابه، كلّ خاملٍ ونابِهْ.

(٣٥)

التكريسُ!

السائل (أبو يوسف الهلالي): إذْ أزف لشخصكم الكريم، ولأمة الضاد المباركة تهنئة عاطرة عبقة، بالتقدير هطولة غدقة؛ كفاء تأسيسكم (مجمع اللغة العربية) ـ العبقري الرائد ـ لأرجو المولى ـ سبحانه ـ أن يجعلكم كصوب الغمام، أينما وقع، أصاب ونفع، آمين. كما أزجي لكم الشكر المزيد، حيال ساحرات الأحداق، وهاتيك النفائس الأعلاق «لحن القول»، و«خاطرات»، و«فتاوى لغوية»، في هذا الملحق الفارع. وأسئلتي: ١ - هل يصح قولنا: كرَّس حياته في الدعوة، وقولنا: فعلك هذا تكريس للعصبية؟ ٢ - وهل يصح قولنا: لعب القضاء دورًا مهمًّا في العدل؟ أنهلنا الله من علومكم أصنافًا، ورزقكم من بديع الجواب أصدافًا.

الفتوى: التهنئة منك ليست لي وحدي بل هي لي وللمجمعيّين، وأهل اللّغة ومحبيها، ولقد حظي المجمَعُ -بلا تزيّد ولا مبالغة- بمباركات وتهاني، ما لم تبلغه الخواطر والأماني. ذلك بأن شبكة العنكبوت في كل بيت، وأنأى عن كل «لوِّ» وليتْ، وإنها لأكثر قبيلا، وأهدى سبيلا، وأحسن عملا، وأقرب أملا.

وإن بلادنا (المملكة العربية السعودية) لهي أملَكُ به وأسعد، وأعلى بشأنه وأصعد، وأشكر لك ثناءك المطابق لاعتقادك الطاهر، وأسأل الله أن

يكون مطابقًا للواقع في الباطن والظاهر، ولا تؤاخذني بتركه، والإقبال إلى ما هو أجدر، وهو ما سألت عنه وجوابه.

أما قولهم: كرَّس حياته، فإنّ منهجي عدم التحريج والتحجير في كلّ لفظة استعملت على نحو من التَّوسّع بشروط ثلاثة، أحدها: أن يكون أصل المادّة مسموعًا عن العرب. ثانيها: أن تكون صيغة الاستعمال صحيحة. ثالثها: أن يكون بين اللّفظ المستعمل وبين أصل المادّة جامع في المعنى، بحيث يصحّ ربطه به. والمعاجم تقول: كرَّس فلان البناء: أسَّسه، وكرَّس الشيء: ضمّ بعضه إلى بعض. فأيُّ رأي يضيق بعد هذا عن قبول قولهم: كرَّس حياته؟ فمن ضاق صدره عن هذا فنرجو الله أن يوسِّعه. ونحن إن بقينا على ما نطقت به العرب ولم نتجاوزه قتلنا طموحنا وإبداعنا وأذواقنا بلا ذنب! ونحن بهذا نظلم لغتنا من حيث نزعم أننا حرّاسها وحماتها. من الذي سوَّغ لهم أن يتوسعوا ولا نتوسّع، ويطوِّروا ولا نطوّر؟ سبحان ربي الأعلى وبحمده!

(٣٦)

لعب القضاء دورًا!

الفتوى: وأمّا قولهم: لعب القضاء دورًا.. فإني أحيلك إلى كتابي «لحن القول: ٣٩»، ففيه تفصيل يضيق به حيّزنا هذا ذرعًا، ولكنني أمُدّ لك منه فرعًا. وهو أن رأي الأكثرين من شيوخ المجمع القاهري أن يقال: أدّى دورًا، بدل لعب دورًا، وأنا أختار الجواز إلا أن يكون المخبر عنه أمرا دينيًّا أو جدًّا خالصًا، ومن ذلك ما مثلتَ به في سؤالك، فإن التعبير عنه باللّعب منكرٌ ولعبٌ، والمجاز لا يحتمله إلا بذوقٍ سمج. ودمت على خير، وبه.

(٣٧)

الفِنجانُ والبِيالَةُ!

السائل (؟): هل الفنجان والبيالة من الكلمات العربية؛ لأنها تطلق كثيرًا، لا سيما البيالة في نجد؟ أرجو أن تجيبوني بأسرع وقتٍ ممكن، ولكم الشكر.

الفتوى: الشكر لك أيضًا، وللسائل حقّ ولو برشفة (فنجان)، أو (بيالة).

المعاجم الجامعة لا سيما المتأخرة، كـ«البستان، ومحيط المحيط» تقول: «الفنجان: قَدَحٌ صغيرٌ من الخزف ونحوه، تشرب فيه القهوة ونحوها». وجمعه فناجين، ويقال: فنجانة، كما يقال: فنجال وفناجيل. وكل ذلك مُعَرَّبٌ، وقيل: مُولّد، ومن قال مُعَرّب، قال: أصله: بنكان.

وإن ترد زيادة على ذلك فانظر إلى ما كتبه الشيخ أحمد رضا في كتابه «قاموس ردّ العاميّ إلى الفصيح»، وهو كتاب حسنٌ في بابه، ولكن تشوبه شائبة التكلف في بعض الألفاظ وردّها بقوة إلى أصول بعيدة، وفي كتاب «تكملة المعاجم» إطلاقات أخرى للفنجان، وهذا الكتاب يجمع ما هبّ ودبّ ودرج، وما على الجامع من حرج.

فإن قلت: فما الاسم الذي أطلقته العرب على ما كان مثل الفنجان، قلنا: في لغة العرب ألفاظ لآنية مقاربَةٍ من ذلك «السَّومَلة»، و«الطَّرْجهارة»، ولم يكن لدى العرب ترفٌ في الصّناعة يجعلها تصنع آنية كالفناجين الصغار، وإنما هي آنية مقاربة أظنها أكبر منها، والكرم العربيّ فيما يناسب أشربتهم

يومئذ يطلب أكوابًا وأباريق وكئوسًا وصِحافًا، ولم يكن ثمّتَ قهوة بُنٍّ ترشف رشفًا.

وأمّا (البيالة) فلا وجود لها بهذا المعنى، ولا بذلك اللّفظ، وأمّا البالَة فلفظة محدثة، وتطلق على الوعاء الضخم، ومن العسر عليَّ أن أردّ اللّفظ إلى اللّفظ والمعنى إلى المعنى، لا سيما أنّ الأصل محدث. ثم وجدت في المستدرك على القاموس من كتاب «التاج»: «والبِيلة بالكسر: وعاء المسك، لغة في البالة، نقله السّكريّ»، وكان قد فسّر البالة بالرائحة والشّمّة، ولم يذكر وعاء المسك، فمن أراد أن يرُدّ البِيالة إلى البالة مع التعريف بما حصل فيها من تحريف؛ فلا لوم عليه ولا حيف، لا سيما إذا اعتبر ما تشتمل عليه قهوة البُنّ من رائحة زكية.

(٣٨)

مَعْرَكةُ الضَّاد!

السائلة (ش. العُمر): لمَ سُمِّيت اللّغة العربية لغة الضّاد؟

الفتوى: الضّاد أحد الحروف الهجائية التي يتألف منها كلام العرب، وهو حرفٌ عزيز الوجود في اللّغات الأخرى، وما وجد منه فيها لا ينطق كما تنطق الضّاد العربية ذات الجهر والرّخاوة والاستعلاء والانطباق والإصمات والاستطالة، والضاد أصعب الحروف العربية نطقًا، ولأهل اللّغة والقراءة أقوال في تعيين مخرجها وبينهم اختلافٌ عريضٌ في محلّ إخراجها، لا سيّما في أيّامنا هذه.

ومن القراء من لا يصلي خلف من يخالفه في رأيه إلا كَرهًا، وذلك من الحرص المذموم الذي لبّس به الشيطان على طائفة منهم. والمسألة أهون من ذلك، وأقلّ من أن تكون سببًا للفُرقة وترك الجماعات، وتأليف المصنّفات، فإن لهجات العرب مختلفة، والدليل على ذلك نقل القرّاء وتفاوتهم في ذلك، واختلاف لهجات القبائل الذين لا يعرف اختلاطهم بالعجم، وهم أهل البادية في جنوب الجزيرة وشرقها وشمالها، وقد وجدنا فيهم من يخرجها من طرف اللّسان مع طرف الحنك الأعلى، ومنهم من يخرجها من إحدى حافتي اللّسان مع الأضراس، ومنهم من يخرجها من

حافة اللّسان إلى طرفه وما وليها من الأضراس، وهو شاهدٌ معتبر، إن لم يقبل دليلًا.

وكان الخليل بن أحمد شيخ سيبويه يقول: «الضّاد شجرية من مخرج الجيم والشين». وكلام سيبويه يدل على أنّ الضّاد تخرج من الجانبين. نقل ذلك عنهما السيوطيّ في «همع الهوامع»، وقراء الشّام أسعد بضعف النزاع وقوة الاختيار، وتوسط الأداء، والبعد عن التكلّف. والقصد أن تسمية اللّغة العربية لغة الضّاد هو لما امتاز به هذا الحرف، أعني الظاهرة الصّوتية التي اختصّ بها مع قلّة وجوده في اللّغات الأخرى، والحرف الفرد الذي لا وجود له في غير اللّغة العربية هو حرف الحاء، ولكنه حرفٌ ضعيف مسكين لا يُجهر به ولا يُستعلى، ونطق الأعجميّ به أعسر من نطق الضّاد. والإطلاق المذكور هو من باب إطلاق الجزء على الكلّ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

(٣٩)

وقد أحسن بي

السائل (حسين باقر): شيخنا، أحسن الله إليك، المشهور تعدية (أحسن) بـ (إلى)، أيعدّ هذا من باب التناوب أم التضمين؟ وإن كان الأخير فـ (أحسن) تضمَّن معنى ماذا؟

الفتوى: سؤالك قريبٌ وليس بغريب؛ لأن الله قال في (القصص: ٧٧): ﴿كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾ ؛ لأنّ الأصل في تعدية (أحسن) أن يكون بـ (إلى)، وسيتضح لك الفرق بين الآيتين، ولأي معنًى عُدّي الفعل في آية القصص بـ (إلى)، وفي آية يوسف بالباء إذا عرفت معنى التضمين المعروف في اللّغة، وهو أن يضمّن فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر، فيشتمل الفعل على معنيين، وهو من البلاغة بمحلّ، ولا يكون ذلك إلا لنكتة، وقد أجبتك حين إرسالك جوّاليًا بأن (أحسن) ضمّن معنى (لَطَف)، أي: لطف بي، أي: أحسن في اللطف بي، ولأن السؤال نافعٌ إذا فُصِّل الجواب فيه أحببتُ أن يعمّ نفعه بذكر نظائر في كتاب الله تؤيّد هذا المذهب المقدّم على قول من يقول: حروف الجرّ بعضها ينوب عن بعض، فإنّ هذا القول لا يريح إلاّ الأذهان الكسلى التي لا تريد النظر ولا تجيده، ومن أمثلة التضمين في القرآن: قول الله تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يخرجون عن أمره

بالمخالفة، وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، أي: يَهُمّ فيه بإفساد عظيم يريد به انشقاقًا كاللّحد؛ لأنّ فعل الإرادة يتعدّى بنفسه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، أي: مرّوا عليها؛ لأنّ (أتى) يتعدّى بنفسه، وكذلك قوله سبحانه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: يسقى بها. ومن يقول: الحروف ينوب بعضها عن بعض يقول: المعنى: يشرب منها، الباء نابت عن (من)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]، أي: يعرض، والأمثلة كثيرة. ومن أهل العلم من يقول في الآية المسؤول عنها، معناها: أحسن صنعه بي، ومن يقول بالنيابة يقول: معناه: أحسن إليّ، وهو ضعيفٌ كما تقدّم، وممّا ذكر تعلم الفرق بين هذه الآية وآية القصص، وهو أنّ الله لطف بيوسفَ، ولم يلطف بقارون، فضمن الأول معنى اللّطف، والثاني ترك إلى الإحسان المجرّد، ونظير آية يوسف قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، لما يطلبه الإحسان إليهما من اللّطف، ولا ننس أن آية يوسف خُتمت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وشكرًا على سؤالك الحسن، يا حسين!

(٤٠)

أبو سعيد!

السائل (أبو سفيان - مكة): شيخنا - أحسن الله إليكم، ورفع ذِكركم- وجدتُ الجوهريّ في «الصحاح»، يقول: قال أبو سعيدٍ، وقد حاولتُ أن أقف على ترجمة أبي سعيدٍ هذا، فلم أقوَ على تمييزه بين أئمة اللّغة، فمن هو؟ وجزاكم الله خيرًا.

الفتوى: الأقرب أن يكون أبا سعيدٍ السَّيرافيّ؛ لأنه كان أحد شيخين كبيرين، أخذ عنهما الجوهريُّ روايةً ودرايةً، والثاني هو أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٥٦هـ)، وأمّا أبو سعيد السَّيرافي فهو شارح «الكتاب»، أي كتاب سيبويه، وكان بارعًا في النحو منقطع النّظير، وهو الذي هجاه أبو الفرج صاحب كتاب «الأغاني»، فقال فيه:

لستَ صدْرًا ولا قرأتَ على صَدْ ... رٍ، ولا علمُكَ البكيُّ بشافِ
لعنَ اللهُ كلَّ شعرٍ ونحوٍ ... وعَروضٍ يَجيءُ مِن سيرافِ

وكان للسّيرافي ولدٌ اسمه يوسف، له مشاركة في النحو واللّغة، وكان يقول: «وضع أبي النحو في المزابل»، يريد أنه سهَّله حتى صار على قارعة الطّريق، وله ترجمة وافية كافية في معجم الأدباء (ت ٣٦٨هـ).

كما ينقل الجوهريّ أيضًا عن أبي سعيد الضّريرِ (ت: ٢٨٢هـ)، غير أنّه ليس من شيوخه؛ لأنه لم يدركه، والجوهريّ مات عام (٣٩٠هـ) تقريبًا.

واشتباه الأسماء والكنى على أهل العلم لا سيّما في هذه الأزمان كثير، ولم يزل المحققون يشكون منه ومن أهل زمانهم، وقد نقل السيوطيّ في «المزهر» عن أبي الطيّب اللّغويّ فصلًا حسنًا يشكو فيه كثيرًا من أهل دهره، لا يميّزون بين أبي سعيد الأصمعيّ وأبي سعيد السكّري، وأبي سعيد الضّرير. ولا يفصلون بين أبي عُمَر الثقفي، وبين أبي عُمَر الجرْمي، ويقولون: قال الأخفش، ولا يدرون من هو، قال: ولقد رأيتُ نسخةً من كتاب «الغريب المصنّف» وعلى ترجمته: تأليف أبي عبيد القاسم بن سلاّم الجُمحي، وليس أبو عبيد بجمحيّ ولا عربي، وإنما الجُمحي مؤلف كتاب «طبقات الشعراء».

قال أبو محمد: وأنا قد رأيتُ نسخًا من ألفية ابن مالك، وبعضًا من شروحها مكتوبًا في التعريف بها وبمن شرحها، فيذكرون منهم: القاسم بن فِيرُّه الشّاطبيّ، وهو قد تُوفي قبل أن يولد ابن مالك، فابن مالكٍ وُلِد (٥٩٨هـ)، والشّاطبيّ المذكور توفي (٥٩٠هـ)، وإنما خلطوا بينه وبين أبي إسحاق الشّاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، صاحب «المقاصد الشّافية في شرح خلاصة الكافية».

(٤١)

أخطاء!

السائلة (همس المشاعر): أحتاج إلى الإجابة عن أسئلتي عاجلًا.

أولًا: ما الفرق بين الخطأ الإملائي والخطأ النحوي والخطأ اللّغوي؟ هل صحيحٌ أن الخطأ الإملائي في حروف الكلمة، وأن النحوي في الحركات الإعرابية أو موقع الكلمة، وأن اللّغوي في معنى الكلمة؟

ثانيًا: عندما نقول: إن كتابة كلمات (أنْتِي، ولَكِي، وجزاكي) غير صحيحة، فهل ذلك لأنه لا يجتمع ضميران لهما نفس المعنى في كلمة واحدة؟

الفتوى: أعتذر عن تأخر الإجابة لتزاحم الأسئلة على المَورد العذب.. وأجيب بإيجاز عن سؤاليكِ، فأقول: الخطأ الإملائي يكون في رسم الكلمة ككتابة ألف الوصل بهمزة قطع، أو رسم الهمزة في غير موضعها وهيئتها، أو كتابة الكلمة الواوية بياء، ولا علاقة للإملاء بالنطق ولا بالمعنى، وعلاقته برسم القلم. والخطأ النحوي: ما كان في إعراب الكلمة نطقًا أو ضبطًا، والإعراب في أواخر الكلم، ويدخل في بطون النحو مسائل أخرى كالجمل التي لها محلّ أو لا محلّ لها من الإعراب، وكفتح همز (إنّ) وكسرها والتقديم والتأخير. كما يشمل النحو أيضًا مسائل الصرف، ومن يجعل الصرف قسيمًا للنحو أدخله في كنف اللّغة. والخطأ اللّغوي يشمل الخطأ في

بنية الكلمة أو حركتها في أيّ موضع منها وفي صيغتها واستعمالها ودلالتها وموضعها، كضمّهم لام (الجنة) والصحيح فتحها، وكجمع (مُدير) على مُدَراء، والصواب: مديرون، والخطأ في التصريف والإعراب هو خطأ لغويّ أيضًا.

وأمّا كتابة (أنتِ)، و(لكِ)، و(جزاكِ) بياء بعد التاء والكاف، فليست هذه الياء ضميرًا آخر، بل هي ياء متولِّدة من إشباع الحركة، ولا تعرف في فصيح الكلام، بل هي عامِّيّة شائعة، والنطق بها في فصيح الكلام وصحيحه بكسرٍ غير مشبع حال الوصل، وبالسكون عند الوقف، ولا يكون إشباعها إلاّ إذا كانت في حرف الرَّويّ، كقول الشاعر:

تعاللتِ كيْ أشجَى وما بكِ علَّةٌ   تريدينَ قتلي، قد ظفِرتِ بذلكِ

(٤٢)

شيءٌ من (حتّى)!

السائل (مصطفى البشير): هل هذا أسلوبٌ صحيحٌ؟ هذا الأمرُ يقع فيه حتّى الخيِّرون منهم، وهذا الأمر يعرفه حتى الأطفال.

الفتوى: يكثر السّؤال عن «حتى» وكيف لا يكثر وهي التي حيّرت كثيرًا من النحاة واللّغويين، وشغلت بعضهم في آخر يومٍ من أيّام دنياه، فقال أحدهم حين حضره الموت: «أموتُ وفي نفسي شيءٌ من حتى»؛ لأنها ترفع، وتخفض، وتنصب، ولا تنصب، وتدخل على الاسم والفعل والحرف مضمرًا، وربّما دخلت على المضمر، واختلجت حيرة أحدهم إلى الإشفاق، فألبسها ثوبًا من الاشتقاق، وقال: إنها مشتقة من الحَتّ، وهي على وزن فعْلى كشتّى.

قال الأزهريّ: وليس هذا القول ممّا يعرَّج عليه، ولو كانت من الحتّ لجاز إمالتها، ولكنها حرف أداة، وليست باسم ولا فعل.

وفي «همع الهوامع» ما يفيد أنّ بعض القبائل اليمنية تميلُها، فإن لم يكن للأزهريّ في نفي الاشتقاق إلاّ ما ذكر فهو مردود بما ثبت من الإمالة. وليس في اللّغة ما يمنع من إمالة الحروف كما أميلت «بلى».

ولعلّك أيّها السائل الفاضل قد طرق سمعك أو مرّ بناظريك قولهم: «أكلتُ السّمكة حتّى رأسها»، وجوابك كامن في هذا المثال السّائر؛ لأن

«رأسها» يجوز فيه الجرّ والنصب والرفع، وما سألتَ عنه شبيهٌ بحالة الرفع في المثال المذكور؛ لأنها في هذه الحال ابتدائية وليست للغاية.

وفي المثال من فقه النحو لطائف، منها أن السّمكة تؤكل من ذيلها لا من رأسها، وهو أفضل ما فيها بخلاف الشّاة فإن أفضلها أعلاها. ومنها: أنّ رأسها لا يؤكل لأنّ ما بعد «حتى» غير داخل فيما قبلها، وهذا على وجه الخفض، وهو كذلك على وجه النصب والرفع، فإنّ فيهما ما يفيد أنّ الرأس لا يؤكل عادة، وإنما كان أكله حاجة أو ضرورة، وهو شبيهٌ بمثالك الذي ذكرت في سؤالك: هذا الأمر يعرفه حتى الأطفال.

ولنا مع «حتّى» كلامٌ آخر، وما أجدرها بمؤتمر يضمّ نشرها، ويلمّ شعثها، ويبدّد حيرة المحتار.

(٤٣)

هل يقالُ للولدِ (بَزْرٌ)؟!

السائل (عمر عيسى): فضيلة الشيخ: أرسلتُ لك رسائل فيها أسئلة عن بعض الألفاظ الشّائعة، ولكن لم تجب عنها، ويا حبّذا لو أجبتني عنها على البريد الشبكي إذا لم يكن الجواب مناسبًا في هذا الملحق، وسؤالي اليوم أظنّه مناسبًا، وهو: يشيع في اللّهجة العاميّة قول الناس عن الأولاد: بزورة، وعن الواحد بزر، فهل هذا صحيحٌ؟، وهل له أصلٌ؟

الفتوى: للسّائل حقٌّ لا يُضيَّع، وحقُّه الجواب، وقد يُؤخّر إلى حين، وأسئلتك التي ذكرت فيها شيءٌ ممّا يُعنى به مقامنا هذا، وسأبسط لك البذل بوعد منجز حيث أردت، فابسط العذرَ كما بسطنا، وأمّا سؤالك هذا فهو من صميم ما يشمله فتاوى اللّغة. إن إطلاق (البَزْر) على الولد إطلاق شائع في الجزيرة، في نجد والحجاز وغيرهما، وهو إطلاقٌ صحيح، وتسمية يصدِّقها النقلُ، ففي «اللّسان»: «المبزور: الرّجل الكثير الولد، يقال: ما أكثر بَزرَه، أي: ولده. والبزراء: المرأة الكثيرة الولد، والبزر: الأولاد». وفي «القاموس»: «البَزر: الولد».

والذي يظهر لي أنّ إطلاق البَزْر على الولد من نوع التوسُّع، والأصل فيه إطلاقه على الحبِّ كبذر الكتَّان ونحوه، وكلّ حبّ يبذر للنبات يقال له: بَزْرٌ، والجمع البُزور، والإنسان نابتٌ كما ينبت النبات من الأرض التي ألقي فيها

البَزْر، وفي الذّكر الحكيم: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧﴾ [نوح]، وابن فارس في «المقاييس» لم يورد المعنى المذكور، بل نقل عن ابن دُريد أنّ تسمية الحبِّ بالبَزر خطأ، والصّواب البَذر. فإن صحّ ما قاله ابن دريد، فالولد أيضًا بذرٌ لا بَزر، إذا كانت تسمية الولد فرعًا عنه، وأمّا جمع البزر على (بُزورة) فلا يصحّ سماعًا، ولا قياسًا. والجمع الصّحيح: بزور، ويصحّ جمعه قياسًا على (بِزْران) وهو لغة الناس اليوم، كتيجان وخِيلان ونيران. ومن أهل اللّغة من يقول: البِزر للحبّ بكسر الباء، ويجوز الفتح، والمشهور هو ما مَرّ، يا أخانا عُمَرْ.

(٤٤)

لغةُ أهْلِ النَّار؟

يشهد الذين شهدوا مؤتمر اللغة ومواكبة العصر بالجامعة الإسلامية أنّها الجامعة الأولى حراكًا ونشاطًا في هذا الباب، وهي شهادة صادقة مصدَّقة، وأجيب هنا عن مسألة أثيرت في يوم الختام، وهي: هل اللّغة العربية لغة أهل الجنّة؟

الفتوى: الجواب عن ذلك يتَّضح من وجوه، أحدها: ليس بشرط ألاّ تكون اللّغة العربية عظيمة إلاّ إذا كانت لغة أهل الجنّة، وإنّما عظمتها في دنيانا هذه على حسب معرفتنا، ولعظمتها بين اللّغات منها عليها شواهد كافية وافية.

الثاني: أهل العلم بالأثر لا يصحّحون من ذلك شيئًا.

الثالث: في الجنّة ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، وقد يمنّ الله على عباده بلسان آخر هو أمتع وأرقّ وأعذب.

الرابع: لا يصحّ الاستدلال بنحو قوله سبحانه: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، وقوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ لأنّ هذا إخبارٌ لنا بما يقولون، والله يخبرنا عمّا كان ويكون باللّسان العربي، كإخباره بأقوال الأمم السَّابقة وبكلام الهدهد والنَّمل.

الخامس: يلزم من استدلّ بذلك أن تكون لغة النّارِ هي العربية أيضًا؛ لأنّ الله أخبرنا عن تخاصمهم، وأنّ بعضهم يقول لبعض: ﴿لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡ﴾ [ص: ٦٠]. فما فضل العربية إذن إن كانت لغة أصحاب النّار.

السادس: إذا كانت نصوص الوحيين لا تدلّ بمنطوقها ولا بمفهومها على أنّها لغة أهل الجنّة، ولا يصحّ في ذلك خبرٌ، فالجزم في ذلك بشيء نوعٌ من القول بغير علم، ويزيده جهلًا إذا كان تعصبًا للعربيّة. وما أشبهه بتعصّب من قال: إنّ سؤال الملَكين في القبر يكون باللّغة السِّريانيَّة. فإن قيل: فهل يتخاطب أهل الجنّة والنّار بلغة واحدة؟ قلنا: يمكن ذلك ولا يستعذبها أهل النّار، لِما هم فيه من العذاب الأليم؛ لأن ما يمتع الأسماع وتلذّ به الأعين لا يمتع المعذَّب، كما لا يمتع الغريق أن تُسْمِعَه أحلى صَوتٍ، وأعذبَ إيقاع.

(٤٥)

السُّؤال الكبير!

كتب إليَّ الأستاذ: حسين حمزة السُّليمانيّ مسرورًا بمجمع اللّغة الشَّبكيّ، مُهديًا إليه وإليَّ كتابًا كريمًا داعيًا فيه إلى البرِّ بلغة القرآن، ساعيًا إلى المشاركة في ذلك بما آتاه الله من قُدرة، ناعيًا فيه على من أعرض عنها ونسي ما تعلَّم.

وفي خطابه وكتابه سؤال كامن: ما سبب الجفوة الحاصلة بين اللّغة العربية وأهلها؟

الفتوى: سبب تلك الجَفوة غفوة قوم ظلموا أنفسهم، اغترّوا بحضارة آخرين يعلمون ظاهرًا من الحياة الدُّنيا، وملكوا مفاتيح زخرفها، ولمّا كانت اللّغات وسيلة تعايش بين الخلق وكانت مقوّمات العيش في كمالياته وبعض ضرورياته بيد القويّ قويت لغته، وقدّم لنا حضارته وما نحتاج إليه من صنعته وعلمه بلسانه، وحُقَّ له أن يفخر ويشمخ. ونحن لم نقصِّر – ولا نظلم أنفسنا – في المفاخرة بلغتنا، ولنا في ذلك حداء ونداء ودعاوى، وفينا من يفاخر بأنّ العربيَّة لغة أهل الجنّة، هذا ما نجيده نحن العرب أحسن إجادة، ولنا من دون ذلك مؤتمرات وندوات وصرخات صدّاحة، غير أنّها لا تتجاوز ساعتها ساحتها.

ولستُ بميّال إلى المبالغة في اللّوم وعذل الذّات، ولكنها الحقيقة المُرَّة بالمَرَّة. وما كان لأبناء أمِّ العلوم وسيِّدة اللّغات أن يخدع بصائرهم ما خدع أبصارهم، وأن يعقدوا خيوطًا من إيجاد تلازم بين شرف اللّغة والقُوَّة العارضة،

فقد كُنَّا أقومَ قيلًا وأقوى قبيلًا، وأشدَّ بأسًا وأشدَّ تنكيلًا. ولقد عهدنا إلى أنفسنا في مجمع اللّغة الذي أُسس على الشبكة أن نجمع ما أوصت به المؤتمرات ونعمد إلى أهمِّ ذلك، وندعو إليه دعوة عمل ونصح وتوجيه وتطبيق وإصلاح وترغيب. ولك يا حُسينُ شُكري الحسَن.

(٤٦)

أيّها المجمعيُّون أفيدوني!

السائلة (أنشودة المطر): أيّها المجمعيُّون أفيدوني، يتردّد على مسامعي كلمات أردتُ أن أسأل عن فصاحتها، مثل: (يندب بمعنى: يُرسل)، و(تونِس بمعنى: تشعر)، و(أضنت بمعنى: ولدت)، و(أبَتْ بمعنى: رفضت)، و(كُبَّه بمعنى: اتركه)، و(قامت بقعة، بمعنى: أثار مشكلة)، و(عرب فلان بمعنى: زوجته)؟

الفتوى: ليس في هذه الألفاظ السَّبعة ما ليس بعربي، بل كل ذلك صحيح. ومنها ما جاء في الكلام الفصيح، وأول ذلك (أبى) على المعنى المذكور، وهو لفظ قرآني، قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال: ﴿فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا﴾ [الكهف: ٧٧]. وأمّا (ندب يندب) فلغة حديثية وردت في كلام النبيّ ﷺ، ومن معاني (ندب) بعث وأرسل، على المعنى المذكور أيضًا، وقال الزّبيديُّ في «التاج»: «والمندوب: الرسول بلغة أهل مكة».

وأمّا (كبَّه) بمعنى: تركه، فصحيحة أيضًا، وأصل معنى (كبّ) كفأ وقلب. وفي «تكملة المعاجم»: «كبَّ: صبّ، وسكب، وأراق. وكبّ القدح: أفرغ ما فيه».

وأمّا قولهم: (قامت بقعة)، فلعل أصلها: باقِعَة، والباقعة: هي المصيبة والدّاهية، ويكثر في اللّهجات العامية تسكين ما بعد الألف، ثم حذف الألف

بعد ذلك لالتقاء الساكنين. وأمّا (أضنت) بمعنى: ولدت: فصحيحٌ أيضًا، وكتب المعاجم تثبت ذلك بمعان قريبة، ومنها: أضنت المرأة: كثر ولدها، والضَّنْو: الولد.

وأمّا قولهم: (عَرَبُ فلان) يعنون زوجتَه، فهو كناية من الكنايات التي لا يجوز لأحد رفضُها، وطالما أكثر العرب لا سيما أهل البادية من الكناية عن المرأة؛ لأن حالها لديهم مبني على الجهالة، ألا ترى أنهم وضعوا للواحدة المشار إليها (ذي، وذه، وتي، وته...)، ولم يضعوا للمذكر سوى (هذا)؟ ولهم اليوم كنايات عن المرأة، منها: الجماعة، والوزارة. ويحتمل أن يكون المراد بذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾ [الواقعة]، لا سيما على قراءة إسكان الرّاء، وهي قراءة سبعية، وعُرب جمع عروب، وهي المرأة المتحببة إلى زوجها. والمعنى الأول أولى وأظهر.

وأمّا (تونس) فأصلها: تؤنس، وأبدلت الهمزة واوًا، وهي: من آنس يؤنس كآمن يؤمن، بمعنى: أحسّ به، وله معان أخرى قريبة من المعنى المصدَّر في السؤال، وهذا جوابه.

(٤٧)

الفرق بين الإيضاح والتوضيح!

السائل (إحسان): ما الفرق بين الإيضاح والتوضيح؟

الفتوى: يرى طائفة من اللّغويين أنه لا فرق بين صيغتي (الإفعال والتفعيل)، كالإنزال والتنزيل، والإيضاح والتوضيح، والإفراح والتفريح. وأنّ كلًّا منهما مصدر لفعله المعدّى بالهمز أو التضعيف، فمن أدخلت عليه ما يفرحه، فقد فرَّحته أو أفرحته، والمصدر تبعٌ لصيغة فعلِه.

والمحققون يقولون بالتّفريق بينهما، وأنّ صيغة التَّفعيل كالتوضيح فيها معنًى زائد، لا يوجد في الإيضاح، وذلك المعنى الزائد يختلف باختلاف المقام والسياق، ومن تلك المعاني تحقُّقُ الفعل على أكمل أحواله، والتفريق، والتدرّج. والمحسوس يوضح ذلك أكثر من غيره، كالتغليق والإغلاق، فالإغلاق يصدق على مطلق غلق الباب، والتغليق غلق في إحكام، وقد يفيد التكثير أيضًا، وتأمّل قوله تعالى في (سورة يوسف: ٢٣): ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾، فهذا تغليق وليس بإغلاق، ولو قال: (وأغلقت) لنقص المعنى، أو لم يفد ما أفاده التغليق.

والمفسرون كثير منهم يفرِّقون بين الإنزال والتنزيل، لتفريق القرآن بينهما في مواضع، منها: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾﴾ [آل عمران]، ويقولون: إنزال التوراة والإنجيل لم يكن كتنزيل القرآن؛

لأنّ نزوله كان مفرّقًا. وحين يأتي في الكتاب العزيز ﴿أَنزَلَ﴾ مرادًا به إنزال القرآن فالمراد منه بعض أحوال نزوله، ومن ذلك نزوله جملة واحدة إلى سماء الدّنيا. ويزيد هذا إيضاحًا قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ﴾، ففرّق بين مرادهم وبين تحقيق مرادهم، وقد كشف ههنا بعض المفسرين معنًى حاصله: أنّ المنافقين يقدمون نصحهم باقتراحهم لِثقال الأمور وكثيرها، ليظهروا عنايتهم بأمر الإسلام، فإذا أُمِروا بما اقترحوه دفعة واحدة تحاشوا عنه، فهم يقترحون الكثير ويتحاشون القليل. وهذا التفسير على قول من قال: المراد بالذين آمنوا هنا هم المؤمنون بأفواههم. هذا ما ظهر لي من غير تعمّق، ولعل لبعض إخواننا من الباحثين بحثًا أوسع من ذلك يتحف به المجمع توضيحًا وإيضاحًا، يكشف فيه الفروق الدقيقة بين الصيغتين من خلال النصوص، وإنّ في ذلك لذخرًا له وللعربية وأهلها.

(٤٨)

الجمعُ السَّالم!

السائل (توفيق عبيد): أشكل عليّ في بحثي مسألة اختلف فيها النحويون، وهي وصف جمع المذكر السالم بوصف يدل على الكثرة، والنحويون يقولون: جمع المذكر السالم من نوع جموع القلّة، فما رأيكم في هذه المسألة؟

الفتوى: مسألة الجموع من عويص مسائل اللّغة، القياس فيها كثير، والسماع كثير، والإحاطة بها متعذّرة، فكيف الإحاطة باللّغة العربية؟ ومن أكبر أسباب اضطراب صيغ الجمع تعدّد الواضع، والمتكلّم قد يضطر إلى إفهام المخاطب ولا يكون في ذهنه صيغة حاضرة مسموعة فيفزع بذوقه إلى القياس، والقياس منه صحيح وفاسد. وسمعتُ بعض الصبيان يجمع قرآنًا على قرائين، كبرهان وبراهين، ولو قاسه على فُرقان لم يجمعه.

وسؤالك مبنيّ على التأصيل الوضعي للجمع السالم بنوعيه، وسيبويه ومن تبعه يجعلون السالم من جمع القلّة وضعًا، وقد يقع للكثرة، كما أن صيغ جموع التكسير التي للقلّة تكون للكثرة، وما للكثرة للقلّة، والحجّة التي يستدل بها سيبويه ومن معه اعتراض النابغة على حسان في قوله:

لنا الجَفَنات الغرُّ يلمعْن بالضُّحى وأسيافُنا يَقطرْنَ من نجدةٍ دَما

قال له النابغة: لقد قلَّلْتَ جفانك وأسيافك! فقال له حسان: إنّ من كلامنا وضعَ القليل موضع الكثير.

وأنا في شكٍّ من صحة هذه الحكاية! وادّعاء أنهما للقلّة في أصل الوضع لا برهان عليه، فإنّ أكثر ألفاظ الجمع السالم في القرآن يراد بها الكثرة، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ...﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ففي هذه الآية عشرون جمعًا كلّها للكثرة، وما أحسن ما استدلّ به بعض النحويين على غلط من ادّعى أنهما للقلّة، وهو قوله سبحانه: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فإذا كانت كلمات الله لا منتهى لها وسمّاها كلمات، ولم يُسمِّها كَلِمًا، فكيف يسوغ بعد هذا ذلك القول المنسوب إلى إمام النحو؟!

وهذا التحقيق على وجازته يخفف عنك الهمَّ في هذه المسألة، وبه تعلم أن الأمر لا قيد فيه، فلك أن تقول: الزيدون ظرفاء، وظريفون، وفي القرآن: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ﴾ [النساء: ٣٤]، وصف الكثرة بما يُدَّعى أنه للقلّة، وقال ابن مالك في الألفية: «والله يقضي بهباتٍ وافرة»، والأصل عندهم أن يقول: بهباتٍ وافرات.. ولِما سألتَ عنه فرعٌ طويلٌ يا أخانا توفيق.. وبالله التوفيق.

(٤٩)

هل في القرآن ألفاظ غير عربية؟

هل في القرآن ألفاظٌ غير عربية؟

الفتوى: للعلماء في هذه المسألة أقوال معروفة. أحدها: ليس في القرآن لفظ معرّب (والمعرّب: لفظ استعملته العرب من لغة غيرهم)؛ لأنّ الله قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾ [إبراهيم: ٤]، ويُعزى هذا القول للأكثرين، وحامل لوائه: إمام في الفقه، وآخر في اللّغة، وثالث في التفسير: (الشافعي، وأبو عبيدة، وابن جرير الطبريّ). الثاني: في القرآن ألفاظ معروفة غير عربية، ووجودها في القرآن لا يخرجها عن اللسان العربي؛ لأنها ألفاظ يسيرة. الثالث: القرآن عربيّ الأسلوب، وما كان عربيّ الأسلوب ودخله ألفاظ استعملت بالأسلوب العربي لم يخرجه ذلك عن لسانه، ولا يقال حينئذ اشتمل على ألفاظ ليست عربية؛ لأنها أخضعت لقوانين العرب، كما فعل بالأعلام الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وجبريل وإسرائيل.

والذين قالوا بالوقوع منهم من أوسع الدّائرة، فقال: في القرآن من كل لسان، وفي «الإتقان» للسيوطي عن أبي بكر الواسطي: «في القرآن من اللّغات خمسون لغة»، ومنهم من جعلها ألفاظًا معدودة. والقول الذي تطمئن إليه

نفسي قولٌ جامع يضمّ نشر ما سبق ذكره، وهو اشتمال القرآن على نوعين من تلك الألفاظ: أحدهما: ألفاظ تلقفتها آذان العرب بمخالطتهم لغيرهم، إما لرحلة بعض العرب إليهم، أو رحلة غيرهم إليهم. وسَمْع العربيّ سمعٌ حاذق بأذن مرهفة، وما يرد على المرهفات من الآذان، لا يحتاج إلى استئذان، فيجري بعد ذلك على ألسنة العرب على طريقتهم وأساليبهم كما يحصل الآن، ولكنه محفوظ معروف المصدر. الثاني: ألفاظ تواردت عليها اللّغات، إمّا لاتفاق حصل في ذلك اللّفظ عند الوضع، وإمّا لعلاقة بين اللّغتين علاقة تردّهما إلى الأصل السّاميّ، ففي اللّغات السامية ألفاظ مشتركة لا يُدرى في أيّ اللّسانين كانت قبل.

ووجود هذا أو ذاك لا ينافر أن يكون القرآن عربيًّا، أمّا ما تواردت عليه اللّغات فواضح، وأما ما تلقفته العرب فقد عرّبته، ولاكته بألسنتها حتى صار عربيًّا لا يميّزه إلاّ من عرفه، وهو مع ذلك قليل، فلو لم تعرّب تلك الألفاظ لما خرج القرآن عن كونه عربيًّا. ألا ترى أنّ المرء إذا كان لديه قدح كبير مملوء بالقمح، وفيه حبّات من شعير، لو قال: عندي قدح قمح= لم يكذَّب في ذلك. ولو قال: عندي قدح قمح وشعير، أنكر عليه قوله؛ لأنّ ذلك من أكبر أنواع الظلم في تسمية الأشياء ووصفها. ثم إن من تلك الألفاظ المعرّبة ما كان من صُنع غير العرب كالإستبرق والسندس، وصاحب الصّنعة أولى بتسميتها، ولم تكن عادة العرب المعروفة أن تتلقف أسماء المسمّيات التي

لم يكن لها بها عهدٌ، ثم تبدّلها بألفاظ أخرى، بل كانت تأخذها وتعدل بها إلى سننها في النطق.. ثم إنّ لغة العرب واسعة سعة الدّنيا، والإحاطة متعذّرة، ومن تلك الألفاظ التي جعلها بعض العلماء ألفاظًا معربة ما هو من لهجاتها، وظُنّ أنها غير عربية، ولهذا قال الشّافعي في كتابه «الرسالة»: «لا يحيط بالعربية إلّا نبيّ».

ومن أراد المزيد في هذه المسألة فليقرأ في ذلك كتاب «الإتقان» للسيوطي، وقد صنّف كتابًا مفردًا في هذا، وليطالع ما كتبه أصحاب التفاسير المبسوطة في الآية الثانية من سورة يوسف عليه السلام.

(٥٠)

خَلَفَ الله عَليك!

السائل (أحمد عبدالله - الطائف): عندي أسئلة أحبّ أن أجمعها وأبعثها إليك فضيلة الشيخ، ثم ذكر سؤالًا في اللغة وهو: هل جملة (خَلَفَ الله عليك) صحيحة؛ لأن المعروف في اللغة (أخلف) بالفعل الرباعي؟

الفتوى: سؤال مليح، والجملة المذكورة شائعة على الألسنة، من أدعية الأضياف لمن أطعمهم، وتقال أيضًا في غير هذا الموضع، والذي جاء في القرآن بنحو هذا المعنى قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [سبأ: ٢٣]، وهو من (أخلف) الرُّباعي، وقد نقلت المعاجم العبارتين (أخلف الله عليك)، و(خلف الله عليك)، ولكنَّ بينهما فرقًا في المعنى، ففي أوهام الخواص للحريري: «الفرق بينهما أن لفظة (خلف الله عليك) تقال لمن هلك له من لا يستعيضه، ويكون المعنى: كان الله لك خليفة منه، ولفظة (أخلف الله عليك) تستعمل فيما يرجى اعتياضه ويؤمّل استخلافه». وأصل هذا التفريق لابن فارس صاحب «المقاييس»، وهذا أيضًا في «صحاح» الجوهري. وفي «التاج»: «ويقال: خلف الله لك خَلَفًا بخير، وأخلف عليك خيرًا، أي: أبدلك بما ذهب منك وعوضك عنه». وظاهره العموم وأن ذلك يقال فيما يستعاض كالمال والطعام، وفيما لا يستعاض كالأب والأم، ومن غرائب هذا الفعل أن يجوز فيه فتح عين مضارعه، فيقال:

خلَف يخْلَف، كفَتَح يفتَح، وهو نادر، كما نصّ عليه الأئمة، واللّغة الفصحى بالضم من باب نصَر ينصُر، وللعدناني صاحب (معجم الأغلاط) تفصيل حسن؛ ولكنه لم ينته إلى شيء فيه سوى الجمع بما يفيد أنه لا فرق بينهما، والظاهر لي أن التفريق بينهما متعيّن في اللّغة، وأن لكل منهما معناه الذي نقلناه، ولا يجوز وضع أحدهما مكان الآخر إلا أن يكون ذلك على وجه المجاز والتوسع، فهذا أمرٌ لا يستطيع أحد منعه، مادام التجوّز قائمًا على أصله، وللحس العامّي في مثل هذا أثر لا يخفض من شأنه، ولهذا كان أصدق التراجم وأقربها للأسماء الأعجمية كالآلات ونحوها من المصطلحات التي يحتاجها الناس كانت ترجمتهم هي الأصدق والأوفق، وعليها تعتمد مجامع اللّغة في فريق كبير منها، وهل التسمية بالجوال والمحمول والخلوي إلا من تراجم العامّة واختيارهم؟ وهل هو إلا ممّا أخلفوهُ من خير؟

(٥١)

في قديم الأزل!

السائلة (شريفة): هل قولهم: «في قديم الأزل» صحيح؟

الفتوى: «قديم الأزل» لفظة شائعة على ألسنة الخاصّة والعامّة، ومعناها التركيبي: الأزل القديم؛ لأنه من باب إضافة الصِّفة إلى الموصوف، نحو: كبار القوم، وصغائر الذّنوب، أي: الذّنوب الصغائر، والقوم الكبار، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾ [الواقعة]، أي: اليقين الحقّ. وقد يضاف الموصوف إلى الصّفة أيضًا، كقولهم: مسجد الجامع، وكقول الله سبحانه: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، أي: بالجانب الغربيّ، وبحث هذه المسألة مذكور في مبسوطات اللغة وشروح الألفية عند قول ابن مالك:

ولا يضافُ اسمٌ لِما به اتَّحدْ معنًى وأوِّلْ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

والبيت في باب الإضافة، وهو في تقرير مسألة إضافة الموصوف إلى الصفة، وللشراح استطراد بعد ذلك في إضافة الصّفة.

هذا هو شرح التركيب من جهة اللّغة، وأمّا من جهة الدّلالة: فالقديم يطلق ويراد به البالي، وما ليس بجديد، وما مضى عليه زمن طويل، وبه يفسّر قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وكذلك الأقدم في قوله:

﴿أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الشعراء]، ويعرّف (الأزل) بأنه ما لا أوّل لوجوده، وبما استمرّ وجوده مع ما مضى من أزمنة لا أوّل لها. وفي «التاج» للزّبيديّ: «والموجود ثلاثة أقسام لا رابع لها: أزليّ أبديّ، وهو الحقّ سبحانه، ولا أزليّ ولا أبديّ وهو الدّنيا، وأبديّ غير أزليّ وهو الآخرة».

وإنّما صحت الإضافة في «قديم الأزل» لتناسب بينهما، فالقديم يطلق على ما تقادم عهده مطلقًا، وأما الأزل فزمانه الماضي غير متناهٍ، فما مضى من معنى الأزلي، وقدم عهده فهو قديم ولو عرف عهده، وما مضى من الزمان الذي لا يحدّ أوله هو أيضًا قديم، وهذا أيضًا أحد معنيي (الأزليّ).

والمعنى الثاني: الوجود المستمرّ كما تقدّم، فقول الناس: في قديم الأزل، كقولهم: في قديم الزمان، وفي الأزل، ما هو مستمرّ الوجود، وما هو ماض لا يُدرك له ابتداء، وفي بعض أجزائه ما تقادم عهده، فإذا قصد هذا المعنى الأخير قيل: قديم الأزل. وهذا معنى صحيح، ولا جناح علينا في إطلاقه، ولم يزل العلماء يقولونه من غير نكير.

(٥٢)

القواعد!

السائل (أبو سعيد): أنا مواظب على قراءة فتاويكم، وأتحرّاها بالشوق في كلّ جمعة في «ملحق الرّسالة»، وأنا مدرِّس لغة بالمرحلة الثانوية، وأحرص كلّ الحرص على تعليم الطلاب وتحبيبهم في مادة القواعد، ولكن أحسّ من نفسي تقصيرًا في توصيل المعلومة.. فبماذا تنصحني شيخنا الكريم؟

الفتوى: إنّ استنصاحك يا أبا سعيد دليل صلاح وآية فلاح، وإنّ شعورك بالتقصير منبع عن حياة الضّمير، والله أسأل أن يكثر من أمثالك، ويبارك في أعمالك، وليت إخوانك الّذين يعملون عملك ينهجون نهجك، ويقصّون أثرك. إنّ تعليم اللغّة العربية وغيرها فنٌّ وقوده الأول حصيلة المعلم، وقائده الرّغبة والصدق والإخلاص، وجناحاه أسلوب المعلم وطريقة تدريسه وعرضه. وأمّا نصيحتي فإني أقدِّمها لك قواعد على هذا النحو:

أولًا: إذا أردتَ أن تخفّ نفسك لأيّ عمل تقدمه للناس، فتعاهد نفسك ونيّتك في احتساب الأجر، فإنه يخفّ عليك مهما عظُم، ويلذّ لك من حيث لا يلذ لغيرك. **ثانيًا**: عليك بالتيسير في شرحك وخطابك واختبارك وتصحيحك وتنجيحك، فالتيسير هو مراد الله الدّيني، بل الدّين كلّه مبنيٌّ على اليسر، ولا تقع فيما وقع فيه طوائف من المدرّسين الذين حُرموا هذه الخصلة المباركة، وظنّوا أن مصلحة الطلاب في التشديد عليهم، وأنه إن لم

ينفعهم اليوم فسينفعهم غدًا، ولا ينجح من تلاميذهم إلا قليل، ويفعلون كما يفعل بعض الآباء الذين كدحوا في نشأتهم ورزقهم الله مالًا وولدًا، فبخلوا في الإنفاق على أولادهم، وكنزوا أموالهم، وقالوا: لا نريد أن نعينهم، ولا نوسِّع عليهم كي يتعبوا ويجهدوا كما تعبنا وجهدنا، ويعرفوا قيمة (القِرْش!)، ذلك هو الضلال البعيد. **ثالثًا**: إذا شرحت درسك فتوقّ فيه من التفريعات التي لا تعود إلى أصل الموضوع، والاستطراد المشتت. **رابعًا**: اجتهد في أن تسلك طرائق في أسلوبك وعرضك، وانظر أقربها إلى أفهامهم، وأحبّها لقلوبهم. **خامسًا**: لا تملّ من تكرار درسك ما وجدتَ إلى ذلك سبيلًا، فالتكرار يمنع من الفرار. **سادسًا**: لا تجاوز درسًا لم يفهمه تلاميذك، فإن كررته ولم يفهمه أحدٌ منهم، فاعلم أنك لم تفهم. سابعًا: عليك بإيقاظ أذهانهم بالمساءلة. **ثامنًا**: اعرف قوّة استعداد كلّ واحد منهم، واجعل ذلك في نفسك. **تاسعًا**: أوقِدْ فتيل التنافس بينهم بالقدر الذي ينفعهم. **عاشرًا**: احملهم على محبتك بتواضعك ورفقك، لا سيما حين يلقونك في غير مواطن التدريس، فإن أحبّوك فاعلم أن مادة (القواعد) البائسة سوف تبقى في قلوبهم غرَّاءَ إلى يوم يلقونه.

(٥٣)

قصتي مع الألفيّة!

من الأسئلة المدوّنة بمنتدى مجمع اللّغة العربية على الشبكة سؤال السّائل (ابن قتيبة): شيخنا الكريم: أتمنى أن تتحفنا بحياتك مع الألفيّة.

الفتوى: لألفيّة ابن مالك -رحمه الله- بين مصنّفات النّحو مكان عريض، وزاده بسطة وسعة ما صنّف حولها من شروح مطوّلات ومختصرات، ولعلّ ما تفرّع منها وعنها ولها من تصانيف يبلغ ربع ما صُنّف في النحو؛ إذ كانت مبتغى أهل العلم من طالبي النحو في المشارق والمغارب، وهي أشهر ألفيّة على الإطلاق، ولو قيل: هي أشهر نظم لما كان ذلك بعيدًا عن الحقّ.. وأمّا تجربتي مع الألفيّة فلا أعدّها تجربة فريدة، ولكني أذكرها فلعلّ فيها نفعًا للسّائل ولغيره، وسوف أذكر أشياء ولا أذكر أشياء، وممّا أذكره أنني حفظتها منافسة لواحد من رفاقي - أحسن الله ذِكره - وكان يشربها شرب الماء، وحفظي لأبياتها متفاوت كسائر محفوظي، ولا أدري ما علّة ذلك، وأقدِّر أن يكون للقلب حضور في بعض الأوقات دون بعض، فيحصل حين حضوره من انطباع ما يحفظ ما لا يكون حين انشغاله وتشتته، أو انصرافه أو للتشويش عليه، ومن أعوان حضور القلب قوة الرّغبة. وللحافظة وذاكرتها والفكر أعاجيب في الفرد الواحد من الناس، فكيف بالعدد الكثير؟ وفي الناس من يعرف نفسه من نفسه، وفيهم من يقرأها في أشباهه وأضداده لا سيما إن كان

من ذوي الفضول واستظهار المخبوء. وقد قرأتها وسمعت شرحها لدى طائفة من أهل العلم في مقعد الدّراسة في الجامعة بالمدينة، ولدى شيخ النحو أحمد الموريتاني وغيرهم، رحم الله الجميع، ولم يشف نهمتي من الشروح سوى شرح أبي إسحاق الشّاطبيّ، طالعته مخطوطًا ومطبوعًا، وربما لا أجد فيه في بعض المواطن ما يُشبع، فأفزع إلى حاشية ابن الحاج، أو الصبّان، وقد نظمت مقاصدها في زبدة الألفيّة بذيل كتابي «ما هبّ ودبّ» قبل عشرين عامًا، ووضعتُ لها -أعني الألفيّة- شرحًا لطيفًا ميسّرًا، وأكبرُ ما ثبّت لفظها ومعانيها تدريسي وإقرائي لطلبة العلم أفرادًا وجماعات، وآخر الدّروس فيها ما بدأنا به قبل شهرين مع درس في الشمائل المحمدية بعد مغرب كلّ جمعة بجامع الزّايدي بمكة، وهو موجود بالشبكة العالمية، وسيكون في موقع المجمع، وأنا أوصي من كان من أهل الحفظ أن لا يفوّت على نفسه ما تُقرِّبه إليه ملكته، فإن لم يسهل عليه حفظها، فإنه يكفيه فهمها أو فهم النحو من أي كتاب يعجبه، وإنّ من أظلم الظّلم أن يقهر المرء نفسه على حفظ ما لا يشتهيه، فإن أبت نفسه إلاّ الصدود من كل شيء، فليحتل عليها بما يرغبها، فإنما النفس طفلٌ مدلّلٌ.

(٥٤)

الشَّاهدُ والمَشْهُودُ!

أُلقيَ إلى المجمع سؤالٌ عن اسم التلفاز من السائل (الهاشميّ)، قال فيه: قرأتُ في كتابكم البديع «لحن القول» تعليقكم على تغيير أسماء المخترعات كالتلفزيون، وخلاصته في الحقيقة منطقية من حيث العدل والعقل، لكن قرأت في أحد كتب أبي تراب الظاهريّ -أظنه «المخزون والموزون»- أنه يسمّي التِلفاز بالمرناء، ويسمّيه الأستاذ علي الطنطاويّ بالرّائيّ، وسؤالي: ما وجه تسميته بالمرناء والرّائي، مع أن المتبادر للذهن - أولًا - تسميته بالمرئيّ؟

الفتوى: أؤكد ما قلته ثَمَّ، وأنّ صاحب الصّنعةِ أحقّ بتسميتها، وأنّه لا جناح علينا في إطلاق تسميته وتصديقها على ما هي عليه، أو صوغها على وزن من أوزان العربية، فيقال: تِلفاز على وزن تِمثال، ولا تثريب أيضًا على من وضع له لفظًا آخر صادقًا على معناه أو مقارِبًا له، إنّما التثريب على الذين يستنكفون من النطق بتسمية صانعه ويرون وجوبَ تغييره، والتثريب أيضًا على مَن علم الألفاظ العربية، ثم يصرّ مستكبرًا كأن لم يسمعها، ويعتاض عنها بألفاظ أعجمية في معانٍ معلومة في الخطاب العربيّ، ومن ذلك: استبدال ألفاظ الشّكر والاعتذار والتوديع والتحية والإيجاب والقبول، يقولها العربيّ للعربيّ من غير حاجة. وأمّا ما ذكرته من تسمية الشيخين

(الطنطاوي وأبي تراب) بالرّائي والمرناء، فإطلاق صحيح لفظًا ومعنًى؛ لأنّ (الرّائيّ) اسم فاعل من (رأى)، وهو من المجاز العقليّ، ويقال له: الحكميّ والإسناديّ، والرّائيّ بمعنى المرئيّ، كقول الله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: مرضيّة.

وأمّا تسميته بـ(المرناء)؛ فالوجه فيه واضح؛ لأنّ مطلقه أراد أن يوجد صيغة من صيغ أسماء الآلات كمنظار ومفتاح وميزان، وكلّ ذلك على وزن (مِفْعال)، فصاغ له هذا اللّفظ لأنه آلة، والمِرْناء من (رَنا يرنو)، والرُّنو: هو إدامة النظر بسكون الطّرف، ولهوٌ مع شَغْل قلب وبصر، وغلبة هوى، وما يُرمى إليه لحُسنه.

هذا حاصل ما قاله المجد في «القاموس»، وما أصدق هذا الاسم على ذلك المعنى، وما أدقّ نظر ذلك الظّاهريّ اللّماح، ولو قال: الرَّاني، لكان أظرف وأوفق.

وأمّا أنا فسمّيت المذياع (الشّاهد)، والتِلفاز (المشهود)، وأنشأت فيهما مقامة مفردة، وعقدتُ بينهما مجلس مناظرة، فإذا اطّلعتَ فرأيتها، فاحكم بينهما بالحقّ أيّها الهاشميّ السَّؤول.

(٥٥)

الصَّلاة بعد الدَّفن!

السائل (منصور الحربي): في حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبيَّ - ﷺ - صَلَّى عَلَى قَبْرٍ بَعْدَمَا دُفِنَ، فَكَبَّر عَليهِ أَرْبَعًا»، وجدتُ بعض الشُّراح يقرر أنَّ معنى «على قبر» أي على صاحب قبر. وهذا ابتداءً لا إشكال به، ولكن حول قوله: «بَعْدَمَا دُفِنَ» يقرِّر أن معناه: «بعدما دُفِنَ صاحبُه»، ففي (دُفِنَ) ضميرٌ يعود على المضاف المقدَّر؛ إذ لا يجوز أن يُقَدَّر ظاهرًا؛ لأنّ المفعول القائم مقام الفاعل كالفاعل في أنَّه لا يحذف. والسؤال: أيمتنع تقدير نائب الفاعل في الحديث غير ضمير يعود على المضاف المحذوف قبله؟ أم يجوز تقديره ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا محذوفًا أي (صاحبه، أو صاحب القبر، أو الميت، أو المقبور) ونحو ذلك؟ ولكم وافر الشكر.

الفتوى: لا يمتنع تقدير نائب الفاعل في الحديث الذي ذكر، ويجوز ذكره ظاهرًا وتقديره، مضمرًا، والكلام المنقول غير صحيح، ونودّ منك أن تعزوه لنعود إليه ونعرف قائله، ونصَّه ونزِنَه. وليس في الحديث إشكالٌ، ولا لبسٌ، فليس في اللّغة ما يمنع من عَود الضمير إلى القبر نفسه، ويحمل على أحد وجهين، كلاهما صحيح: **الأول:** أن يكون المرادُ القبرَ؛ لأن الدّفن تغطية، كما يقال: دفنت الحفرة، وكما يقال للبئر إذا ملئت بالتراب: دفينة، أي

مدفونة. **الثاني**: أن يكون من باب التوسع في اللغة، أطلق المحلّ، وأريد من حلّ به، ولهذا نظائر كثيرة، ويسمّى بالمجاز المرسل.

وفي هذين الوجهين لا يقدّر الحذف.. ويحتمل وجهًا ثالثًا، وهو: أن يكون المراد: بعد ما دُفِنَ صاحبُه، وينشقّ عنه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن يقدّر حذف المضاف في الجملة الأولى (صلَّى على قبر) أي: صاحب القبر. **الثاني**: أن لا يقدّر أصلًا، كما تقول: دخلتُ المسجد بعد ما سلَّم، أي: الإمام. عاد الضمير إلى ما هو معروفٌ من الأفهام، معهودٌ في الأذهان، كقول الرَّحيم الرحمن في سورة الرحمن: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾ [الرحمن]، أي: على الأرض، ولم تذكر في السياق القريب. **الوجه الثالث** -وهو استطراديّ-: يجوز في الكلام أن يقال: صلَّى على قبر بعد ما دُفن صاحبُه، سواء قدِّر في الجملة الأولى مضاف، أي: صاحب قبرٍ، أم لم يقدّر.. ويبقى في هذه المسألة فرع آخر، وهو: هل يجوز أن يقال: صلَّى على صاحب قبر بعد ما دُفن صاحبه؟ والجواب: نعم، ولا يكون بليغًا إلَّا إذا كان لمعنى كامنٍ، وأذكر له ثلاثة أمثلة من القرآن أشكلت على كثير من المفسرين: **الأول**: قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. **الثاني**: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]. **والثالث**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]، ولي فيه بحثٌ طويل.

(٥٦)

سبيل المؤمنين!

السائلة (تألق): (أل) في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، أتدلّ على العهد فيكون المقصود الصحابة رضي الله عنهم، أم تدلّ على الاستغراق فيدخل الصحابة رضي الله عنهم من باب أولى؟

الفتوى: (أل) الدّاخلة على الجمع مثل (أل) الداخلة على المفرد، في العهد والحقيقة، والاستغراق، وفي كونها موصولة إلاّ في فروق يسيرة، وبين النحاة نزاع عريض في بعض أنواعها، فمنها ما لا يراد به العموم ولا الحقيقة ولا فرد بعينه، بل يراد به فرد واحد غير معين، كقوله سبحانه: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: ١٣].

و(أل) في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، يصح أن تكون موصولة، أو معرِّفة عهدية جنسية، أو استغراقية؛ لأن سبيلهم واحد، وأيًّا ما كانت فلا ثمرة للخلاف فيها فيما أرى؛ لأنّ الله جل وعلا لم يقل: (ويتبع غير المؤمنين)، بل قال: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وسبيل المؤمنين هو الإسلام، وهو الصراط المستقيم، وهو الهدى الذي قال الله فيه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، فيصير معناه: ويتبع غير الإسلام، أو: ويتبع غير الهدى، وأضيف إلى المؤمنين؛ لأنه طريقهم، ويشمل كل مؤمن، سواءٌ كان من الصحابة أو من بعدهم، ومن

أخطأ منهم لم يخرج عن مسمّى الإيمان ولكنه ضل السَّبيل، وغيره مأمور باتباع السبيل واتباع من سار عليه، إذ من شأن السائر عليه أن لا يضل، ومن ثم كان الاستدلال بهذه الآية على الإجماع ضعيفًا لدى كثير من المحققين، ولكنهم لم يذكروا - فيما أعلم - هذا القادح، وذكروا شيئًا آخر في الآية، وهو اقتران اتباع غير سبيل المؤمنين بمُشاقَّة الله ورسوله، فالوعيد في الأصل هو على من نازع الله ورسوله، واتباع سبيل المجرمين من المُشاقَّة، وعطف عليه كما يعطف البعض على الكل، والخاص على العام، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [التغابن: ٩]، والعمل الصالح إيمان تطبيقيّ.. ولنعد إلى (أل) في ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فنقول: القرآن حمّال أوجه، والاحتمالات كلّها مقبولة تبعًا لصحة المعنى، إذ يمكن أن يكون المراد كلَّ المؤمنين، أو حقيقتهم، أو المعهودين حضورًا، أو علمًا، فتكون للاستغراق، أو للجنس، أو للعهد الحضوري، أو الذهني، ولا أثر لذلك كما تقدم، والذي منع الأثر كونه مضافا إليه ومعمول الاتباع هو المضاف، وليس فيه مفهوم مخالفة إذا لم نقل بالاستغراق؛ لأن السبيل واحد، وسبيل أبي بكر هو سبيل عمر وصالح المؤمنين.. وشرح ذلك يطول.

(٥٧)

الغضب واللّعن!

السائل (عبدالمجيد - الرياض) لماذا خصَّ الله الرجل باللّعنة، والمرأة بالغضب في آية الملاعنة في سورة النور؟

الفتوى: إذا رمى الرَّجل زوجته بالزّنا، وليس له شاهد سوى نفسه يحلف بالله أربعًا على صدقه، ثم يقول: «لعنة الله عليّ إن كنتُ من الكاذبين»، فإن أنكرتِ المرأةُ حلفت أربعًا على كذبه عليها، ثم تقول: «غضبُ الله عليّ إن كان من الصادقين».

هذا مجمل آيات اللّعان التي أشرتُ إليها، وفي بعض كتب التفسير، كتفسير البقاعي والآلوسي إشارة خاطفةٌ إلى وجه التفريق بينهما، حاصلهُ: أن الغضب أبلغ من اللعن، وغُلِّظ عليها لتعترف بالحق، ولأنها مادة الفساد، وهاتكة الحجاب، وخالطة الأنساب. وبيان ذلك: أن اللّعن طردٌ، والغضب إسقاط بالكلِّية، قال سبحانه: ﴿وَمَن يَلۡعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٢]، وفرق بين من تطرده من نعمتك، ومن تخرجه منها وتحلّ به عقابك، وقد جاء في القرآن اللّعن وحده، ومقرونًا بالغضب أو غيره، وجاء الغضب وحده، ومقرونًا باللّعن وغيره، وإذا قرن اللّعن بالغضب، فإمّا أن يتقدم أو يتأخر كقوله تعالى في (سورة النساء: ٩٣): ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ قدّم الأثقل فما دونه، وفي (سورة المائدة: ٦٠): ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ

﴿وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ ذكر الغضب بعد اللّعن، ثم ذكر عاقبة الغضب وهي عقوبة عاجلة ظاهرة.

ويأتي اللّعن في القرآن مقرونًا بالكذب والظلم، كقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وقوله: ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]. وبعض المصنفين والواعظين يظن أن في القرآن (ألا لعنة الله على الكاذبين)، وقد صدّر بها صاحبُ (الكبائر) الذهبيُّ أو غيرُه: باب كبيرة الكذب؛ سهوًا، أو وَهْمًا، ولم يأتِ في القرآن هذا اللفظ. والمقصود: أن الظلم والكذب يستحقان اللّعن، والزوج إن كان كاذبًا فقد كذَب وظلَم. وأمّا هي فإنها إن صَدَق فيما رماها به، فقد فعلتْ فاحشة الزنا، وكَذَبَت، وكَذَّبَت، وكانت السّبب في الفضيحة وإشاعة الفاحشة في مجتمع الإيمان، وقد رُوعيَ معنى التكذيب الذي هو أكبر جُرمًا من الكذب في هذا المقام، ولهذا لم يقل: (أنّ غضبَ الله عليها إن كانت من الكاذبين)، ولعله لو قال ذلك لناسب اقترانه باللّعن لا بالغضب، ولكنه قال: ﴿إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٩] فهي مكذِّبة، ومن كذَّب الصادقَ الذي يُعلم صِدقُه فقد كَذَب وكُذِّبَ.. وتبارك الذي نزل الفرقان، ما أعظم كلامه وما أجلّه.

(٥٨)

اللغة والتفسير! (١/ ٤)

السائل (عبدالرحمن أحمد): أحب اللّغة العربية ولكن لم أجد من يحببني فيها، وتأليفاتك الميسّرة وجدت فيها ما يقربني لها، وأريد منك فضيلة الشيخ أن توجهني إلى تفسير ينفعني في معاني القرآن ويقوي ملكتي في اللغة.

الفتوى: في الرسالة المطولة التي أرسلتها ما يدل على ملكة قادرة على التمكن من محبوبتك (اللّغة العربية) وأنك قريب منها وأنّ ظلالها دانية عليك وقطوفها مُذلّلة، والعلاقة أولى منازل المحبة، وما يدريك لعلك تبلغ فيها إلى أن تتخلل مسالك الرّوح منك؟ غير أن الحب وحده لا يكفي، فلابدّ من تجييش جيوش الغرام، وتجنيد أجناد الهوى، وذلك بتعلم النحو والتصريف، وبدراسة علم المعاني والبيان، وشيء من فقه اللغة، وقراءة الشعر قراءة صحيحة، ويكفيك في هذا -إن كنت متجردا له- عام واحد، وهذا يهيئك بعد ذلك لفهم الكتب المتوسطة التي تعنى بدلالات الألفاظ والتراكيب، والبناء والتعاريب، التي تُعدّك وتقدمك للتفاسير الكبرى الغواصة في أعماق اللّغة، ومن الكتب المعينة لك على ذلك: كتاب «الدر المصون» للسمين الحلبي، وكتاب «المفردات» للراغب الأصفهاني، وكتاب «إملاء ما من به الرحمن في إعراب القرآن» للعكبري، ترجع إليه عند الحاجة.

وعليك بعد ذلك أن تعمل فكرك في فهم كلام الله، فإنك أنت وكلّ من له عقل داخل في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص]، فمن قال إنه لا يفهم القرآن إلا بتفسير يسمعه أو يقرأه فقد أخرج نفسه من أولي الألباب، نعم هنالك آيات وجمل في القرآن موقوف فهمها على أدوات أخرى للمفسر، كالعلم بالخاص والعام، وأسباب النزول، ولكن هذا في مواضع قليلة، ومعظم القرآن يفهمه العامّة، فكيف بك إذا صرت من الخاصة.. والقصد أن اللّغة والتدبر هما وسيلتك لفهم القرآن، وإياك أن تصدق قطاع الطرق الذين يخيّلون إليك أنّ طريق العلم طريق طويل وأنك تحتاج إلى عشرين سنة لتكون حاذقا باللغة، ولعلك بعد ذلك الحذق تكون مهيأً لفهم القرآن.

أولئك هم أصحاب الأبواب الموصدة والقلوب المقفلة.. وللجواب تتمة لعلهُ يستغرق جمعات هذا الشهر.

(٥٨)

اللغة والتفسير! (٢/ ٤)

السائل (عبدالرحمن أحمد): أحب اللّغة العربية ولكن لم أجد من يحببني فيها، وتأليفاتك الميسّرة وجدت فيها ما يقربني لها، وأريد منك فضيلة الشيخ أن توجهني إلى تفسير ينفعني في معاني القرآن ويقوي ملكتي في اللغة.

الفتوى: ذكرت لك في صَدر الفتيا أنّ تدبّر القرآن يملك مفاتحه كلّ من كان له قلبٌ، فالله قد يسّره للناس تلاوة وحفظا وفهمًا، وهذه الثلاثة (التلاوة والحفظ والفهم) يشملها قول الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر] والواقع شاهد على ذلك، أما تلاوته فالكون كله يشهد كيف يسّره الله على ألسن الصِّغار والكبار، وكيف يقرأه صاحب اللّسان الأعجميّ ويقيمه كما يقامُ القِدحُ، وهو لا يعرف معنى كلمة واحدة من كلمه.. وأما حِفظه فسبحان من يسَّر نقله من السطور إلى الصُّدور، فلا يوجد كتاب في العالم من كتب السماء ولا من كتب الأرض حفظ في الصدور كما حفظ القرآن.. وأمّا فهمُه فإنه ما تأمّله صاحب حسّ وفهم -وإن كان عامّيا أمّيًا أو غير أميٍّ- إلا خرج منه بفائدة، وربّما سبق بفهمه إلى ما لم يُسبقْ إليه.. حدثني الوالد، رحمه الله ورضي عنه، قال: أخبرني أحد أشياخنا أنّ رجلًا من عامّة الناس من أصحاب الحرف سأله وهو يفسّر قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]

ما سرّ هذا الوعيد الذي توعّد فيه المولى امرأتين ضعيفتين بذاته المقدسة وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة، ولم يقل ذلك في أعدائه الذين هم أولو بأس ولهم شوكة؟.. قال الشيخ المسئول: فوقفت حيرانَ، لا أدري أأعجب من السائلِ أم من السؤالِ؟ قال الوالدُ: فأخبرَنا الشيخُ بعد ذلك أنه وجد في بعض مطوَّلات التفسير أو الحواشي أن ذلك من باب (إياك أعني واسمعي يا جارة) وهو الذي انقدح في ذهني أوّل مرّة، ثم عثرت بعد وفاة الوالد على كتاب مخطوط لابن عبيد الله السقاف، واسمه «بلابل التغريد» ذكر هذه المسألة بعينها، وذكر أنه لم يجد جوابًا في كل ما طالته يده من التفاسير سوى تفسير الآلوسي، وقال: إنه مجْمَجَ الكَلام ولم يأت بطائل، ثم ذكر جوابًا سوف أذكر مختصره والفحوى في الجزء الثالث من الفتوى.

(٥٨)

اللغة والتفسير! (٣/ ٤)

السائل (عبدالرحمن أحمد): أحب اللّغة العربية ولكن لم أجد من يحببني فيها، وتأليفاتك الميسّرة وجدت فيها ما يقربني لها، وأريد منك فضيلة الشيخ أن توجهني إلى تفسير ينفعني في معاني القرآن ويقوي ملكتي في اللغة.

الفتوى: بينت لك -يا أخي عبدالرحمن- فيما خلا: أن كل من يفهم الخطاب العربيّ مأمور بتدبّر كتاب الله، لا يجوز لأحدٍ أن يحرِّج في فهمه وفي تدبّره، وأنه لا فرق في ذلك بين عامِّيٍّ وعالم، والعامّي بتدبّره سائر في طريق العلم سالك سبيل العلماء، والبرهان على ما قلناه: أن الله نعى على المشركين الذين عموا وصمّوا عن تدبّر القرآن وفهمه، وحثهم على ذلك ودعاهم إليه، ولم يكن لديهم من وسائل العلوم شيء، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]. والتدَبُّر: النظر فيما تُدْبِره الألفاظ من المعاني؛ لأن الألفاظ إذا خرجت منها المعاني صارت الألفاظ خلفها.. والمسألة أيضا ليست خاصّة بالعربيّ، بل كلّ من حذِق العربيَّة قادر على ما يقدر عليه أقحاح العرب، من الاستنباط والفهم، مادامت آلته الأولى صحيحة صريحة -أعني العقل- ويزيد فهمه وينقص بحسب ما آتاه الله من مادّة الفهم، وما وفّق إليه من النظر، وما يسِّر له من الاجتهاد، وأكثر المفسرين كانوا من الموالي كالحسن البصري، وقتادة،

وعطاء، وابن سيرين، ومجاهد بن جَبر، وكذلك علماء اللغة، وأوّلهم سيبويه صاحب «الكتاب» الذي صار قانونًا بعد ذلك ومنهجا للناس كافّة، وصار به إمامًا للنحاة، يَصِلُون تصانيفهم بتصانيفه وقواعدهم بقواعده، ثم سلَّط الله على مدرسة سيبويه بالبصرة مدرسة الكوفة فصار النحو أذكى وأنقى، وتبيّن منافع الاختلاف، وازداد نضج النحو، وتعدّدت مشاربه ومساربه، وظهرت به عبقرية العربية، وكثرت المصنفات والأقاويل والردود والشروح والحواشي، وأصبح الناس يشكون من كثرتها، واتسعت الدائرة، فخيّل للطالب أن علم النحو بتلك السَّعة، وأنه لا يحاط به، ولم يدر أنه بُحيرة وسَّعها الخلاف وكثرة الأقوال وإدخال مسائل في النحو لا حاجة إليها؛ لهذا كان التيسير والتقريب هما أول مظاهر التجديد في التصنيف في هذا العصر..

وأردت أن أذكر ما وعدت به من نقل فحوى جواب ابن عبيد الله عن الإشكال في آية (التحريم) ولكن لم يبق حيّز، وسأذكره بعون الله في الجمعة الرابعة.

(٥٨)

اللغة والتفسير! (٤/٤)

السائل (عبدالرحمن أحمد): أحب اللّغة العربية ولكن لم أجد من يحببني فيها، وتأليفاتك الميسّرة وجدت فيها ما يقربني لها، وأريد منك فضيلة الشيخ أن توجهني إلى تفسير ينفعني في معاني القرآن ويقوي ملكتي في اللغة.

الفتوى: أختم الجواب عن سؤالك الكبير بوصايا تنفعك بعون الله وتوفيقه.

أولها: احرص على أن تكون قراءتك لكل نصّ تقرأه صحيحة، فإن حرصك على ذلك ينبّه الفكر إلى أسباب الخطأ ومعرفة الصّواب، ويفتحُ لك أبوابا من الفهم. الثاني: تخيّر من الكتب في اللّغة والتفسير أقربها إلى نفسك وتدرج في ذلك، ولا تحمل نفسك على ما تكره فإن ذلك ظلم ووضع للشيء فيما لا يقبله. الثالث: اعلم أن النفس كالطفل، تحتاج إلى تربية ورفق، ولو زينت لها ما تكره وخادعتها بالمشوّقات والآمال المرغبة، والأماني المحببة لدانت لما أريد لها، وأذنت له وحُقّت. الرابع: اقترب من أهل العلم وارحل إليهم وانتفع بتجاربهم، ولازم إن استطعت من ترى أنك تنتفع بعلمه أكثر من غيره، فليس أهل العلم سواءً، منهم من يدلك على الطريق، ومنهم من يتبعك خلفه، ومنهم من يوقفك، ومنهم من يقطع عليك

الطريق، ومنهم من يردّك إلى وراء؛ لأن منهم الميسّر، ومنهم المعسّر، ومنهم المحسّر، ومنهم المخسّر، ومنهم المكسّر. الخامس: عليك أن تؤمن إيمانًا كاملًا لا ريب فيه أن القرآن مفتاح العلم وأن اللغة أم العلوم.

هذه وصايا مجملات.. وأمّا ما وعدتُ به من بيان الكشف عن الإشكال في آية التحريم، وجواب ابن عبيد الله السَّقاف فأذكره لك بلفظ موجز، ووعدٍ منجز. وقد صال في الجواب وجال وأطال، وقال: إنّ الله ادخره له، وحاصله: أنه جرى على ما كانت العرب تبسط ألسنتها بالتشادق به والتفاخر بين الناس، إذ كانوا يفتخرون إلى نسائهم بجاههم وشوكتهم، كما أنهم لم يكونوا يتقدمون للطعان، ومنازلة الأقران، إلا طمعًا في الشهرة بينهن، ولا يصبرون في المعترك، إلا خوف المعرّة منهن.. وأورد في ذلك طائفة من شعر عنترة والسموأل وأبي محجن، وغيرهم من الفوارس، كقول السموأل:

سَلي إنْ جهلتِ الناسَ عني وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

ولم يكن لسيد المتواضعين أن يفخر بمثل هذا، وتولّى مولاه التنويه بفخره وبيان قدره.

(٥٩)

شكوى!

السّائل (ع. م): أشكو من ضعف في فهم اللّغة ولا سيما النحو، فبم تنصحني؟

الفتوى: الذي أراه أنّ كلَّ من كان له قلبٌ حاضر حين تعلّمه وتفهّمه لا بدّ أن يفهم ما يقرأ أو يسمع؛ بشرط سلامة الكلام من الخلل والتعقيد والإبهام، وصلاح المتلقّي لما يُلقَى إليه، وإنما يتفاوت الناس في ذلك في سرعة الفهم والحفظ بحسب تيقظهم وملكات استعدادهم. وإمّا إنْ كان الكلام صحيحًا والقلب شاهدًا ثم لا يفهمه صاحب العقل السليم فذلك ممتنع ويصعب تصديقه، نعم يقع ذلك - وهو كثير - للمرّة الأولى أو الثانية أو الثالثة؛ لخفاء معنى مفردة أو اصطلاح أو تركيب، ثم لا يلبث صاحبه أن يفهم، ولو بعد مرّات؛ فالقلب يحتاج إلى جلاءٍ وتصفيةٍ، وتكرار ذلك ينفعه ويصقله كما تصقل المرآة، وعلى هذا كان دأب أولي العلم، وما من أحد من العلماء إلا عَسُر عليه معنى آية أو حديث أو كلام من الشعر أو النثر، أو عَسُر عليه علمٌ بأسره، وقد شكا الحافظ السيوطيّ من علم الحساب وقال إنه لم يفتح له فيه، وفتح فيه على من هو أقلّ منه حفظًا وعلمًا وفهمًا.

ولكنّ طالب العلم الذي اعتاد أن تفتح له أبواب العلوم بسهولة ويُسر يشقّ عليه الصبر ويظن أنه أغلق عليه قياسًا على ما فتح عليه فيه.

ولو قرأتَ تراجم أهل العلم لأدركتَ أنهم اعتاصت عليهم علوم أو مسائل، ثم فُتِحت لهم أبوابها بمفاتيح الصَّبر، واهتزت لهم بعد أن كانت كالأرض الجرز، وفيها أيْ (سورة الجرُز) يقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤]. وانظر في ترجمة ابن سيناء وأبي حامد الغزالي وابن تيمية وغيرهم، فإنه من يتفهّم يفهّمْه الله، وقال عليه الصلاة والسلام: «**ومن يتصبَّر يصبّره الله**». وإن كثيرًا من الشجعان لم تكن غلبتهم لأقرانهم الذين يستوون معهم في الشجاعة والقوة أو يزيدون، لم تكن غلبتهم إلا بصبر ثمانٍ وأربعين ساعة، كما قال عنترة عن نفسه، فلا تظلم نفسك -أيها الأخ- بأوهام كاذبة خاطئة وتقطع الطريق على نفسك، واجمع همّك وأرِدْ ما يكون يكن -بعون الله- ما تريد، وقد ذكرت بعض النصائح النافعة في فتاوى سابقة.

(٦٠)

ضرورة الشّعر

السائل (أحمد): ما يقال عنه: ضرورة في اللّغة، أله حدٌّ وضابطٌ أم الضّرورة تقدّر بقدرها، كما يقال في قواعد الفقه؟

الفتوى: هذا سؤال من الأسئلة الملقاة إليّ مشافهة، ومنها ما هو بالإجابة جدير، وأضِنّ به أن يُهمل، لهذا صرتُ أدوّن ما شرُف من ذلك، وقد لا أذكر اسم السّائل كلَّه؛ لأنه لم يقدّم سؤاله محررًا، أو حفظًا لمقامه؛ لما يظنه العامّة أن المسؤول أعلم من السّائل بكل شيء، وما نحن إلا طلبة علم، بعضنا يذاكر بعضًا، وفي الإجابة المحررة عن أناة وفكر ما ليس في المرتجل منها، ومنها ما يوقظ الذِّكر، ويوقد الفكر، ولا يحين إناه (أي نضجه) في ساعته.. والجواب المحرَّر المختصر في هذه المسألة ذو ثلاث شعب:

الأولى: ما يسمّيه اللّغويون ضرورة، يريدون به ما لجأ إليه الشاعر في شعره من تسكين أو تحريك أو نقص أو تقديم أو تأخير أو زيادة من أجل الوزن، لو قاله في الاختيار وهو النثر لرُفِض، كصرف الممنوع من الصرف لغير تناسب، وكمدّ المقصور، وكقطع همزة الوصل في الوصل، فهذا ونحوه ممّا اتفق على جعله من الضّرورات الشّعرية.

الثانية: ليس -على الحقيقة- في الكلام شعرًا أو نثرًا ما هو من قبيل الضّرورة التي لا معدِل للشّاعر عن ارتكابها، ففي الكلام تصاريف كثيرة

يستطيع الشّاعر أن يصرّف فيها الألفاظ على نحوٍ يخرجه من الوقوع في الضّرورة، ولهذا يختلف الشعراء في ارتكابهم للضّرورات، فمنهم مهتدٍ إلى الكلمات المناسبة بلا ضرورة، وكثير منهم لا يُهدى إليها، وقد استطاع بعض الفصحاء اجتناب الرّاء في الكلام، وربع الكلام العربي أو أكثر لا يخلو من الرّاء، يُنقل ذلك عن واصل بن عطاء الغزال، واشتهر به.. وكأن اللّغويين يقدّرون ضيق الفرصة لدى الشّاعِر، كأنما يقول شعره ارتجالًا بلا مُهلة، فسمّي لذلك ما يقع فيه من مخالفة لقوانين العربية ضرورة، وأمّا من يكتب شعره في بيته وقلمُه بيده وبساط الزمن ممدود بين عينيه؛ فهذا كيف يقال عن عدوله عن سنن الكلام: إنه ضرورة، بل هذا من الباب الذي يسمّى لدى الفقهاء: بالحاجيات.

الثالثة: في كلام الشعراء ما هو من قبيل اختلاف اللغات، ويسمّيه بعض اللّغويين ضرورةً تساهلًا، كقصر الممدود.. وفي هذه اللّمحة كفاية.

(٦١)

ذات الدّين!

السائل (حسن مقبول أو مقبل): ما معنى قول النبي ﷺ: «فاظفر بذات الدين».

الفتوى: السؤال الذي يحسن أن يوجه إلى الخاطب: أُذكر لي ما تعرفه من عيوبك وابدأ بأكبرها.. فإن قال: ليس لي عيوب؛ كشف عن نفسه، وأراحك من الحيرة والسّؤال، والأمل في إصلاحه غير كبير، وإن قال: لا أعرف، وبدا لك أنه صادق في نفي معرفته مع إقراره بعيوب لا يعرفها، فاعلم أنه من الغافلين، وامضِ معه إلى الكلام عمّا يكره من النّاس، فإن كان يعلم من عيوب الناس ما يكره وخفيت عليه عيوبه، فاعلم أن غفلته مركبة. وقد يكون إيقاظه ممكنًا، وغالب هذا النوع من الغفلة من ضعف الهمَّة.

وأمّا إن ذكر عيوبه عن صدق ومعرفة كان ذلك أوّل إشارة على العقل، فإن كان منها ما سعى في إصلاحه وأفلح فيه قدّم حجة له على نور بصيرته، فإن كان لم يصلح منها شيئًا ولم يعزم على إصلاح شيء منها؛ دلّ ذلك على عدم مبالاته بالآخر؛ لأن غالب العيوب يتعدّى شرّها إلى من حوله.. وكلّ عيب يُقدّر أن يُستصلح إلا ما كان عن خلل في العقل أو شذوذ في النفس، ومن خلل العقل الحمق، وأصنافه أكثر من أصناف التّمر، كما قال ابن حزم.

ومن عيوب النفس الوسواس والشكّ، وأصنافهما كأصناف سمك البحر. وهناك عيبان كبيران يشبه أن يكونا متضادّين، أحدهما البخل ومداواته عَسِرَة، والآخر الغضب المفرط، وأعني منه ما يعبر عنه (بالتعصيب أو العصبيّة)، ومداواته دون مداواة البخل في العسر، وإنما جعلتهما شبهَ متضادَّين؛ لأن البخيل يفكّر ويخطّط وينظر إلى مصلحة نفسه، وقد عوّد نفسه ترك العجلة، وأكثر من (يُعصِّب) كثيرو العجلة.. وأمّا عيوب الدِّين فيسير إصلاحها إذا كان أصل الإيمان موجودًا.. ولقد كنتُ أقول لمن استنصحني في الصفات التي يطلبها في عِرسِه، فأقول له: إن كنت تريد الجمال فابتغ معه العفاف، وأمّا التديّن فيكفيك منها الإسلام؛ لأن كلّ شيء يمكن تغييره وتحسينه إلا الخَلْق، وأمّا العفاف فجرحٌ غائر إذا خُدِش.. وأمّا قول النبي ﷺ: «فاظفر بذات الدّين»[1] فمعناه الإسلام، و(أل) فيه للعهد، وليس معناه: أنّ من تقوم اللّيل وتصوم النهار تقدّم على غيرها. هذا ما أفهمه -والله أعلم- ونسأله حسن القبول.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

(٦٢)

هل يقال: مُتحَف؟

السَّائل (سعيد الزهراني): ما أصل كلمة (متحف) وكيف تنطق، وهل معناها المشهور اليوم كان معروفًا منذ القدم؟

الفتـوى: هـذه اللفظـة أهملهـا بـل أهمـل مادّتهـا ابـن فـارس في كتابـه «المقـاييس»، وذكرهـا في كتابـه «مجمـل اللغـة»، وقـال: «التُّحَـفُ: البِـرّ واللّطف»، ونقل عن الخليل (وهو من زهران يا أخانا سعيد): أنَّ تاءه مبدلة من الواو، وحقّها حينئذ أن تكون في مادة (وَحَف). ومعناها أيضًا كما ذكر الزّبيدي: الطُّرفة من الفاكهة وغيرها من الرَّياحين.. هذا هو أصل معناها، وبه يتضح أنها لا تطلق على ما له شأن وبقاء، وإنما هو شيء يسرُّ به من أُتحف به في وقتها. ثم تُوسّع في معناها على ما هو معروف اليوم، وهو مكان يشتمل على قطع من الآثار، وبقايا مما ترك الأولون، أو إبداعات وفنون تعرض لتبقى وتكون مقصدا للسائحين، وهي من المباحات أو المندوبات التي هي من نوع النظر في الملكوت وما خلق الله من شيء، فإن وضعت لقصد ديني أو قصدت لغرض تعبُّديّ أو كانت ذريعة إلى ذلك مُنِعت.. وأما صيغة نُطقها فعلى زنة (مَفعل) كمصنَع ومَرْقد، واختلف المعاصرون، في هذه النازلة اللّغوية، فمنهم من يقول بالفتح، ومنهم من يمنعه؛ لأنه لم يرد في اللّغة (تَحف) الثلاثي، والوارد (أتحف) الرّباعي، واسم المفعول منه (مُتحف)

والـذي يمنعـه يقـول: لا أخـالف في أن (أتحـف) قـد ورد في اللّغـة ولكـن (أتحف) بمعنى أعطى، فلو كان كلٌّ من زاره يُعطى تحفة منه لم يبق فيه شيء.. ومن اللّغويين من منعهما، وهو مصطفى جواد، وقال: الصواب أن يقال: (مَتْحَفة) كمأسدة لمكان السلاح، ومَسْبَعة لمكان السّباع. ومنهم من أجاز الصيغتين، كمجمع اللّغة القاهري في دورته الرابعة والثلاثين عام ١٣٨٧هـ.. والذي أختاره فيما يخشى عليه من ذريعة التعلق والبدع أن يعدل عنه إلى التسمية بـ(المعرِض الدَّائم) ونحو ذلك؛ لأن لإيحاءات الأسماء المصطلح عليها أثرًا بحسب دلالاتها العرفية، وأما الصيغة: فالفتح هو الأقرب في اللّغة والدلالة والنطق.

(٦٣)

الفقيه واللّغة!

السَّائل (طلال أحمد): ما مقدار حاجة الفقيه للّغة العربية؟

الفتوى: سؤالٌ عريض، ويكفي في هذا المقام الذي هو مقام الإيجاز أن أذكر لك لمحةً دالَّة.. اعلم أن العلماء متفقون على أنّ الإلمام باللّغة العربية شرط من شروط المجتهد، وأنّ التوسع فيها غير مذموم ولا حدّ له، والمقصود بالتوسع فيها ما كان عونًا للفقيه والمفسر، كمعرفة المعاني ودلالات الألفاظ والفروق الدقيقة بين الألفاظ، ودراسة كلام البلغاء من الشّعراء وغيرهم، وليس المراد ضياع العمر في تحقيق الخلافات النَّحوية، وتنقيح العِلل الصَّرفية وما خرج به بعض الشّارحين في البلاغة إلى المنطق والفلسفة، كلا، ولكن المراد ما ذَكرت.. والإحاطة باللّغة متعذرة، ومن عوّد نفسه على ضبط وفهم ما يقرأ من نصوص الوحيين مع علمه بقوانين النحو التي يعرف بها الإعراب حصل له نفع كبير، واللُّغةُ لا تنطبع جمالًا ورونقًا إلا على القلوب الرّقيقة الطّباع والآذان المرهفة السَّماع، ومن ثم كان الناس مختلفين في ذلك، وإذا أردت معرفة آثار اختلاف الفقهاء في ذلك فانظر إلى أثره في فقه الشّافعيّ وابن حزم والشّاطبي وابن تيمية وابن القيم، وفي القرآن أحكام كثيرة مبنية

على تحقيق المعنى اللّغوي تصحيحًا أو ترجيحًا، ولو ذكرت لك ما في سورة البقرة من ذلك لكان منه شيء كثير، كتحقيق معنى القروءِ للمطلقات، ومعنى النكاح في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة:٢٣٠]، وكذلك المراد بـ (المحيض) ومعنى الإطاقة في الصيام، والتقدير في قوله سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وسرّ التكرار في شهادة النساء في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة:٢٨٢]، ولم يقل: فتذكرها الأخرى، وأثر اختلاف القراءة في آية الوصية للأزواج ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة:٢٤٠] برفع (وصيّة) ونصبها، وآية التعجل والتأخر في الأيام المعدودات ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

(٦٤)

اللّحن في الدّعاء!

السَّائل (عبدالرحمن نور الدين): هل الوقوع في اللّحن في الدّعاء محرّم، وله أثر في الإجابة؟

الفتوى: لقد أحسنت -يا عبدالرحمن- في السّؤال، وأرجو أن أحسن في الإجابة والنّوال.. وأبيّن أوّلا ما في سؤالك من إجمال، وهو أن اللّحن له معانٍ، منها: الخطأ في قراءة اللّفظ، ومنها: التطريب في الصّوت، وأظنك تعني المعنى الأوّل، وهو اللّحن في النّطق والإعراب. وأجتهد فيه رأيي، فأقول: اللّحن الذي هو الخطأ إما أن يكون عن قصد، وإما أن يكون عن غير قصد، فأما ما كان عن غير عمد فمعفوّ عنه في الدّعاء وفي غيره؛ لأن الله أخبرنا أنه لا يؤاخذنا إلا بما تعمدت قلوبنا، وفي خبر الذي ضلّت راحلته فوجدها أنه قال: «اللّهم أنت عبدي وأنا ربّك»[١] أخطأ من شدّة الفرح، كما قال النبي ﷺ، ولم يؤاخذ بهذا، والخطأ فيه أكبر من الخطأ في الإعراب وفي ضبط الألفاظ، ويروى أنّ امرأة قالت للشافعي تدعو له بالشفاء، وكان مِمْراضا: الله يُشفيك (بضم الياء) فقال الإمام: اللّهم بقلبها لا بلسانها؛ لأن معنى (أشفى) أزال شفاءَه، والهمزة للإزالة. ولو يؤاخذ الله الناس بما يطرأ على ألسنتهم من اللّحن لكان في ذلك حرج عظيم، واستمع إلى ما يلهج به الطائفون بالبيت

---

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك.

العتيق وما يقع لهم من فنون اللّحن والخطأ تجد من ذلك شيئا كثيرا، وقد سمعت وسمع غيري من يقول: «لا تدع لنا ذَنَبا» بفتح النون، ومن الأخطاء الشائعة أن يقول الدّاعي: اللّهم صلِّ على محمد، بياء بعد اللام (صلّي) وهو لحن قبيح؛ لأنه خطاب للأنثى، فهذا ومثله منكر من القول يجب تغييره باليد واللّسان والقلب، والشواهد الشاذة لا تنفع لتخريج ذلك.

وأما ما كان من اللّحن عمدًا فصاحبه ملوم لا سيما إذا كان يحيل المعنى أو يبطله. ولا يفعل ذلك إلا عابث، فإذا كان عابثًا في دعائه فأنّى يستجاب له؟ والله الموفق إلى كل قول سديد.

(٦٥)

تأويلُ الأحلام!

السائل (مصطفى - القاهرة): شيخنا: هل لمعرفة اللغة، والتوسع في معرفة معاني الألفاظ أثر في تفسير الأحلام؟

الفتوى: تأويل الرؤيا وأحاديثها ليس مكتسبًا، بل هو موهبة يهبها الله مَن يشاء من عباده، ورؤيا الصادق أصدق، ويُقال: لا يعلم التأويل مَن لم يصرف السوء والفحشاء، وقد يكون العالم بتأويل الرؤيا عامّيًّا أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، ثم إن الناس يتفاوتون بعد هذا، وغير لازم أن يكون العالم بالتأويل لا يخطئ في بعض ما يعبّره من الرّؤى في مجملها أو مفصّلها.. هذه مقدمة بين يدي تفصيل الجواب الذي قدمته إجمالًا، وأخبرتك فيه أن علم تأويل الأحاديث طبعيّ لا سمعيّ، ولكن المطبوع لا ينفع إذا لم يصقل بالمسموع، فالإنسان ابن بيئته مدني بالطبع، بل المنامات لا تكون إلاّ في أشياء مدركة في اليقظة أو مشابهة لها، ولا يقع أن يرى النائم ما لم ير مثله من قبل، أو ما يشبهه، فلا ريب حينئذٍ أن مُدرَكات المعبر كلما اتسعت دائرتها كان ذلك أوفق لتعبيره ومعرفته، ومن ذلك اللغة والتفسير وسائر العلوم، لاسيما في هذا العصر، فالمعبّر البدوي الذي لا تتجاوز ثقافته بيئته لا يقدر على تأويل ما خرج عن ذلك ممّا يجهله، ومن كان لا يحفظ سورة الرحمن، أو لا يدري ما موضوعها لم يدر ما يقول لمن قال له: رأيت في المنام أني أقرأ سورة

الرحمن، وكذلك إذا رأى النائم مَن يقول له: هذا الفاسق، أو ناداه منادٍ في المنام: يا جحجاح، واسمه أحمد، وأخبرنا الشيخ جبران صالح عام ١٤٠٨هـ بمسجد الجامعة الإسلامية بالمدينة أنه عاد مريضًا أصيب بكسر بالغ في يديه أو رجليه، فقال أحد الزائرين يخاطب المريض: رأيتك في المنام مع الشيخ جبران، فبادر رجل كان بالحضرة وقال: هو جبر صالح لكسرك، وكان كما قال، وأحسن من هذا وأبلغ قول النبي ﷺ: «رأيتُ كأنّا في دار عقبة بن رافع، فأتينا برُطبٍ من رُطَبِ ابن طابٍ، فأوَّلتُ أنَّ لَنا الرفعة في الدنيا، والعاقبة في الآخرة، وأن دينَنا قد طابَ».

والحاصل أن المعرفة باللغة، وسائر العلوم والمعارف مزودة لخدمة ملكة التعبير، ممدّة لها بدءًا وختامًا.

(٦٦)

الفُصحى.. ومجمع اللّغة!

السائل (أبو عبد الله) هل الدعوة لتصحيح العاميّة، ودراستُها والعنايةُ بذلك على حساب جوانب أخرى في اللغة مهم وضروري؟

الفتوى: كَلَّا.. كَلَّا.. إن أهمّ ما يحتاج إليه أبناء العربية هو الحفاظ على ما حفظته المعاجم ونقلته، ونُطقه كما ثبت عن العرب من غير تحريف ولا تصحيف سليمَ الإعراب، مما اشتمل عليه كلام الله وكلام رسوله وكلام البلغاء من الشعراء وغيرهم وكلام الأعراب المحفوظ في المعاجم.. هذا هو الواجب الذي جمعنا عزائمنا عليه وأنشأنا له مجمعا لغويا شبكيًّا.. وفي الأصول قاعدة حسنة صحيحة: «درء المفسدة أولى من جلب المصلحة».

والمفسدة التي ندعو من تسلَّح بسلاح اللغة وفقهها إلى جرِّها من سوقها وأعناقها وجزّها هي اللّحن والتحريف؛ فإن حماية لفظ واحد ودرء مفسدة الغلط الشائع فيه خير من تصحيح مئة لفظة نجهد أنفسنا لتصحيحها وتأصيلها، وما مثَلُ مَن يُعنَى بدراسة العامية ويجعلها شغله الشاغل ويُخيِّل إلى الناس أن ذلك هو الأهم إلا مَثَلُ من يدعُ ولده الذي هو من صلبه نهبة للناهبين، ويشتغل بتصحيح أنساب اللقطاء الناهبين؛ لعلّه يجد فيهم من ينتسب إلى قومِهِ، أو كمثل من كان له صفائح من ذهب فغفل عنها ليحرس قطعا من النحاس.. ولا يزعمنَّ زاعمٌ أننا نرى إهمال دراسة الألفاظ التي تلهج بها

العامة، بل هذا من غرضنا ومن أهداف ما أسس عليه مجمعنا، ولكننا نتكلم في أي الأمرين أولَى، وندعو من صرف جهده وشغل غيره عمّا هو أنفع إلى أن يجمع همّته إلى ما ينفع الناس ويمكث في الأرض، فقد يكون الفارق بين المفضول والفاضل كالفارق بين وجود الشيء وعدمه، فيصير ما كان نفعه يسيرًا كلا شيء بالنسبة لما به نفع أكبر، ومن شغل نفسه وشغل الناس بما يضر أو بما لا ينفع أو بغير الأولى فهو ضال عن سبيل الهداية مُضِلّ عنها، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(٦٧)

مُرْطاحْ!

السَّائل (توفيق أحمد): كيف حصل اللّحن في لغة العرب؟

الفتوى: كانت الأمة العربية أمّة واحدة لا تعرف غير نفسها، إلا ما كان من بعض أفرادها الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، ولم يكن معهم في بلادهم من يخالطهم من ذوي اللسان الأعجمي إلا أفرادٌ من الموالي ونحوهم، وحصل من جرّاء ذلك أن تلقّفوا ألفاظا سمعوها ولاكتها ألسنتهم، منها ما كانوا يحتاجون إليه أو يضطرّون إليه اضطرارا كأسماء ما جلب إليهم من غير العرب كالإستبرق، والنردشير، ولكنها كانت ألفاظا قليلة محفوظة لا تخفى على العربيّ، وأما اللّحن في الإعراب فلم يكن شائعا؛ إذ هم أهل الصنعة والملكة والإعراب، فلما جاء الإسلام واتسعت رقعته بفتوح البلدان، وصار الناس في ميزان العدل الإسلامي سواسية واحتاج بعض العرب أن يرطن باللسان الأعجمي، وأحب العجميّ أن يفصح باللّسان العربي لم يبق للحفاظ على لسان العرب الصحيح إلا أن يمنع النقل والاستشهاد بعد العصر الأول للإسلام، على اختلاف بين علماء اللغة في الوقت الذي ينتهي فيه الاستشهاد.

فسبب فساد اللّغة هو اختلاط العرب بغيرهم كالذين اختلطوا بأولاد حام من السودان والحبشة لما خالطهم بعض أهل همدان وخولان وحمير

والأزد بسبب المجاورة، وكذلك الذين جاوروا الرّوم من أبناء تغلب، ومثلهم الذين جاوروا الأقباط بمصر والنصارى بالشام، وهم جذام وغسّان ولخم، وفسدت لغة تميم لما جاوروا فارس، وكذلك عبد قيس جاوروا أهل فارس، وبنو حنيفة وبكر بن وائل جاوروا الأنباط بالعراق، والطائيون جاوروا أهل الروم بالشام، كما ذكر ذلك ابن فلاح اليمني في أول كتابه «المغني» وقد تكون المخالطة بما هو أكبر من البيع والشراء والمجاورة، كالمخالطة بالزواج، وأضرب لذلك مثلا، وهو أنّي لقيت رجلا من أب حضرميّ وأمّه من سومطرة بإندونيسيا، ولد فيها وبها نشأ، ويتكلم بالعربية على الطريقة الإندونيسية، فسألته عن قريب له أعرفه: كيف حاله؟ فقال بلسانٍ عربيٍّ غير مبين: قَدُوْ مُرطَاحْ، أي: قدْ هُوَ مرتاح، ومزج الحاء بهاء في نطقه، ولكنني لا أستطيع كتابة ذلك، وبالله التوفيق.

(٦٨)

العطف يقتضي التّغاير

السَّائل (رياض الغامدي): قاعدة «العطف يقتضي المغايرة»، أهي محلُّ اتفاق عند علماء اللغة أم لا؟ وإن كان هناك خلاف فمن قال به، وما وجهه، وفي أي الكتب، وما المراجع التي تحدثت باستفاضة عن هذه القاعدة من كتب اللغة؟

الفتوى: مسألة اقتضاء المغايرة بين المتعاطفين أو أكثر مسألة مشهورة جارية على ألسنة العلماء وأقلامهم، ومواضع بحثها وورودها كتب النحو، في الكلام عن تعدّد الخبر، وفي بابي العطف، والنّعت، وكذلك كتب التفسير، لا سيما في أول سورة البقرة في ذكر صفات المتقين، الذين وصفهم الله بصفات، أولها: الإيمان بالغيب، ثم عطف على ذلك الإيمان بالكتب وإقامة الصلاة... إلخ، وهم ذات واحدة، وكذلك في عطف العمل على الإيمان، والعمل من الإيمان.

والتحقيق: أنّ هذا لا يخرج عن القاعدة (العطف يقتضي المغايرة)؛ لأنه في المثال الأول عطف صفة على صفة، والصِّفة الثانية غير الأولى، وفي المثال الثاني عطف جزءٍ على كلّ، فالإيمان اعتقاد وعمل، والعمل (فعل وقول) وهو جزء من الإيمان، والعمل غير الاعتقاد ويشبهه ما كان من باب عطف الخاصّ على العامّ كقوله تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ [القدر: ٤]. وهذا في رأيي يدخل

في القاعدة المذكورة ولا يَنِدّ عنها، يوضّحه نكتة بلاغية، وهي الإشارة إلى أنّ الرّوح، وهو جبريل اختص بما لم يتصف به سائر الملائكة، فاستحق التنويه به وإفراده بذلك.. ومما يزيد المسألة وضوحا في تعدّد الصفات، قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ٤﴾ [الأعلى] فهذا كله من باب تعدّد الصفات.

وأما تعدّد الذوات مما ليس من باب عطف الخاص على العام، ولا الجزء على الكلّ، فلا أظنه يقبل الخلاف أصلًا.. والله أعلم.

(٦٩)

تكرر الاستثناء!

السَّائل (رياض الغامدي): قال السيوطي - رحمه الله- في «الإكليل ٢/ ٨٩٥» عند قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ...﴾ الآية: «فيه دليل على أن الاستثناء إذا تكرر، فكلٌّ لما يليه».

والسؤال: هل هذه القاعدة محل اتّفاق عند النحويين؟ وما المصادر التي ذكرت المسألة؟ وهل كلام الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - على الآية في «تفسيره الأضواء ٢/ ٢٨٤» حين قال: «في الآية دليل على جواز الاستثناء من الاستثناء» -بتصرف- مماثل لنفس المسألة التي ذكرها السُّيوطي؟ وإن وُجِد فرق بينهما فما هو؟

الفتوى: تكرّر الاستثناء يكون على صور، منها: أن يكون الثاني هو الأول، نحو: لم يحضر إلاّ امرؤٌ إلاّ عليٌّ. فهذا اتّحدّ فيه الذات والحكم، وهو من باب الإبدال والبيان.

أن يتكرر الاستثناء والحكم واحد، والثاني غير الأول، نحو: عندي له عشرة كتب إلا ثلاثة، إلا كتابًا. فهذا الاستثناء الثاني يضمّ إلى حكم الأول، كأنه قال: عندي أحد عشر كتابا إلا ثلاثة، ونحوه إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين، إلا واحدة، كأنه قال لها: أنت طالق اثنتين. أو أربعا إلا اثنتين.

أن يتكرر الاستثناء والحكم مختلف، نحو: قرأت سبعة كتب إلا ثلاثة بعتها، إلا واحدا. فمن العلماء من يدخل هذا ونحوه في باب الاستثناء من الاستثناء، ومنهم من لا يدخله، ومثاله في القرآن: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ [الحجر: ٥٩ - ٦٠]، أي: أهلكنا قوم لوط إلا آله إلا امرأته. فمن قال: هو من باب الاستثناء من الاستثناء قدّره هذا التقدير، ومن قال: إنه ليس من هذا الباب قال: استثنيت المرأة من الناجين، وأصل الكلام: أهلكنا قوم لوط إلا آل لوط نجيناهم إلا امرأته، فهي مستثناة من الضمير في ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ وليست مستثناة من ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾، وهو الذي اختاره الزمخشري، ولم يجرؤ أبو حيان على مخالفته على كثرتها.

ومن أمثلة الاستثناء من الاستثناء قول الشاطبي في «حرز الأماني»:

ولـــم يَـــر فصــلًا ســاكنًا بعــد كســرةٍ

سِوى حرفِ الاستعلا سِوى الخا فكمَّلا

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (١)

السائل (عبد العزيز حسن) لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيّة في مدارسنا وجامعاتنا؟

الفتوى: أجدتَ في سؤالك المطوّل، وقد اختصرته على نحو ما رأيت، وهو سؤال يدور على ألسنة الغيارى، يعتلج في صدورهم، وسأجيب عنه بتوسّع، وأضع في الإجابة الدّاء والدّواء، والمشكلة والحلّ، بحسب ما أفهم وعلى قدر ملكتي وغاية علمي.

إنّ شكوى أبنائنا وبناتنا بلسان حالهم وقالهم من صعوبة مقرّرات النّحو، أو من ضعف أساتذتها، أو من سوء طريقتهم في تدريسهم، أو من جفائهم في تعاملهم، أو قلّة اعتنائهم بها وبطالبيها، أو الجهل بأسرار جمالها ومخبوء محاسنها، أو كلّ ذلك، أو جلّه، أو غيره.. إن شكواهم من ذلك كلّه قائمة مرفوعة في ديوان جليل، في محكمة سيبويه والخليل، ولقد أذكرني سؤالك هذا بسؤال سَألتُه منذ سنين وطرحته مرات، وهو: ما بالنا نعلِّم أبناءنا مادة النحو من السنة الرابعة الابتدائية إلى آخر سني تعليمه، ولا يخرج منها بشيء، أو لا يخرج منها إلا بتحصيل قليل لا يوصله إلى مرتبة نصف نحويّ (ونصف نحويّ يفسد اللّسان) كما قيل، وربّما خرج حانقًا عليها، أو وصمها بالعقم؟! وقلت لأحد الطلبة: أيُّما أيسر لديك، تعلّم اللّغة العربية أم تعلّم لغة

أخرى؟ فبادرني بالجواب ولم يتلكَّأ، قائلا: إنّ تعلّم لغة بل لغتين أجنبيَّتين أيسر عليّ وأنفع.

وبالأمس القريب سألتُ طالبًا عربيًّا ممّن كان أجداده يُستشهد بكلامهم، قلت له: كيف علمك باللّغة؟! قال لي: أيّ لغة؟ قلتُ: العربية.

خطر بباله لغة أخرى؛ لأن العربية صارت بعيدة عن الأذهان لا تتبادر إليها إلا بقرينة أو وصف، ولا ينصرف إليها عند الإطلاق، ونحن لا نعيب على من تعلّم أيَّ لغة من اللغات الأخرى إذا كان في تعلمه ما ينفعه في دينه أو دنياه، فاللّغات كلها من خلق الله، واختلاف الألسنة من آياته، وإنما نصبّ أنواع العتاب على من زهد في لغته ولغة دينه وكتاب ربّه الذي يزداد معرفة به وإيمانًا حين ينوخ ببابها، ويغوص في لجج بحارها وعُبابِها، ويذوق حلوَ فراتها وعِذابِها، ويرشف من ماء ظَلْمها ورضابها، ولهذه المسألة تتمة جواب، من ثمانية أبواب.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٢)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيَّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: لما كان السّؤال كبيرًا احتاج إلى جواب كبير، وقد وصفنا في جزء الجواب الأول حال أبنائنا مع النحو والصرف، وكيف صُرفت أبصارهم وبصائرهم عن وجهها النَّاضِر وجمالها الباهر.. وتشخيص الدّاء هنا في ثلاثة مواطن: (الطالب، والمعلم، والمنهج)، فأمّا المنهج فقد اجتهد مَن وضعه وحاول التيسير فيما وضع، ولكنّه حين وضعه لم ينظر إلى المنهج في جميع المراحل بتدرّج دقيق، والواضع في المراحل الأولى غير الواضع في المرحلة المتوسطة وما بعدها، فاجتهدوا مأجورين في شرح المسائل وبسطها بتغيير في الأمثلة وشيء من البسط في الشّرح، واعتنوا بتلوين الكلمات إلى خضراء أو حمراء أو زرقاء، وبأساليب مختلفة، وصُرفت الأذهان جملةً وتفصيلًا عن تصانيف النحو القديمة، فلمّا ارتقى الطالب إلى مرحلة الجامعة نظر إلى ما حصّله في دراسته فيما مضى فلم يجدْه شيئًا، ووجد شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لم يسمع به من قبل، أو سمعه ولم يقرأه، ولم يعتد قراءة النظم وأسلوب المتقدِّمين، وأبصر فجوة

واسعة بينه وبين ما بين يديه من هذه الكتب التي يقول له من يدرِّسها: لا بدّ أيضًا من الرّجوع إلى هذه الكتب، كتاب كذا لابن خروف، وكتاب كذا لابن عصفور، وكتاب ابن جنّي، وكتاب ثعلب، وربّما كلّفه ببحث أو بحثين في فصل دراسيّ يذهب ربعه في حذف وإضافة، وربعه في تحضير وتغييب وتقريع وتوبيخ، وربعه في اختبارات لا داعي لها، وقد يذهب ربعه الباقي في تأخر الأستاذِ وغيابه بعذر أو بغير عذر، وربما كان عدد الطلبة في قاعة الدّرس سبعين أو ثمانين أو أكثر، ولدى الطالب البائس عشر موادّ أخرى، يروح من أجلها ويجي، ويستجيش ويلتجي، فإذا جاء موعد الاختبار -ويكون غالبًا مصاحبًا لمباراة في كرة القدم عالمية أو محلية أو إقليمية- عمد إلى الكتاب المقرر فنزعه من جلده، وانتزع أوراقه التي قيل له: هي المطلوبة في الامتحان، فذهب -إن كان من الجادّين- يعكف عليها يتجرّعها ولا يكاد يسيغها.. وللجواب تتمة.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٣)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيَّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: إنّ ذلك الذي دَرَس النحو والصَّرف على نحو ما ذكرته في الحلقة الثانية ونجح بالمذاكرة الجاهدة، أو الفطنة إلى ما نبه عليه مدرِّس المادة، أو بالحظّ، أو بإعادة المادة.. إنه هو الذي أصبح مدرِّسا، احتاج إلى الوظيفة، ووسيلته لأكل العيش شهادته في تخصّصه الذي قد يكون مُلجأ إليه، ولسان حاله يقول وهو يدخل إلى كُلِّيته ﴿قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾ [الأعراف:٨٨]، وهم يقولون له: (ادخلنّ مع الداخلين) ألم تعلم - يا عبد العزيز بن حسن - أن في بعض جامعاتنا يُزَجّ بالطالب الذي يعشق التاريخ إلى قسم التربية، ويحشر محب اللغة مع طالبي التاريخ، ويزجّ بطالب الشريعة إلى قسم التربية الفنية؟ وربما قيل للطالب: ليس أمامك إلا قسم القراءات، فانظر في أمرك.. هكذا تُقتل المواهب، ويُقضى على الملكات، وتُصفع الوجوه، وبعبارة مختصرة: سياسة تلك الجامعات هي النظر إلى حاجة القسم لا إلى حاجة الطالب ورغبته، فما كان من الأقسام فارغا أو ناقصا قُذف بالطالب أو الطالبة فيه، فيَخرج بذهن فارغ، وعلم ناقص، وإخواننا التربويّون -عفا الله عنا وعنهم- لم نجد من كثير منهم إلا كثرة

الكلام في غير فائدة، ولم نجد منهم عملًا يفرض الخطط بقوة جدواه وصدق دعواه، لاسيما ما كان عن تجربة منقولة عن غيرنا، فمنهج التربية والتعليم في بريطانيا -مثلا- يراقب فيه الطالب منذ أن يكون في الروضة إلى المرحلة التي بعدها، يتابع الموجّهون والمربّون ملكاتِ الطفل ويقرأون مواهبه، وترفع التقارير عنه إلى مرحلة التخصص ثم يضع نفسه في المكان المناسب، فإذا رأى المربّون أنه لا يصلح للتحصيل وأنه يصلح للعمل المِهْني نصحوه به ووجهوه إليه، فأعطى هذا مما عرف، وأعطى ذاك مما غرف، وانتفعت البلاد والعباد، فلا ترى إلا مصانع تَصنع، ومطابع تَدفع، والحكيم الخبير أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، فمن اهتدى إلى الأسباب وعبَر بها إلى درْبه، ظفِر بإرْبه، ومن تركها أو وضعها في غير موضعها تعِس وانتكس، وكان من الخاسرين.. وللجواب تتمة.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٤)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: لا علينا أن نعذِل من يعذِر المدرِّس الّذي وضع نفسه في مكانٍ ليس له، وارتقى مرتقى ليس له بأهل، أو من اختلق له عذرًا بأنه ثمرة منهج وتدريس لا يخرِّجان إلا مثله إلا ما ندر. وإنما عذلُنا - أي لومنا - له بسبب أنه أخل بالأمانة؛ لأنه يعلم قدره وحصيلته فآثر الحياة الدنيا وقدّم مصلحة المعيشة على مصلحة الناس، فضاع وضيّع، أو كان كفيئًا ولكنه لم يؤد الأمانة التي اؤتمن عليها وأهمل واجبه في إفهام تلاميذه وترغيبهم وتحبيب اللّغة العربية إلى أنفسهم وتزيينها في قلوبهم، وفي النوع الأول يقول الشاعر:

تَصدّر للتدريس كلُّ مهوِّسٍ بليدٍ يسمَّى بالفقيه المدرِّس
وحُقَّ لأهلِ العِلمِ أن يتَمثَّلوا ببيتِ قريضٍ شاع في كلِّ مجلسِ
وقد هُزِلتْ حتى بدا من هُزالها كُلاها وحتّى سامَها كلّ مُفلسِ

ذكر هذه الأبيات ابن الأثير في الكامل في التاريخ.

وأما النوع الثاني فأقول فيه:

إذا كنتَ تدرِي أنَّ عِلمَكَ قاصرٌ عن النحوِ والتصريفِ والفقهِ فاجلسِ

ببيتِك، أو فتِّشْ عن العمل الذي ... يناسب ما تهواه غيرَ مُدلِّسِ

نعَمْ وارتقبْ مالًا حلالًا أو اتَّجرْ ... أو احملْ أو احرثْ هذه الأرضَ واكنِسِ

فذلك خير من خيانتك التي ... ستُرديك في وادٍ من السحتِ أملسِ

يَراك به يومَ التغابن ثُلَّةٌ ... رأوا فيك ذا علمٍ وشيخَ تفرُّسِ

تُناديهمُ والرّجلُ تَزلَقُ والورى ... به بين مَن يكبو وبين منكَّسِ

ومَن يتَّق المولى يجدْ مخرجًا له ... ويَرزُقْه ربّي وهو لم يتوجَّسِ

وما نقله صاحب (الكامل)، صادق على كل زمان، ولعله في زماننا أكثر، وفي أزماننا وبلدنا أكفاءٌ كرام.. وللجواب تتمة.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٥)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيَّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: إن أشدّ ما يلاقيه الطالب في دراسته لقواعد النحو والصرف هو الانفصام بين ما يدرسه في فصله وبين ما يسمعه ويتخاطب به في بيته ومجتمعه، بل في مدرسته، بل في فصله، بل من أستاذ اللّغة العربية نفسه، كأنما يدرس لغة أخرى في غير موطنها، واللغة بنت المحاكاة، ولقد تنادى رجال من الغيارى بالالتزام بالفصحى في ميادين العلم وفصول الدّرس، فلم يستجب لهم عند ذاك مجيبٌ، فأصبحت دراسة اللّغة وجدواها كمن يتعلّم السّباحة في الماء في كتاب يقرأه، ولم يَسْبحْ قطّ، ولا غمر نفسه في ماء، أو كمن يتعلم قيادة السَّيَّارة، ولا يعرف منها إلا ركوبها.

ولو فزع المعلمون إلى تلقين الطلاب نصوصَ ما تيسر لهم من كلام الله وكلام رسوله، وكلام البلغاء بفصاحة وإعراب لوصلوا إلى الغاية من أقرب طريق وأخصر سبيل، ولأحبوا لغتهم حبّ غرام، فإن الوسيلة إذا كانت عسيرة ثقيلة لم يستطع أن يسلك بها صاحبُها إلى غايته ومراده، وتربية هذا الحسّ في الطفل وتنشئته عليه يَرقى به إلى درجة الفصاحة والبيان. ألا ترى أن الناس يتفاوتون في مسألة السلامة من الخلل في الإعراب حين التكلّم مع

استوائهم في عدم معرفتهم بقواعد الإعراب؟ وكم من إنسان يعرف تفاصيل قواعد الإعراب ويحفظ فيها كلاما ومتونًا، ولكنه خائب غائب عن السلامة في النطق، وقد ضربت مثلًا لذلك منذ زمن لبيان أنّ اللّغة ما هي إلا محاكاة، وقلت: لو جمعنا عددًا من الأطفال من أبناء العجم قبل نطقهم وعزلناهم في مأوى لا يخالطهم فيه أحدٌ من الناس، سوى نفرٍ من الفصحاء الحاذقين باللّغة، ولم يسمع أولئك الصِّبية إلا ما طرق آذانهم من كلام العرب الثابت في أشعار الجاهليين ومنثورهم، فإنهم سوف يخرجون كما خرج أبناء العرب الأقحاح في عصر الجاهليين.. إنّ عامًا واحدًا يكفي للوصول إلى الغاية بدل هذا الحشو الذي يرهق الأذهان، ويضعف الولدَان، ويطيل الزمان، ولا يتيقظ به الوسنان.. وللجواب تتمة.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٦)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيَّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: إنّ الفصل في فصل الدّراسة بين ما يتعلّمه الطالب في فصله وبين ما يمارسه نطقًا وسماعًا في بيته وسوقه وطريقه وسائر الميادين.. إنه فصل يولج الاختلاج في الطبيعة، وليس لذلك من دواء إلا أن يُجعل ما يتعلّمه وينطق به في قاعة التّعليم هو الأصل الأصيل، وأن بعض ما يقوله ويسمعه في سوى ذلك يخرج فيه على سبيل التسمّح والمداراة للناس ولنفسه رفعًا للحرج ودفعًا للكُلفة، على أنني لم أشهد في حياتي من يأنف من الاستماع للفصحى ويعذل ملتزمَها، سواء في ذلك الخاصّة والعامّة، بل إنها إذا سُمعت من لسان يساقط الكلام بسلالة وسهولة، طربت لها الأسماع، وعَذُب فيها الإيقاع، وفهِمها المخاطب سواء الحاضرُ في ذلك والباد، وراعي الماشية وصاحب (الآيْ باذْ)، ولن تبهم على السامع ما دامت معرفته بادية، ولتجدنّ أشدّ الناس عداوة للفصحى والفصاحة والفصحاء هم الأذْنين من ركام الثقافة الساخطة على لغة الضّاد، من كل عتلٍّ مضادّ، وكلّ من أصابته لوثة الدعوة الناعقة باطراح الفصحى والعدول إلى العاميّة؛ لأنها في زعمهم هي الأسهل والأيسر، ولا والله ما كانت قط يومًا من الأيام هي الأيسرَ ولا

الأسهل؛ إذ كيف يكون الأسهل ما لا تنضبط قواعده، ولا تُجمع شوارده، ولا يُضَمُّ شمله، فإنّ عامّي الصعيد لا يفقه ما يقوله عامّي المغرب، وعامّي اليمن لا يفقه ما يقوله من بَعُد عنه، وهكذا، ولا حَلَّ لهؤلاء كلهم إلا أن تكون الفصحى لسانًا حاضرةً يديرونها بينهم، أوَلَمْ يكفهم أنّ الله أنزل هذا القرآن للناس كلهم -والجنُّ معهم- يُتلى عليهم؟ وأخبر - سبحانه - أنه يسره على اللسان فقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٥٨﴾[الدخان]، وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر]، قال ذلك أربعَ مرات.

إن الفصحى والالتزام بها هي وسيلة من وسائل اتحاد العرب واجتماع كلمتهم، وهي أيضا نذير لنظيرهم من أعدائهم حين يرى دليلًا صوتيًّا يشهد على وحدتهم، وهو نوع من الاعتصام بحبل الله، وحبلُه هو القرآن، والقرآنُ باللسان العربي.. وللجواب تتمة.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٧)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: إنّ السبب الأكبر الذي أحدث فجوة أو جفوة بين الطالب وما يدرسه من علوم اللّغة وغيرها هو إهمال التطبيق في التخاطب والكلام، كما تقدّم، والسّبب الكبير هو مزاحمة العلوم وإرهاق الأذهان في يوم واحد بخمس موادّ أو ستٍّ، وكنّا نقرأ في المرحلة الثانوية ثمانية عشر علمًا في الأسبوع، ولكأنّ كلّ علم يقول للآخر -وهو في ذهن الطالب-: إما أن تدعني وحدي أو أخلي لك المكان، ومن المعلوم أن العلوم إذا تزاحمت سقطت كلها، ولابدّ أن يخرج التّوأمان حين خروجهما واحدًا بعد الآخر، فإن استبقا الباب فلن يخرجا، وسيموتان قبل موت أمّهما، وتلك الطريقة لا تكسب الرسوخ ولو مارسها من كان من أذكياء العالم، فإنّ الفوضى في طلب العلم لا تخرج إلا علما فوضويًّا لا تركيز فيه ولا تأصيل، ومن ينتفع بتلك الطريقة ينتفع بها في بعض العلوم؛ لكمال توجّهه إليها، ويخرج من البواقي بتحصيل قليل.. وكأن الذين وضعوا هذه الجداول والبرامج أرادوا أن يدفعوا وحشة الطالب من غائلة الملل فظنوا أن الإكثار يخرجهم من ذلك، فوقع الطالب في هذه الورطة التي يخرج فيها من الحراج بلا خراج، ومن البيت بلا

سراج، وإنّ السائل ليسأل: لماذا لا تُجرَّب طرق أخرى جريئة في التّدريس والمناهج؟ ولماذا تُجرى في كل بضعة أعوام مرّة أو مرّتين تجارب مشابهة تمشي على استحياء؟

لماذا -لو أردنا النّصح والنفع لأبنائنا وبناتنا- لا نكتفي في كلِّ عام بثلاثة علوم أو أربعة متشابهة يدرسها الطالب ويجتهد فيها، فيخرج آخر العام وقد هضمها، ثم يعود لدرسها في مرحلةٍ ثانية فيتقرّر لديه ما تكرّر، فإذا درسها في الجامعة درسها دراسة الراسخ الواثق بما حصله فيما خلا، وانتفع بذلك انتفاعا تامًّا.. ولن تمشي هذه المقررات بهذه الطريقة على استحياء، بل سوف تجري بهم في موج كالجبال، وليس للقلم فسحة لزيادة تفصيل.. وللجواب تتمة.

(٧٠)

مناهج اللغة العربية (٨)

السائل (عبد العزيز حسن): لماذا لا نستفيد من مقرّرات اللّغة العربيّة في مدارسنا وجامعاتنا. اهـ (مختصرًا)؟

الفتوى: إنّ الهمّ فيما سألت عنه لكبير، وما هو بكبير إذا اجتمعت الإرادات وصَدقت العزائم، وروعي في المنهج والطريقة ما نراه في عصرنا هذا من تزاحم العلوم، وتفجر المعارف، وتوسع الثقافة.. إنّ أكبر خطإ يرتكبه المسئول في تدريس هذا العلم هو التشديد والظنّ بأنّ الطالب لا يَكثُر تحصيله إلا بأن يُغلِظ عليه المعلّم ويشدّ وطأته عليه ويريه العين الحمراء، ويطلب منه أن يكون مثاليًّا، ولا يرضى بأن يدخل فصل الدراسة بعد دخوله، ثم يطرده إذا هو غفل عن درسه، كما يُطرد ابن آوى، وربّما أمره بإخراج كرسيّه معه كي لا يذكّره به، وإذا أراد أن يعتذر قال له: اسكت، ورفع صوته، فلم يعتذر عذر البريء ولم تزل به حُبسة بل غُصّة، ولم يدر كيف يجيب.

فمثل هذا الطالب يخرج من المرحلة التي درس فيها وهو ناقم على لغة الضاد وأستاذها، والمشاهد لذلك الموقف لابدّ أن يتأثر به، ويُقذَفَ في نفسه ميل عاطفيّ نحو زميله، ويبقى في ذهنه مشهدٌ أسود وصورة دميمة. وأما من أعجبه ذلك فسيقلّد أستاذه حين يكبر ويصنع كما صنع، وهل كان أستاذه إلا مقلّدا لأستاذه! ولا نتكلّم ههنا بإطلاق ولا تعميم، فقد يكون في الواقع

صورة نادرة يجد فيها الحليم نفسه قاسية أمام طالب قلّ حياؤه وقلت الحيلة في تربيته، وكلامنا عمن اتخذ ذلك منهجًا وقانونًا، وقد قال الله لنبيه: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

والقصد أن الأصل في نجاح التعليم وانتفاع الطالب يعود إلى أمرين: منهج ميسّر يضمّ جوامع القواعد في تدرّج، وعلى طريقة يُحفظ بها مسائل العلم كما يحفظ رأس المال، ومعلّم خبير يطلع على الأفئدة، ويفطن إلى معرفة قدرة كل طالب وملكته واستعداده، فيغرس فيها محبة هذا الفن غرسًا مثمرًا.

(٧١)

الشاذُّ الصَّحيحُ

السائل (حافظ سعيد - مصر) أقرأ في كتب اللغة والتفسير قولهم: وهذا شاذ في اللّغة، ومع هذا يقبل، فهل الشذوذ مقبول؟

الفتوى: الشاذ في اصطلاح أهل اللّغة: ما خرج عن القياس، أي: ما خرج عن القاعدة، والقياس قسيم السماع؛ لأن كلام العرب من كثرته لا يحصر، واللهجات مختلفة، فمن النظائر ما يجمعه قياس واحد ولا يخرج منه شيء، كضم أول المضارع إذا كان ماضيه رباعيًّا، فهذا قاعدته مطّردة ولا يشذّ منه شيء، ومن النظائر ما يجري عليه القياس إلا أنه لا يطّرد، فيسمع عن العرب ما يخالفه فيكون شاذًا، أي: خارجا عن القاعدة، ويكون الشاذ على أقسام بعد ذلك، فمنه ما يكون بزيادة وجه في الكلمة مخالف لما قيس عليه كـ (حسِب يحسِب) بكسر السين في المضارع، والقياس الفتح، ومنه ما يكون مستقلا بذاته، وليس فيه إلا وجه واحد، كـ (استحوذ) قياسه: استحاذ، ولكنه لم يسمع إلا بالواو، ويروى عن عمر أنه قرأ (استحاذ) ولو لم يسمع لجرى على القاعدة، وقد يكون الشاذ هو الأفصحَ، أو الأشهرَ، أو هو المتعيِّنَ، فهو غير الشاذ في اصطلاح أهل الحديث؛ لأنه من أقسام الضعيف، وأما شاذّ اللّغة فصحيح كما تقدّم؛ لأنه يأوي إلى ركن شديد، هو السماع، والسماع هو الأصل.

وفي اصطلاحهم ما يقال له: النادر، والضعيف، والفاشي. فالنادر: القليل مطلقًا سواء قيس أم لم يقس، والضعيف: ما ضعَّفه بعض علماء اللّغة، والفاشي: ما كان كثيرًا.. ولبعضهم نظم في ذلك، يقول فيه:

فذو الشذوذِ ما عن القياس قدْ حاد قليلا وكثيرًا ما وردْ
والنادر القليل قيس أو لَمِ يُقَسْ، وما فشا بعكسه نُمِي
آخرها الضعيفُ وهو كلّ مَا ثبوتُه فيه نزاع العلما

والأولى أن يُزاد نوعٌ آخر وهو القليل، ويفرَّق بينه وبين النادر، فيقال: النادر: ما قلّ ورودُه جدًّا، والقليل ما كان دونَ ذلك، فإذا كان اللّفظ لم يردْ إلا مرّة واحدة أو مرتين فهو نادر، وما ورد مرّات فهو القليل، وكلّ من القليل والنادر لا يقاس عليه ويحفظ يا حافظ.

(٧٢)

سور القرآن

السائل (حافظ سعيد - مصر) آسماءُ سور القرآن مؤنثة أم مذكرة؟ لأني قرأت أنها تذكر وتؤنث.

الفتوى: لا أعرف من ذكر جواز التذكير، ولم أجدْه فيما تيسّر لي من مصادر البحث، وكلامُ الناس ماضٍ على التأنيث المفرد؛ لأن اسم السورة مضاف إلى (سورة) ولو لم تكن مذكورة، تقول: قرأت (إبراهيم) وأتممتها، وهذه (آل عمران) وتلك سورة (الدخان) وسورتا (الزمر وغافر). ولا يستقيم المعنى بلا عوج إلا على هذا، ألا ترى أنك لو قلت: قرأت (الليل) كله لم يستقم الكلام، ولذهب الذهن إلى معنى آخر، وهو أنك قرأت القرآن أو غيره اللّيلَ كله، ولهذا كان كثير من المتقدمين ينطق بها على الحكاية كما جاءت في السورة، فيقول: قرأت (والليل) وحفظت (والشمس) أو سورة (والشمس) وتلوت (تنزيلُ) السجدة، وهكذا، ومنهم من يقول في هذا ونحوه: قرأت تنزيلًا السجدة، وأحب تلاوة تنزيل السجدة، كما ذكر ذلك أبو بكر بن الأنباري في كتابه «المذكر والمؤنث» ولو روعي معنى اسم السورة لقيل: حفظت (بني إسرائيل) كلّهم، وتلوت (النساء) كلّهن، وهذا غير مستقيم.

ولعلك تسأل فتقول: إذا كان المضاف وهو (سورة) محذوفًا وبقي المضاف إليه، وهو المذكور فإن المراعى هو المذكور لا المحذوف، قيل: هذا سؤال حسن، والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنّ المضاف المحذوف وهو (سورة) كالمذكور على لسان المتكلم فتقديره معلوم في الأذهان، والفرق بينه وبين قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] كبير؛ فإنه يمكن فيها تناسي المضاف ويكون السؤال للقرية كلها.. يوضحه الوجه الثاني: وهو أنّ هذه الأسماء أسماء السّور هي أعلام على مسمّيات، والمسميات هي السور، والسور مؤنثة، فتؤنث كما تؤنث أسماء البلدان والقبائل، وكما تؤنث (ثمود) و(ومصر).

(٧٣)

هاروت وماروت

السائل (؟): هل الملكان هاروت وماروت اللّذان ذُكرا في القرآن الكريم مطرودان من الجنّة أم حقَّق الله لهما رغبتهما في النّزول إلى الأرض؟ وهل يمكن أن أحصل على قصّتهما بالتّفصيل. والله الموفّق.

الفتوى: ذُكرت قصّة هاروت وماروت في (سورة البقرة: ١٠٢): ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، وفي عامّة مبسوطات التّفسير تفصيلٌ لقصّتهما، وخلافٌ مطوّلٌ في حقيقتهما وحقيقة ما أُنزل إليهما، كتفسير ابن جرير الطّبري، وتفسير الفخر الرّازيّ، وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا.

وخلاصة ما قيل فيهما: أنّهما ملَكان أنزلهما الله، تشكّلا للنّاس ليتعلموا منهما السّحر حتى تكشف أسرار السّحر التي كان يعلمها السّحرة، فأراد الله تكذيبهم بواسطتهما.

وقيل: هما رجلان تظاهرا بالصّلاح ببابل، كانا يعلمان النّاس السّحر، وظنَّ النّاس أنّهما ملَكان نزلا من السّماء لما رأوه فيهما من التّقوى، وبلغ مكرُ هذين الرّجلين حين رأيا حسن اعتقاد النّاس بهما أنّهما صارا يقولان

لكلّ من أراد أن يتعلّم منهما: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، يقولان ذلك؛ لإيهام النّاس أنّ علمهما إلهيّ، وأنّهما لا يقصدان إلاّ الخير، كما يفعل ذلك كثير من الدّجاجلة في سائر الأزمان، وسُمّيا ملكين (بفتح اللاّم) لتلقيب النّاس لهما بذلك، وفي قراءة الحسن: {وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلِكَيْنِ} (بكسر اللاّم)، وهذا القول أوفق من الذي قبله.

وأمّا ما روي من مسخهما وطردهما بعد وقوعهما في الفاحشة وشربهما الخمر بعد أن كانا من الملائكة؛ فذلك من أكذوبات اليهود واختلاقاتهم، أبطلها المحقّقون، وبيّنوا زَيفها.

(٧٤)

ما أحسنُ كتب التّفسير؟

السائل (أيمن عبد الوهاب) جمعتُ عددًا من التّفاسير، وأطلب من فضيلتكم أن تدلّوني على أحسنها؛ بناءً على إرشادكم إحدى فتاويكم، وقولكم: «خذْ من كلّ شيءٍ أحسنَه».

الفتوى: هذا سؤالٌ سهلٌ، والجواب عنه عسِر؛ لأنني لا أعرف حال السّائل، ولكنني أكتب لك جوابًا يصلح لك ولغيرك، ويختصر لك الطّريق الطّولى، عند الوَهْلَة الأولى.. إنّ إعمال الفكر والتّضلع من العربية هما جناحا التّحليق - على التحقيق - لمن أراد أن يطير إلى فضاء التّفسير، فلم يكن عند قدماء المفسّرين من السّلف سوى هذين وشيءٍ من قليل من الأخبار النّبويّة، أكثرها في أسباب النّزول.

فأمّا اللّغة العربية وكيفية تحصيلها فقد ذكرتُ ذلك في مقامات عدّة، منها ما ذكرته في الفتوى (٧٣).

وأمّا التفكّر فهو النّظر، وإعمال الذّهن، وهو التّدبّر الذي أرشدنا الله إليه، فما من متدبّر في كتاب الله حقّ التّدبر إلاّ وأدبر تأمّله عن معانٍ ما كانت تخطر على قلبه.

ولو جعلت الفكر نصف وقتك أو ثلثه لما كان كثيرًا، غير أنّي أعظك وأحذرك من الاستعجال في الجزم بما رسمه فكرك فيما لم تسبق إليه، ومع

هذا فإنّ من أعطى الفكر حقّه وكان جيّد التّصوّر، سويّ الفطرة مُلمًّا بالعربية، فإنه يصل إلى المعنى الذي تدلّ عليه الآية.

ومع هذا فإني أرشدك وأرشد متوسطي الملَكة والتّحصيل إلى تفسير ابن كثير، وأيسر التّفاسير، والجلالين، فهذه التّفاسير وأمثالها ترقّيك إلى مطالعة التّفاسير المبسوطة، ومن أجمعها: تفسير القرطبيّ، والآلوسيّ، وتفسير الشّوكانيّ وسط بين ذلك. فإذا أعملتَ ذهنك، وأخذت بحظّ وافر في اللّغة ارتقيتَ إلى مرتبة المفسّرين.

واعلم أنّ أكبر شيء يقوّي معرفتك ويدني فهمك من الصّواب هو التّجرد وطرح التّقليد من خلفك وابتغاء الحقّ، فما قتل الأفهام شيءٌ كالهوى والتّقليد وإعجاب المرء بعلمه، فاستعِن بالله -يا ابن عبد الوهاب- واستفتح خزائن رحمة ربك العزيز الوهّاب.

(٧٥)

يسألونك عن الإجازة!

السائل (مُسلم): هناك أحد علماء التّجويد عندنا يقول بأنّه لا يجوز لمن ليس لديه سندٌ متّصلٌ بالقرآن إلى النّبيِّ ﷺ، ولم يعرض القرآن على شيخ قارئ فيجيزه فيه، لا يجوز له قراءة القرآن، ولا تدريسه. ولدينا في بلادنا حلقات لتحفيظ القرآن الكريم يدرس فيها بعض الشّباب الصّالح، غير أنّهم ليسوا على ما ذكر ذلك الشّيخ، فهل ما قاله صحيح؟ أفتونا جزاكم الله خيرًا.

الفتوى: من قال: لا يجوز إقراء القرآن ولا قراءته إلاّ بإجازة وإسناد فهو مخطئ، جاهل بمذهب السّلف.. ويذكر عن بعض المتأخرين اشتراط ذلك لمن أراد الإقراء، لا القراءة، فإنّ اشتراط الإجازة للقراءة لا يقوله عاقل، ولا يمكن تصوره؛ لأنه لا إجازة إلّا بعد قراءة.

وأظنّ مسألة القراءة زيادة من السّائل، فَهِمَها خطأً، لم يقل بها معلّم التّجويد المذكور.. والمقصود: أنّ اشتراط ذلك والتّعسير على النّاس بمثل هذا ليس من الحقّ في شيء، فإنّ الله يسّر للنّاس الذّكر، تلاوةً، وحفظًا، وفهمًا، وتعليمًا، فقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر]، وكان في الصّحابة رضوان الله عليهم العربيّ والعجميّ، وفيهم الأعرابيّ، وكلّ يقرأ بما تيسّر له، ويقول لهم الصّادق المصدوق ﷺ: «اقرأوا فكلّ حسن»، بل أنزل القرآن على سبعة أحرف (لغات) تيسيرًا عليهم ودفعًا

للمشقة، ولم يكن منهم ولا بعدهم من أهل القرون الأولى من يُجيز ولا يُجاز بإسناد.

وقد ردّ السّيوطيّ في كتاب «الإتقان» على من يشترط ذلك.. وتفصيل ذلك يطول، وقد جرت بيني وبين بعض النّاس مباحثة في هذا، وكان ممّا قلته له هذه الأبيات؛ منها:

قالوا: الإجازة مِن شيو خ الذّكر شرطٌ في القراءةْ
قلتُ: السّلام عليكمُ رفقًا بنا، ما ذي الجراءةْ!
هل كان أسلافي الأوا ئِلُ قبلَ عامِ التِّسْعِمَاءةْ
لا يُقرِئُونَ بغيرِها؟ أين التّثبتُ والبراءةْ؟
مَن يعشقِ التّقليدَ يوْ مًا، يَرجعِ التقليدُ داءَهْ

واعلم أنّ النطق بـ (التّسعِمِئة) في البيت على ما هو مرسوم ضرورةٌ شعرية، لا تجوز في شعر ولا نثر، وإنّما أبحتُها لنفسي مرّة واحدة قبل ربع قرن، أعني بذلك النّطق، لا الرّسم، وقد صدرتْ به فتوى من (مجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية)، وهي الفتوى الثالثة والعشرين من الفتاوى المنشورة في الموقع الشبكي لمنتدى المجمع.

(٧٦)

نبأ مَلِكة سَبَأ!

السائلة (مُحسنة): قرأتُ في بعض الكتب اعتراضًا على حديث: «ما أفلح قومٌ ولَّوا أمرهم امرأة»[١]، بأنّ بلقيس ملكة اليمن أفلحت وأفلح قومها، وأنّ المرأة يصلح أن تكون في الولاية العامّة؛ لأنّ شرع من قبلنا شرعٌ لنا.. فما رأيكم؟

الفتوى: هذا ملخص سؤالك الكبير.. والجوابُ عنه من أوجه:

أحدها: لم يتّفق أهل العلم على أنّ شِرعة من قبلنا شرعة لنا، فإنّ الله يقول: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

ثانيًا: ههنا خلطٌ في الاستدلال، فإنّ المراد بشرع من قبلنا: ما كان عن وحي لنبيٍّ صادق، ولم تكن ولاية هذه الملكة عن وحي، ولا بإقرار وحي.

ثالثًا: مخطئ مَن قال: إنّ هذه المرأة أفلحت هي وقومها، بل كانوا من الضّالين المضلّين الذي زيّن لهم الشّيطان أعمالهم. نعم.. كانت مفلحة في ترتيب مملكتها وما تعلم من ظاهر الحياة الدّنيا، ولكنهم عن الآخرة هم غافلون، وهذا ليس بفلاح في لسان الشّرع، ولا في حكمه وحقيقته.

---

(١) الحديث في (صحيح البخاري) بلفظ: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة».

رابعًا: إنّما أفلحت حين ولّت أمرها نبيّ الله سليمان، وصارت في حيازته، وكان ذلك هدايةً من الله تعالى لها.

والقرآن لم يخبر عن مجيء قومها ولا إسلامهم، ولا يبعد أن يكونوا بقوا على شركهم مع انقيادهم لسليمان بوجه من وجوه الانقياد، ولم يكرههم على الإسلام؛ فإنّه لا إكراه في الدّين. ويبعد أن يكونوا دخلوا في الإسلام - وهو اليهودية يومئذ، التي جاء بها موسى، وكان عليها مَن بعده كداود وسليمان- ثم لا يخبر القرآن بذلك، بل الظّاهر من ذلك كلّه: أنّهم لم يسلموا، وبقوا على شركهم، فقد ذكر الله قصّة سبأ وأخبر عن كفرهم وجحودهم إثر الكلام عن سليمان بلا فاصل يفصل بينهما.

خامسًا: لو سُلِّم أنّها أنقذت نفسها وقومَها من هلاك الدّنيا والآخرة، أي: أنّ قومها أفلحوا إذ ولَّوها، فلا يطعن ذلك في عموم الحديث؛ لأمرين:

أحدهما: أنّها انقادت لسليمان في أوّل أمرها بالقوّة، والسّيف الأملح، وحينما رأت الموت الأحمر.

الثّاني: أنّ العموم في الحديث ليس عمومًا مطلقًا، فليس كلّ نكرة في سياق النّفي يفيد العموم الذي يستغرق جميع الأفراد، كما هو محرّرٌ في علم الأصول، وشرح ذلك يطول، وقد يكون في النّساء من هي خيرٌ من كثير من الرّجال.

(٧٧)

الوقفُ على العَقِب

السائل (محمد - الجزائر) يكثر الاختلاف في بعض الكلمات التي تُكتب في وثائق التحبيس وبخاصّة في الذّرّية، ومن ذلك: قول المحبس (الواقف): وقفت هذه الدّار على عقبي وعقب عقبي، فهل يدخل أولاد البنات في معنى العقب في اللّغة العربية؟

الفتوى: العقب -كما في «القاموس»-: الولد، وولد الولد، بكسر القاف ويُسكّن، وربما أطلقها بعض النّاس وأراد معنًى خاصًّا، ولا يزال أهل المحاماة والقضاء في حيرة من كثير من الألفاظ المحيّرة التي تصادم في كثير من الأحيان عرفًا عامًّا أو خاصًّا، أو يكون للموصي أو الواقف والمحبّس نيّة يخالف معناها ما دلّت عليه اللّغة، ولهذا لا تكون العربية بما ينقله أصحاب المعاجم حكمًا عدلًا في مثل هذه المسائل، فإن ههنا ثلاثة أمور (نيّة الموصي، والعُرف، واللّغة)، وهي بهذا التّرتيب.

فإذا عُرف قصد الواقف أو الموصي بأن شرح مراده كتابة أو شهد من حضر الوصيّة أنّه أراد بالعقب وعقب العقب الولد ثم ما تناسل من الذّكور وذكور الذّكور.. وهكذا، فإنّه يرجع إلى مراده، وهو ممّا يجوز استعماله في اللّغة، ولكنه تقصير من الموصي في إيراده اللّفظ العامّ الذي يشمل أفرادًا أخرجهم الموصي بنيّته لا بلفظه، والحاصل: أن اعتبار قصد المتكلّم هو

المعتبر في مثل هذا، حتى لو كان مخالفًا للعرف الذي جرى عليه الناس في بلده، ثم إذا جُهل مراد الموصي، نُظر في العرف الشّائع بينهم، إمّا في استعمالهم المطلق، أو استعمالهم للفظ في وصاياهم وأوقافهم، فيجري العمل على ما هو معروف، وينظر في ذلك كلّه في ردّ المعنى المتعارف عليه إلى إطلاقات اللّغة، فإذا لم يكن ثمّت عرف خاصّ، ولم يعرف ما أراده المتكلم فإن إعمال ما دلّت عليه اللّفظة في اللّغة العربية متعيّن، وفي مثل هذه الحال التي وردت في السّؤال تنفُذ الوصيّة أو الوقف على المعنى العامّ الذي يدلّ عليه لفظ العقب، فيكون المال لكلّ ولد من ذكر أو أنثى، ولكلّ مولود من كلّ ذكر أو أنثى، فيشمل ما تناسل من أبنائه وبناته، ذكرانًا كانوا أو إناثًا، فلا فرق.

هذا هو الحلّ في مثل هذه العوائص.. ومجمعُ اللّغة العربية بصدد مفاهمة بين طائفة من المحامين وطائفة من القضاة لتحرير مثل هذه العبارات وكتابة نماذج في الوصايا والوقف يأخذها من أرادها من الموصين والواقفين ويوضح المراد منها، ويُثبتُ فيها ما أراد إثباته.. والله المعين.

(٧٨)

مَعركَةُ ابنِ مالك (١)

السَّائل (طارق): لا يخفى على فضيلتكم ما كتبه بعض الدارسين عن ابن مالك، وأنه كان يضع الشواهد الشعرية لتقوية المذهب الذي يختاره في النحو، فما رأي فضيلتكم؟

الفتوى: عرضتُ لهذه المسألة المثيرة قبل حين في بعض دروسي على ألفية ابن مالك، وأوَّل من يُعرف أنَّه أشار إليها مجرّد إشارة: د. محمّد طه، ثمّ نعيم سلمان البدري بدراسة واسعة اتَّهم فيها ابن مالك بوضع مئات من الشَّواهد، تلاها دراسة منشورة عام ١٤٣٣هـ للدكتور جواد الدّخيل، وجاء من بعدهم الباحث فيصل المنصور في بحث ماجستيريٍّ تكميلي، وانتهى إلى ما انتهى إليه البدري من حيث ثبوت التهمة[١].

والحكم في هذه المسألة يحتاج إلى نقل ونظر، فأمَّا النقل؛ فإنه لا يعلم أنَّ أحدًا ممَّن جاء بعد ابن مالك ألمح إلى شيء من ذلك، وفيهم الدّراكة الفطن، كابن هشام، ومتتبع عثرات النَّحويين بالمناقيش والرّد عليها، كأبي حيّان، والمعنيّ بعلمه وتصانيفه، كابن عقيل، هؤلاء وغيرهم لم يذكر أحدٌ

(١) هذه المعلومات نقلتها من رسالة بعثها إلى منتدى مجمع اللغة الشبكي عضوُ المجمع، د: سليمان خاطر.

منهم ما يشير إلى تدليس ابن مالك، أو وضعه، فليس -إذًا- في النقل سوى العدم.

وأما النظر وما يعضده من قرائن، فليس فيه ما يمنع، وذلك من وجوه:

أولها: أنه من الممكن أن يضع العالم بالشرع والعربية أو أحدهما كلامًا منسوبًا إلى غيره، أو غيرَ منسوبٍ تقوية لحجّته، أو يضعه في مسألة لا يقول بها؛ طلبا للتفرّد، أو يصنع ذلك متأولًا، وكلّ ابن آدم خطّاء. يوضحه (الوجه الثاني): وهو أنّ في تراثنا شواهدَ لا تحصى كثرةً لعلماء، بل لأئمّة زهّاد، كانوا من الوضّاعين، ولعلّك تذهل حين تنظر فيما قاله أئمة الجرح والتّعديل في حفصٍ بن سليمان القارئ، الذي يقرأ أكثرُ الناسِ في العصور المتأخرة بروايته، فقد رُمي بأغلظ عبارات الجرح، واتفقوا على تركه، وقالوا عنه: كذّاب ووضّاع، وهو عدل في القراءة، كما قال الإمام الذهبي باتفاق، ولا أستطيع أن أصدّق أنّ العدالة تنشطر إلا في مثل هذه الصّورة، التي تثبت أن كتاب الله محفوظ، سواء رواه العدول أم غيرهم، وفي هذه المسألة تفصيل يأباه هذا الموضع، خلاصته أنّ موضوعات حفص -رحمه الله- أحاديث قليلة، معناها يوافق نصوصًا صحيحة.

(الثالث): إذا كان الوضع قد وقع من الكبار في الحديث، وهو إسناد كلام إلى النبي ﷺ لم يقله، فلَأَنْ يضع النحويّ -واحتمال الورع عنده أقلّ- أقرب إلى الإمكان وأولى، لاسيما أن النحويين لم يكن لديهم من الصّيارفة النُّقّاد

أمثال يحيى بن معين ولا علي بن المديني، وفي شواهد النحو واللّغة أبيات عن مجاهيل لا يُدرى من قائلها.. وللجواب تتمة.

(٧٨)

مَعركَةُ ابنِ مالك (٢)

ذكرت في الجزء الأول من الجواب بعضًا من وجوه النظر في إمكان أن يضع الواضع في الدين واللّغة، ولو ذُكر بدين وخير، وفَهِم من اطّلع عليه أني أثبتُّ التهمة، وليس كذلك ولا عكس ذلك، وإنَّما هي مقدمات عامّة، والنتيجة في خاتمة البحث، وكنت ذكرتُ وجوها ثلاثة.. والوجه الرابع: أنه لا برهان على صحة ما نسب إلى ابن مالك من الوضع أو التدليس، والبرهان لا يُماري فيه العقلاء، وإنما هي أدِلّة رجحانية اقتنع بها أصحابها ومن صدَّقهم، وليس في الباحثين -فيما أعلم- من انتهى في خاتمة بحثه إلى يقين أو رجحان يُقنعنا نحنُ بأنّ تلك الشواهد كلها أو جلّها ذكرها أحد قبل ابن مالك، بل جميعهم يقرّ بأنها من قلمه؛ وضعًا، أو تدليسًا، أو تمثيلًا، وأما اقتناعه هو فهذا أمر يعود إليه، ففي الناس من يقتنع بأدنى سبب ولو كان حَدْسًا.

الوجه الخامس: يَثْبتُ الحكم بالوضع أو التدليس على الرجل بحكم الثقات من أهل عصره، وبما يقوله الأئمة العارفون المعروفون بالعلم والرواية من بعده، وليس في ترجمة ابن مالك ولا غيرها إلّا الشهادة له بسعة الرواية، وقوة الدين، وصدق اللهجة، والتبحر في علوم اللّغة، والاطلاع على مالم يطلع عليه غيره من شواهدها، ويجعلونها موضع تحيّر وتعجّب،

كما في ترجمته في الطبقات وغيرها، وقال صاحب (نفح الطيب): «وأمَّا اطِّلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللّغة فكان أمرًا عجيبًا، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره»، كأنهم يردّون ذلك إلى قوة تضلّعه وسعة علمه، ولم يجعلوا ذلك علامةً على وضعه أو تدليسه، لما عرفوه من حاله وصدقه، وكلام أهل عصره ومصره، وهو نهج معروف لدى علماء الجرح، كما قال ابن عديّ في (سلّام بن أبي مطيع): «لمْ أرَ أحدًا من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وله أحاديث يَرويها عن قتادة ليست بمحفوظة، وهو مع ذلك كلّه عندي لا بأس به». ولكن الشواهد المنسوبة إلى ابن مالك ليست عشرين ولا مئتين، بل هي مئات، تنبّه الوَسنان، وتزعج اليقظان، وتقضّ المضاجع، ولولا يقين القوم بعدالته لما بقيت ثاوية يقولونها بأفواههم ويكتبونها بأيديهم، وتدوي في الآفاق وهم رقود، وسيكون النظر فيها موضع الجزء الثَّالث من الجواب، والله الموفق للصواب.

(تنبيه): اطّلع الأستاذ محمد بن مبخوت على الجزء الأوَّل من الجواب، فكتب مشكورا: «أريد أن أنبهكم إلى سبق قلم في قولكم: (وأوَّل من يُعرف أنَّه أشار إليها مجرّدَ إشارة الدكتورُ محمَّد طه)، إنَّما هو الدكتور طه محسن العاني، وقد أثنى على ابن مالك ثناءً عطرًا، وأشار

إلى تفرده ببعض الشَّواهد الشِّعرية في سياق المدح لا الذَّمِّ. مع وافر التَّحية، وفي انتظار تكملة الفتوى اللغوية».

(٧٨)

مَعركَةُ ابنِ مالك (٣)

هذا هو الجزء الثالث من الجواب، لعلك تجد فيه فتحًا يا (طارقُ)، وهو في الوجه السادس: ابن مالك -رحمه الله- كان من المتوسّعين في الاستشهاد، المتساهلين في الجرح والرّواية، وهو بمنزلة ابن حبان عند أهل الحديث، وتوسعُه في الاستشهاد بالحديث والشعر ولو لم يعرف قائله معروفٌ، ومن ذلك انتصاره لرواية «توضأت قط»، واستدلاله به على مجيء «قَطْ» في الإثبات. وكذلك احتجاجه بقول الشاعر -وهو ممَّا اتهم بوضعه-:

جوابًا به تنجُو اعتَمِدْ فوربّنا لَعَنْ عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسألُ

فهذا البيت لا يعرف قائله، وقد جمع من الركّة ما لو قيل لي: إن واضعه وضعه اليوم لما أنكرت، وبخاصّة كلمة «اعتمِد» ولكن الشيخ كان كعصا موسى تلقف ما يأفكون. فإذا كان ابن مالك متساهلا تساهلا منهجيًّا عن قصد وإقناع، فاحتمال تلقيه تلك الأبيات من شيوخه وجمعها له، أو ظفره بها في كتاب مجهول، أو معلوم عنده، احتمال غير بعيد، لا سيما أن كثيرا من الكتب أتلف في عصره أيام التتار.

ولهذا أدعو الباحثين الذين بحثوا في هذه المسألة أن يجمعوا الشواهد التي أرى أنها تنقسم إلى أقسام:

القسم الأول: شواهد اتهم بوضعها لبحث قاصر، وثبت وجودها منسوبة أو غير منسوبة لابن مالك.. ومما وجدته من ذلك، قول الشاعر:

كَرَبَ القلبُ من جواه يذوبُ   حين قال الوشاة: هندٌ غضوبُ

فهذا البيت ينسبه كثير من النحويين والمحققين إلى كحْلية اليربوعي، أو كلْحية. وممن نسبه الأزهري في التصريح (١/ ٦٩٠). وكذلك قول الآخر:

بكا للقوة الشَّغْواء جلتُ فلم أكنْ   لأُولَعَ إلا بالكميِّ المقنَّعِ[1]

ومن ذلك قوله:

نَدِمَ الْبُغاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ   والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ

وهذا البيت ينسب إلى محمد بن عيسى التيمي أو غيره، وقد ينازع في ذلك، ولكنّه لا نزاع في أصل البيت، وهو محل الشاهد «ولات ساعة مندم»، وقد استشهد به ابن جرير الطبريّ في تفسيره في أول (سورة ص).

ومن ذلك قول الآخر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ ملغيًا   مقالة لِهبيٍّ إذا الطّيرُ مَرَّتِ

---

(١) شرح الكافية، من إنشادات ثعلب، ورقمه فيها (٤٥١).

ذكر السمين في «الدُّر المصون ٤/ ٦٤٩» أنه استدلّ به الأخفش. ويتبعه ابن عادل في «اللباب ٨/ ١٧٣» والبيت في سبكه قوة بالنسبة إلى ما سواه، ولو أمعنتَ النظر لوجدت غيرها.

القسم الثاني: أبيات عاضدة لشواهد نثرية أو شعرية، أو كليهما فهذه لا مضرة فيها ولا أثر كبيرا فيها، وحينئذ إما تكون من شعره أو شعر غيره، وذكرها ابن مالك على سبيل التمثيل، واللّوم ههنا خفيف. ولذلك عندي أمثلة كثيرة يضيق بها هذا اللحد الضيق.

القسم الثالث: أن يكون في تلك الشواهد أبيات لمسائل قد قال بها من قبله، كمسألة (لا غير) فهذه قال بها طائفة من النحويين قبله منهم المبرّد، والخطب في ذلك هيّن، ولم يأت بجديد، والمسألة ثابتة عن قياس أو سماع، وقد يكون ذلك البيت مما سمع ولم يذكر أو يعرف قائله.

القسم الرابع: أن يكون في تلك الأبيات ما احتج به ابن مالك نصرةً لقول قاله، لم يقل به أحد قبله، ولم يعرف صاحب الشاهد ولم يستشهد من قبله، فهذا يردّ عليه، ولا أعرف له مثالا، بل الظاهر من صنيعه وكلام من بعده أنه يسكت عن ذلك، ويصرّح بأنه لم يجد له شاهدا، وربما خرق الإجماع بقول يقوله، ومذهب يذهب إليه، ويعترف بأنه لم يجد له شاهدا، كما أنه -رحمه الله- له مصادر يجهلها أعلام النحاة من بعده، بما يدل على أنه اطلع على ما لم يطلع عليه غيره.

فقد نقل كلامًا عن ابن أفلح في أنه يقال: أكان بمعنى أصار. فقال أبو حيان معلقًا عليه: «لا أعلم في النُّحاة من يقال له: ابن أفلح»، وربما قال عن المسألة من المسائل: «وهذا لا يصح لأنه غير مسموع»[١].

كما اختار ابن مالك أن يقال: (فسافلًا) قياسًا على (فصاعدًا) فعلّق عليه أبو حيان بقوله: «ولم أرَها لغيره، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة»[٢]. بل إنه يصرّح أحيانًا بأنه لم يظفر بشاهد على ما اختاره، ومن ذلك: إجازته أن يرد اللام إلى (أَخِي) عند الإضافة إلى الياء، فيقال: أَخِيّ، كأَبِيّ، قياسًا عليه، وذكر شاهدًا على (أَبِيّ) ثم قال: «ولم أجد لذلك شاهدًا -أي: (لِأَخِيّ)- لكن أجيزه قياسًا».

ثم إننا نراهم حين يرتابون في بيت من الأبيات يسارعون بالطعن فيه، فهذا بدر الدين وهو ابنُ ابنِ مالك يقول في غير بيت: هذا من صنع النَّحويين، كقوله عن البيت المشهور:

أيها السائلُ عنهمْ وعنِي لستُ مِن قيسٍ ولا قيسُ مِنِي

على أن هذا البيت أقوى وأمتن من كثير من الأبيات التي اتهم فيها ابن مالك، وكذلك ابن هشام قام: لم أعثر على قائله. وهذا أبو حيان يقول في قول الراجز:

---

(١) الهمع (١/ ٥٤٤).

(٢) الهمع (٢/ ٣٣٥).

أكثـرتَ في العـذلِ مُلِحًّـا دائمَـا   لا تُكثـرنْ إني عَسـيتُ صـائمَا

قـال عنـه: «مجهـول، لـم ينسـبه أحـد مـن الشـراح إلـى قائلـه، فسـقط الاحتجاج به» لِمَ لَمْ تقل يا أبا حيان، ويا ابن هشام عن أبيات ابن مالـك إن كانت مجهولة أو مظنونـة الوضـع ما قلتماه هنا؟ أم زاغ البصر عنها وحدها؟

والحاصل: أنني لا أستطيع أن أجزم بشيء في هـذه المسـألة، وأعمـلُ بالبراءة الأصلية القاضيةِ ببراءةِ ابن مالك حتى تثبت إدانته، وأتّهمُ بصري بالقصـر، وبأنـه لـم يـر الهـلال بالبصـر، ولا أسـلّم لمـن قطـع بتدليسـه أو وضعِه؛ لأنَّ حكمه مبني على ظنّ، ولا أتبع الظّن، وقد يكـون للمخـالف ظنّ يصدقه لقرائن اجتمعت عنده قربت من اليقين عنده فيعـذر، لكنه لا يجوز أن يعلن ذلك إلَّا ببرهان ينجيه في الدَّارين، وهذه مسألة تحتاج إلى بحث ومباحثات طويلة، وأنا لم أقرأ البحـوث المكتوبـة في ذلـك، سـوى بحـث فيصـل المنصـور، وهـو آخرهـا، وأرى أنـه قـد تعجّـل في الحكـم، وكان الأولى أن لا يجعل العنوان حاكمًا على الموضوع لما في ذلك مـن استفزاز، وفتح باب للجدل العقيم الـذي رأينـا مثلـه في (المنتـدى)، ولـو تَـرك الباحـث الفاضـل للقـارئ أن يقـرأ ويحكـم بنفسـه لكـان ذلـك أقـوم قيلا، وأقوى قبيلا.

ولأستاذ النحو المعروف (عضو المجمع): أ.د. رياض الخوَّام مقالٌ نفيسٌ في هذا، مصيب في عنوانه وموضوعه. والله من وراء القصد.

(٧٩)

اختلافُ المَصاحف

السائل (...): كنت أقرأ القرآن في أحد المساجد ثم وقع في يدي مصحف فيه كتابة حرف الباء بدون نقطة والقاف بنقطة واحدة، وهناك اختلاف في أحرف أخرى، ولكن ما لفت انتباهي أكثر، وجود آيات برقم تسلسل غير الذي عهدناه ومكتوب على المصحف رواية ورش عن نافع، أفيدوني هل هناك مصاحف بهذا الشكل، وهل هناك مصاحف أخرى مختلفة؟

الفتوى: هنالك اختلاف في رسم الحروف والنقط بين مصاحف المشارقة والمغاربة.. وهذا المصحف الذي قرأتَ فيه من مصاحف المغاربة، وطريقتهم في رسم الفاء بنقطة واحدة من أسفل، والقاف بنقطة واحدة من فوق.. وهنالك اختلاف في أحرف أخرى في غير الإعجام.. وأما اختلاف أرقام الآيات عند المكيين فيختلف عن البصريين، والعدد المدني يختلف عن العدد الشامي، وهكذا.. فمثلًا: الكوفيون والمكيون يرون البسملة آيةً من سورة الفاتحة، ولا يجعلها غيرهم آية، بل يجعلون الآية الأولى من الفاتحة هي: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ويعدّون قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية مستقلة، وما بعدها إلى آخر السورة هو الآية السابعة، ويجعلها الكوفيون والمكيون بعض الآية السابعة من الفاتحة، ولا

يختلف الجميع في أن آيات الفاتحة سبعٌ.. وذلك الاختلاف في عدّ الآي كالاختلاف في القراءات، كلّه يؤخذ به ويقبل، وليس من نوع اختلاف التضاد، ولعلك رأيت أيضًا في مصاحفهم زيادة أو نقصًا، أو حرفا مكان حرف، كالنون والتاء والياء، كقوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] تجدها في مصاحف المغاربة بالياء المضمومة؛ لأن نافعًا قرأها كذلك، وقرأها ابن عامر بالتاء، والباقون -ومنهم حفص- قرأوها بالنون. وكقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] تجدها في مصاحفهم {سَارِعُواْ} من غير واو، ونحو: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس: ١٥]، تراها في مصاحفهم بالفاء مكان الواو. بل ربما سقطت كلمة كاملة مؤلفة من حرفين، ومن ذلك: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [التوبة: ١٠٠] هكذا في جميع المصاحف، وفي مصحف المكيين: {مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}. ومن ذلك: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] قرأها نافع وابن عامر بإسقاط ﴿هُوَ﴾؛ لأنها في مصاحفهم كذلك، ومن ثَمَّ كان الرَّسم أحد الأركان الثلاثة للقراءة الصَّحيحة، فلا يكن في صدرك حرجٌ -أيها السَّائل- ممَّا رأيت، فإنّ القرآن أُنْزل على سبعة أحرف، منها القرَاءات الثابتة عن النَّبيِّ ﷺ.

(٨٠)

قُرَّاءُ المحَافِل

السائل (...): استمعت إلى بعض تلاوات القرآن لعدد من القرَّاء من أمثال القارئ عبد الباسط والمنشاوي.. وغيرهم، فما حكم التلاوة بتلك الطريقة؟ علمًا أنه يصاحبها تكبير وتعليق من الحاضرين لتلك التلاوة.. أفيدوني جزاكم الله خيرًا..

الفتوى: أمر الله عزَّ وجل بترتيل القرآن وتلاوته على مكث وترسّل، وبتحقق ذلك بيان الحروف وإخراجها من مخارجها بصفاتها من غير تكلّف، قال جلَّ شأنه: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء]، أي: لتقرأه على مكث. أو: ﴿فَرَقْنَٰهُ﴾، أي: نزّلناه على مكث مفرَّقًا، ويحتمل أن يكون المعنى: نزلناه على مكث، ولتقرأه على مكث، من باب استعمال المشترك في معنييه، وقال سبحانه: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزَّمل: ٤]، كما في (سورة الفرقان: ٣٢): ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾. فما كان كذلك من القراءة سواء أكان بحدر -أي إسراع- أم بتحقيق -أي تطويل- فهو سائغ.

وشرط ذلك كلّه:

١- أن لا يتجاوز أحكام التجويد حتى يخرج عن حدّ القراءة.

٢- أن لا يعجل به عجلة تمنعه من التدبر والفهم.

٣- أن يراعى النطق الصحيح بالحروف.

وتلاوة كثير من قرّاء المحافل يحصل فيها تجاوز وإفراط في المدود والغنن، والوقف والابتداء.. والمنشاوي من أقلّهم تكلّفًا، وأكثرهم تخشّعا، وأحسنهم أداءً، وأقربهم إلى القلب.. وتلك القراءات التي يحصل فيها التكبير والتعليق والصياح.. كلّها من المحدثات المنكرة التي ابتُدعت في العصور المتأخرة. وإن منهم لفريقا يجعلون أصابعهم في آذانهم، ويلوون ألسنتهم وأشداقهم، وتنتفخ أوداجهم، وإذا جأروا لوّوا رءوسهم.. وترى الناس من حولهم يقومون ويقعدون كأنهم سكارى، ويعبثون أكثر من عبث الجماهير بين يدي المغنّين والمغنّيات.. أولئك هم الغافلون.

ولم يزل العلماء ينهون عنه وينأون عنه، ويعلنون نكيرهم عليه، وأنه مخالف لما يستوجبه المقام من سكينة ووقار وخشوع.

(٨١)

دَوَران الأَرضِ

السَّائل (عبد الرَّحمن): ذكرتَ في كتابك (وجه النَّهار) عند تفسير قوله سبحانه تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]: **أنّ هذه الآية في دوران الأرض، فهل هو موافق لتفسير السَّلف وهل هو موافق لظاهر الآية وسياقها؟**

الفتوى: أبسط لك الجوابَ -يا أخي عبد الرَّحمن- عن هذا السُّؤال الكبير في وجوه:

أحدها: ليس هذا الرَّأي من إبداعاتي وبنات فكري، بل قاله غير واحد من قبلي، ولكني لم أقلّد أحدًا، بل دلَّني التَّأمل إلى القول بذلك، بل إلى اليقين الذي لا ريبَ فيه.

الثاني: اعلم أنه لا يصح عن مفسري الصحابة والتابعين حرف واحد في أن هذه الآية تكون في يوم القيامة، وأنها بمعنى الآيات المشابهة لها، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْجِبَالُ نُسِفَتْ ﴿١٠﴾﴾ [المرسلات]، ونحو: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر]، ولو كان لهم قول في ذلك لضعف يقيني؛ ليقيني بأنه ليس في تفسير السّلف الصالح الصحيح معنى باطل، بل التفسير المأثور عنهم إما أن يكون هو الحق، وإما أن لا يتعارض مع تفسير من بعدهم، ويكون بعضًا مما دلت عليه الآية.

الثالث: أما السّياق فنعم، هو في يوم القيامة، ولكنه لا يمنع في البلاغة أن تأتي جملة معترضة بين جملتين، ويكون للجملة معنى مخالف لما دلت عليه الجملتان، لإيقاظ السامع وتنبيه الغافل، أو للعَود إلى سياق سابق، فإن الله قال قبلها: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [النمل: ٨٦]، ولا يغبْ عن بالك قوله سبحانه: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾﴾ [البقرة]، وهي بين آيات الطلاق ووصية الأزواج. ولو شئنا لقلبنا الاعتراض، وقلنا: إن آية النفخ هي المعترضة بين سياقين متصلين؛ لأن التي قبلها: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾، والتي بعدها: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾.

وأما دلالة الآية على دوران الأرض فمن وجوه:

الأوّل: قوله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ والخطاب بالرّؤية لا يكون إلا في حال إمكان ذلك، وليس في المخاطبين إلى أن تقوم الساعة من تصح منه رؤية دكّ الجبال.

الثاني: قوله: ﴿تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ ونسف الجبال ودكّها وسيرها لا يتفق مع معنى الجمود بوجه من الوجوه.

الثالث: قوله: ﴿وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ وهذا هو الحال الآن، يراها الرائي يظنها جامدة لا تتحرك، وهي تمرّ تبعًا لحركة الأرض وسبحِها في الفلك كما يمرّ السحاب، والسحابُ حين تراكمِه وتكاثفه لا تكاد تدرك حركته.

الرابع: قوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ هذا -وَاللهِ- دليلٌ آخر على مرِّ الجبال وحركتها، وأن ذلك من صنع الله وإحكامه إذ جعلها كذلك، والصنع والإتقان كلاهما أليق بمقام البناء، وذكر الحكمة والقدرة أليق بمقام الإفناء والهدم، والمقام هنا مقام بناء لا هدم.

الخامس: قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ وهو أشبه بالتهديد؛ لأنه إخبار عن علمه بما يفعلون من خير وشر، وهذا في الدنيا، وأما حين تدكُّ الجبال فهم خارجون عن دار التكليف ودائرته.

السادس: قوله في آخر (السورة): ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَتَعْرِفُونَهَا﴾ [النمل: ٩٣] قد يشير إلى هذا المعنى، وقد أرانا فَعرَفْنا.

وثَم دليل سابع خارج هذه السورة، وهو كالنص في المسألة، وهو قوله سبحانه: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يس: ٤٠]، بعد أن ذكر الأرض والليل والنهار والشمس والقمر. ولهذا بسط في موضع آخر. والحمد لله ربِّ العالمين.

(٨٢)

مَجامع اللغة العربية

السَّائل (الدّاني): لماذا لم ينشأ مجمع للغة العربية في السعودية أو في أيِّ دولة من دول الخليج؟

الفتوى: اعلم أيُّها الأخ (الداني)، وليعلم القاصي أيضًا أنّ العناية باللّغة العربية، وخدمتَها، والنهوضَ بها، كلُّ ذلك غيرُ مقصور على إنشاء مجمع هنا وهناك، وكأيِّن من مجمع ليس للعالمين نصيب إلَّا اسمُه، ولا أريد أن أسمّي شيئًا من تلك المجامع النَّائمة، التي كان نومُها غداة إنشائها، وما زالت على فراش المهد، ولكنّي أحيِّي مجمع القاهرة، ودمشق، والعراق، والأردن، فقد كان لها قدمُ صدق، ومقعدُ صدق، ولسانُ صدق، على الترتيب الذي ذكرتُه، وثمَّت مجامع في بلدان أخرى أمضت سنين، لا أريد أن أسمّيَها؛ لأنك ستُدهَش حين تعلم ذلك، وربّما كان أحدها في بلدك، وأنت لا تدري! وسبب تخلّفها أنها أنشئت في عصر الشبكة العنكبوتية، بطريقة المجامع السَّابقة التي وضعت قدمها وذاع صيتها قبل أن تَبْذَعِرَّ هذه الوسائل العجلى، فلا هي اكتسبت جلالَ تلك المجامع، ولا هي سايرت الزَّمان، ولكأنِّي بتلك المجامع أو بعضِها أُسس بنيانُها لإرضاء الغيارى الذين تنادَوا بتشييدها.. وإذا كانت خدمة العربية غيرَ محصورة في إنشاء مجمع، فإن بلادنا (المملكة العربية السُّعودية) هي الأولى في نشر اللّغة

العربية، وحراستها، ونفعِ العالَم، وذلك بمعادلة سهلة ضرورية، تتجلى من خلال نشرها للكلام العربيّ المبين، الذي هو كلامُ اللّه؛ طباعةً، وتلاوةً، وتفسيرًا، ومسابقةً، وكراسيّ، وإذاعةً، وقنواتٍ. ومن خلال العناية بكلام أفصح من نطق بالضّاد.

هذا هو العمل الأوّل الذي لا شيء يسبقه، وهو الذي لا يحسب له الغافلون حسابًا، وذلك هو قدر الله الشرعيّ المرضيّ، الذي بنى مؤسّسُ هذا البلد الطاهر منهجَه على تطبيقه، وأمْرُ الله الشرعيُّ محاطٌ بأمره الكونيّ الضامن لحفظ كلام الله، الضّامن لبقاء اللّسان العربيّ.. وأما الأعمال التي هي من دون ذلك فكثيرة، أحدها: المركز الدولي لخدمة اللّغة العربية الذي أنشأه خادم الحرمين الشريفين، ومنابرُ الأدب في أنديته، ومؤتمرات العربية، ومعاهدُها.

ولكن السؤال الكبير: أين مسؤولية الأفراد الذين حُمّلوا الأمانة ثمّ لم يحملوها، وحَمَلوا أسفار الماجستير وأطاريح الدكتوراه، الذين لم تسفر هممهم إلاّ عن انطراح وخمول وَوَنى، هذا إذا سلِم الجادّون من تطنّزهم وعبثهم؟!

ومن هنا قام مجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية، الفضائيّ انطلاقًا، المكيُّ بناءً وإشراقًا، المتفرّع -بعون الله- آفاقًا، السُّعوديّ -بتوفيق الله- أصلًا وأَعراقًا؛ ليُنذر من كان له قلبٌ، غيورٌ على لغته، وليدفع من كان له

كلب عقور، لينهش به جسد العربية الأغرّ، والله المسؤول أن يكلّلَ العمل بالإخلاص.

(٨٣)

بينَ (إنْ) و(إذَا)

السَّائل (البحيري): ما الفرق بين (إنْ) و(إذ)؟

الفتوى: لعلَّك تعني الفرق بين (إن) و(إذا)؛ لأن الفروق لا تعقد إلَّا بين الألفاظ المتقاربة والحروف المتجاورة، فلا يقال: الفرق بين اللّام والحاء في المخرج كذا وكذا، ولا يذكر الفرق بين الجبال والشّجر، والنار والماء، والقارِ والفضة البيضاء.

وكذلك (إذ) لا تقارب بينها وبين (إن)؛ لأنَّ (إذ) لما مضى من الزمن، و(إن) لما يستقبل، فكان حقيقًا أن يصحّح السؤال؛ ليكون في الفرق بين (إن) و(إذا).

فكل منهما للشرط، ولما يستقبل من الزمان، لكنَّ بينهما فرقًا دقيقا في المعنى، وفرقا ظاهرا في الإعراب، فإنَّ (إذا) ليست من الجوازم، بخلاف (إنْ) فإنها من الأدوات الجازمة، ولكنها من حيث المعنى لا تفيد الجزم ولا تحقق الوقوع، بل تفيد احتمال الوقوع، و(إذا) تفيد تحقق الوقوع، ولهذا أثر في التفسير والأحكام، ولا بدّ لطالب العلم أن يعرفه، فإنّ كثيرا من الخلط الذي يقع في الأحكام، والخطإ الذي يطرأ على الأفهام، سببه إهمال النظر في مثل هذه الدّقائق، ولهذا يورد بعض المشكّكين في كلام الله

إيـرادات لا يجيـب عنهـا إلا مـن فقـُه في اللّغـة، وغـاص في حقائقهـا، كـإيراد بعضهم: إثبات الشـك للنبـي ﷺ فيمـا أنـزل إليـه؛ لأن الله يقـول: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤]، وإثبات تظاهر بعـض أزواج النَّبـيِّ ﷺ عليه في قولـه تعـالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْـهِ﴾ [التحـريم: ٤]، ونحـو ذلـك مـن الآيـات. وكلّها مما يدرك فقيهُ اللّغة رفع الإشكال عنه.

ومن اللّغو في الكلام الذي لا معنى له في لغة العرب: أن يقـول المتكلِّم: إن جاء اللَّيـلُ زرتـك، أو: إن طلـع النّهـارُ رأيتُـك إن شـاء الله؛ لأنّ الليـل آتٍ، والنهار طالع، لا محالة حتى يأتي أمر الله. ولو قال: إن طلعت الشمس فأنـت طالق، وهـو عـالم بمقاصـد الكـلام وأراد اللّغـو، لـم يقـع الطـلاق، وهـو آثـم على اتخاذه آياتِ الله هزُوًا.. ومما يلغز فيـه في التفريـق بيـن (إذا) و(إنْ) قـولُ بعضهم:

سلِّم على شيخ النحاة وقل لـهُ: هـذا سـؤالٌ مـن يُجبْـهُ يَعْظُـمِ
أنا إن شَـككتُ وجـدتموني جازمًا وإذا جَزمـتُ فـإنني لـم أجـزِمِ

وخلاصـته أنَّ (إنْ) تفيـد الشَّـك في المعنـى وتجـزم الفعـل في الإعـراب، و(إذا) تجزم في المعنى ولا تجزم في اللفظ.

وممـا يحسـن بيانـه هنـا ذِكـر الفـرق بيـن (إذا) و(إذ) فـالأولى للمستقبل، والثانية لما مضى، وبه يتبين الفرق بين قول الله تعالى عـن الليـل: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ

﴿٣٣﴾ [المدَّثر]، وقوله في الصُّبح: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴿٣٤﴾﴾ [المدَّثر]، وفي الإشارة ما يغني عن العبارة.

(٨٤)

كَلا.. لا تُطِعْهُ

السَّائل (أبو عمر خالد): كنت أقول في الذكر الذي بعد تكبيرة الإحرام (وتعالى جَدُّك) بفتح الجيم، فقال لي أحدهم: هذا خطأ، والصّواب الكسر.. هل هذا صحيح؟ أفيدونا.

الفتوى: كلَّا، لا تطعه، وإنّما أُتِيَ من جهله بضبط ألفاظ الذكر النبويّة، ومن جهله باللّغة العربية، وعجلته في إنكار مالا يعلم، ركونًا إلى فهمه الفاسِد، واستكباره أن يسأل أهل الذِّكر.. فكن على حذر من كلِّ من لم تثق بعلمه، ولقد مرَّ بي في دهوري من مثل هذا عجائب، أذكرُ لك بعضَها، منها: أنّ رجلًا قال لي -وقد جرى ذِكر (سورة الزُّمَر)-: لا تقل: الزُّمَر، بفتح الميم، بل هي الزُّمُر، فقلتُ له: لكن الذي ورد في (السُّورة) بفتح الميم، قال: وَلَوْ! قلت: كيف و(لَوْ) قال: ولَوْ! ولوَّى رأسه. وقرأتُ في مجلس علم بعضَ سورة الشعراء، فلما بلغتُ قوله تعالى في الآية الثالثة عشرة: ﴿فَأَرۡسِلۡ إِلَىٰ هَٰرُونَ﴾، ردّ عليَّ أحدهم، فقال: إنما هي: {فأرسِلْ إلَيَّ} (بتشديد الياء) يا ابني! فلمّا رأى الجماعةَ صدَّقوني رجع واستغفر.. ونحو هذا كثير، ولكنه يهون أمام قصّة أخرى وقعت بيني وبين أستاذ أجرى لي مقابلة مع أستاذين آخرين فاضلين، فلما عجز عن تغليطي في القرآن أخذ يسألني في القراءات، فقال لي: كيف تقف على كلمة (السَّماء) إذا وقفت

عليها لحمزة؟ قلت: فيها خمسة أوجه وذكرتُها، قال: بل فيها اثنا عشر وجهًا، قلت: لعلَّه التبس عليكَ بما كان مرسومًا على واو نحو ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، قال: لا. وأصرّ وعاند -والعالم لا يعانِد- فقلت: نحتكمُ، وأخذ في اللّجاج والخصومة، وكان هذا عام ١٤١٣هـ، صبيحة يوم من أيامه، فلم يدركني الظُّهر إلَّا وأنا قادمٌ إليهم بورقة مختومة من قسم القراءات بجامعة أم القرى مشتملة على إجابة من الشيخ المقرئ سعيد العبد الله -رحمه الله- يؤيِّد فيها ما قلتُه، وهذه المسألة من البديهيات (ولك أن تقول: البَدَهيات) عند طلبة القراءات، ولكن الرّجل لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري.

وأعطيت الورقة لرئيس اللجنة، وتحاشيتُ أن أجدَ صاحبي؛ لأنه يشقُّ عليَّ إحراجُه واستخذاؤه، وانصرفتُ على أنّ الأمر قد حُسِم، فلم يَرُعْني إلَّا وهو قادمٌ في صبيحة اليوم الثاني بقصيدة، أستغفر الله! بـ(عصيدة) آخر كلِّ بيت منها (لا)، ولم أحفظ منها إلَّا قوله:

ومن يقلْ بخمسةِ أوجهٍ في السَّماءِ

ولم يبق إلَّا أن يقول: «وفُقْتُ بها حِرزَ الأماني فبَسْمِلا» باسمِ الله عليك!

ولقد انتفعت بهذه القصّة على ما فيها من عَنَتٍ وضَيم، ورأيتُ فيها الوجهَ القبيحَ للجهل، ومَقَتُّ فيها صورةَ العناد الشّوهاء، وتداويتُ منها بها.

ولنعد الآن إلى (الجَدّ) في «وتعالى جَدُّك» ومعناه: العظمَة، أو الغِنى، وهو كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]، أي: عظمته وجلاله.

وللجَدّ بفتح الجيم معانٍ أخرى لا يناسب اللّفظ منها في هذا الموضع إلَّا ذلك المعنى، وأمَّا الجِدُّ بالكسر: فضدُّ الهزل، والعجلة، ولا جرمَ أنّ صاحبك قد عجِل في القول بما لم يعلم.

(٨٥)

اِبْتَثَجَحْ

السَّائل (البحيري): على أي أساس رتّبت الحروف الهجائية؟

الفتوى: لا أدري، وسأبحث وأباحث أهل العلم، ولكنّي أدلُّك على ما هو خيرٌ من ذلك، وهو أن لهذه الحروف ثلاثةَ ترتيبات، أحدها: ترتيب هجائيٌّ، وهو الذي تسأل عنه، ويقال له أيضًا: ترتيب معجميّ، وألفبائيّ، وأكثر طلبة المدارس اليوم لا يحفظ هذه الحروف على هذا الترتيب، ولكنهم يحفظون الحروف الإنجليزية ويقولونها من طرف ألسنتهم، ولو علموا ما يفوتهم من فوائد في إهمالهم لحفظها لحفظوها كما يحفظون أسماءهم، فإن كتب المعاجم، والتّراجم، والمعارف، والموسوعات، مرتبة على حروف الهجاء، فإذا كان الطالب لا يعلم أنّ حرف النون في آخر الحروف، والجيم في أوائلها، والضاد في وسطها، فلن يهتديَ إلى موضع اللّفظ الذي يبحث عنه إلاّ بعد لأْي، وهذا أمر شائع، وقد يراعى الترتيب فيه في الحرف الأول والثاني والثالث، فستجد مثلا اسم (ناصر) قبل (نعمان) وهذه قبل (نعيم) وهكذا.

وإليك الحروف مرتبة على حروف المعجم (ا، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، لا، ء، ي). ومن ظرفاء الشناقطة من نظمها في بيت واحد من الرَّجز:

اِبْتَثَجَحْ، خَدَّذَرِ، زَسِ شَصِ ضَطَّظَع، غَفْقِ كَلَمْنِ وَهَيا

وبين علماء اللّغة خلافٌ في الترتيب بين الهاء والواو. وأكثر المعاجم تقدِّم الهاء، وخير لك أن تحفظها كما هي، فهذا البيت أشبه بكلام الجانّ؛ لأنّ ألفاظه فارغة من المعاني، وبه يستدل على أنّ جوهر البلاغة كامن في المعنى.

الثاني: ترتيب أبجديّ (أبجد، هوَّز، حُطِّي، كَلمُن، سَعَفَص، قَرشت، ثَخذ، ضَظغ) وللمغاربة ترتيب مخالف في بحث حروفه.

وإطلاق (الأبجدية) على (المعجميَّة) من الخلط الشائع، والغلط الذائع. وفي القرار الخامس من قرارات مجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية إفاضة يحسن، أو يجب رجوعك إليها في موقع المجمع، أو في مجلته الورقية.

الثالث: ترتيب مخرجيّ، يبدأ بحروف الجوف (ا، و، ي) ثم حروف الحلق الستة (ء، هـ، ع، ح، غ، خ) ثم حروف اللسان الثمانية عشر (ق، ك، ج، ش، ي، ض، ل، ن، ر، ط، د، ت، ص، س، ز، ظ، ذ، ث) ثم حروف الشفتين (الفاء، ثم الباء، والواو، والميم). وأما الغنة: فهي صفة لا حرف، ومخرجها الخيشوم. اللّهم اجعل لنا مخرجًا من كلّ شُوم. وقد فصلتُ ذلك في شرحي لأبياتِ معاني حروفِ المُعجَم.

(٨٦)

السَّنةُ والعامُ

السائل (!): سؤالي اليوم راجيًا ألّا يطول الانتظار هو: قال الله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]. **لماذا فرَّق بين السنة والعام مع أنهما مسمًّى واحد؟ ولكم الشكر سلفًا وجزاكم الله خيرًا.**

الفتوى: الحمد لله.. في ذلك جواب معروف، وهو أنَّ العام والسنة يطلقان على زمن واحد من حيث عدد الشهور.. غير أنّ العرب تستعمل كلمة «العام» إذا كان ذا رخاءٍ ورغد في الحياة وأمن، وتطلقه كذلك في الزمن المستقبل المجهول على سبيل التفاؤل ليكون أيضًا عام رخاء وبُلَهْنيةٍ في العيش.

وأمَّا السنة فإنهم يستعملونها في زمن القحط والمجاعة، بل توسعوا في ذلك حتى سمّوا القحط «سَنَةً» من باب إطلاق المحلّ وإرادة الحالّ.. وعلى هذا إذا تأملت الحالين الذين عاشهما نوح عليه السلام، وهما زمن اللبث في قومه والزمن الآخر وجدت التمييز بلفظ «سنة» في حال الإنذار مناسبًا لذلك المعنى؛ لأنَّ نوحًا لقي من قومه الإيذاء والعناد والصلابة والسخرية والإصرار والاستكبار، وصادف قلوبًا ميتة قاسية لم يؤثر فيها وابل الوحي، ولم تحيَ بالإيمان، فكانت كالأرض الهامدة الميتة التي أصابتها سنة بسبب انقطاع الغيث.. والمدة التي لبثها في قومه: تسعُ مئة

وخمسون سنة.. وأما الخمسون عامًا فلم تكن كذلك.. فقد عاشها نوح عليه السلام مع قومه المؤمنين بعد هلاك الكافرين.. ويمكن أن تكون هذه الخمسون قبل الإنذار، أو بعضُها قبله، وبعضُها بعده.. والله أعلم.

(٨٧)

عودًا إلى خطبة الجُمُعَة

السَّائل (محمد يوسف): هل من البلاغة والسُّنة رفع الصَّوت في خطبة الجمعة والخطيب يتكلم في مكبِّر الصوت؛ وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ كان إذا خطب علا صوته واحمرَّ وجهه، كأنه منذر جيش؟

الفتوى: ليس في هذا سنّة مطلقة، ولا بلاغة مطلقة، ولكنَّ الأمر يعود - في أمر البلاغة- إلى مراعاة ما يطلبه المقام، وما يناسب الكلام، والأصل الغضّ من الصَّوت، فإن احتاج المخاطب إلى رفع الصَّوت؛ لبعده، أو ضعف سمعه، أو زجره، أو إيقاظه، لم يكن رفعه مذمومًا، ذلك بأن الكلام خطاب يخاطَب به من يَسمَع، والغرض إفادته بما يسمعه ويؤثر في وجدانه، فإذا كان الواعظ يعظ عددًا قليلا من الناس ورفع صوته، لم يكن هذا محمودًا، لا في البلاغة ولا في السنة، وليس في السُّنَّة مما هو من البلاغة ما ينافر البلاغة.

والنبيّ ﷺ كان يخاطب الجمع الغفير من الخلق، ويقول: أيّها النّاس، و(النّاس) يشمل الإنس والجن، كما جاء في سورة النَّاس، ومن ثم كان يرفع صوته ﷺ وربّما اشتدّ غضبه غيرة على دين الله، وإشفاقا على أمته، واحمرار الوجه من ذلك.. وانفعالات النبي ﷺ كغضبه من شيء أو كراهته

له، تظهر على وجهه ويعرفها أصحابه، وكيف لا يظهر ذلك على وجهه، وهو الأزهر، وعلى جبينه، وهو الأنور.

ومعلوم أن الانفعال وآثارَه أمور تعود إلى الطبع، ليست موضع اقتداء، وموضع الاقتداء: أن تعلم أنّ النبي ﷺ كان عَدْل السِّيرة، كامل الأوصاف، ولم يك من المتكلفين في شيء، فتجتهد في تحصيل مكارم الأخلاق، أو تحصينها، أو تحسينها، متمثلا سِيرته أمام عينيك، وهذا إنما يكون في الأخلاق لا في الخِلقة، فإنّ الله ذكر ألوان الجبال (البِيض والحمر والسُّود) ثم قال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾ [فاطر: ٢٨]، وأنّى للأسوَدِ أن يحمرَّ وجهه إذا اشتد غضبه؟ وأنّى للأحمر الخالص الحمرة أن يكون كالقمر ليلة البدر. وصفوة الكلام: أنّ الأمر في الوعظ والخطاب مردُّه إلى المخاطب والحال، فما يناسبه هو السّنة التي هي الحكمة، التي يؤتيها الله من يشاء ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

ثم إن الناس طبقات، ومختلفون في العادات، وهم في العلم والاستعداد درجات، وخطاب العالم غير خطاب الجاهل، ومن أحسن ما يصَرِّفه الخطيب في موعظته أن يرفع صوته في مقام دون مقام، ويمزج بين الخطاب الوعظي والعلميّ والأدبيّ، ويكرّر ما يقرِّر، ويصمُت عند الدَّهشة، ويندهش عند الإنكار، ويستفهم ويتعجّب، ويقف في المواضع التي يضمن

له الوقوف فيها الإمساك على قلوب المخاطبين وعقولهم، كيلا تِفِرَّ من بين يديه، ويبقوا أمامه أجسادًا بلا أرواح.

(٨٨)

حروف العربية

السائل (فرقان محمد): ذكرتم -حفظكم الله- في فتوى سابقة عدد الحروف العربية.. هل يمكن أن تكون الحروف الهجائية أكثر من ذلك؟

الفتوى: هذا غير ممكن إلا أن يكون بإشراب حرف حرفًا آخر، كالصّاد التي ينطق بها حمزة حين يُشمّها صوت الزاي في (الصراط)، و(أصدق).

ويروى أنّ شيخَ المعرَّةِ أبا العلاء قال: لم يسكتني إلّا غلام لقيني فسألني: ألستَ القائل:

وإنّي وإنْ كنتُ الأخيرَ زمانُه ... لآتٍ بما لمْ تَستطِعْه الأَوائلُ؟

قلت: بلى، قال: فإن حروف الهجاء ثمانية وعشرون حرفًا، فزدْ عليها حرفًا، فلم أدرِ ما أقول، أو قال كلاما هذا معناه.

والسّرُّ في ذلك أنّ مواضعَ النّطق اللسانُ والشفتان والهواء الداخل في الفم والحلق والخيشوم، وما من صوت يكون في هذه المواضع إلّا له حرف أو صفة، وأعني بالصفة الغنّة التي تخرج من الخيشوم، وتُذكر الغنة في مخارج الحروف وإن لم تكن حرفًا لأنها أشبهت الحروف في حصولها على حيِّز مستقل، فصارت بمنزلة من قيل فيه: هم القوم لا يشقى بهم جليسهم، فإذا قيل: مخارج الحروف كذا وكذا، وعددنا فيها الغنّة، لم

نحتج إلى أن نقول: مخارج الحروف والصفة، وإن كانت الغنة صفة، ومن قال: هؤلاءِ عشرون رجلا قُبِلَ كلامه إذا كانوا تسعة عشر رجلًا وطفلًا.

والقصد: أن زيادة صوت من الأصوات التي يقبلها الذوق غير ممكن في اللّسانِ العربي الذي مضى عليهِ آلاف السنين، وتكلم به أفصح من نطق بالضاد.

وما من صوت يكون من الإنسان أو من غيره، سواء كان في مواضع تلك الحروف أم كانَ حدوثه من مكان آخر من جسد الإنسان، إلّا وحُكِي ببعض هذه الحروف، كالقَرْقرة والغَرْغرة والطَّقطقة، وكلام النحاة في أسماء الأصوات معروف، وليس فيها شيء زائد عن الحروف الثمانية والعشرين، فإن زعم أنه يقدر على الزيادة فلن تخلوَ زيادته من واحد من أمرين، أوّلها: أن تكون الزيادة مجرّد صوت معلّق لا موضوع له، وليس بحرف من حروف الجوف، ويكون حينئذ أشبه بصوت الحيوانات.

الثاني: أن يكون الحرف المزعوم زيادتُه حرفًا من الحروف الثمانية والعشرين، ولم تكن الزيادة إلا في صفة من صفاته، كالتفخيم والترقيق، كالنطق بالباء مفخَّمة، أو بالفاء، أو الواو، فلو قدِّر أنّ في بعض العرب من يفخمها أو يفخم شيئا لم يسغ لأحد أن يحدث لها اسمًا جديدًا، ويكفي في ذلك أن يلمح إلى الحرف بصفته، كما نقول: الرَّاء المفخمة والرَّاء المرققة، ولا يسوغ لنا أن نسمّي الرَّاء المرققة بالرَّيْء؛ لأن بعض العرب يرقِّقها، ولو

فتح هذا الباب لأحدثنا خمسين حرفًا أو أكثر دون تزيّد ولا مبالغة، والله المستعان.

(٨٩)

آثارُ الألفاظ

السائل (فيصل الحميد): ذكرت في (خاطراتك) في فصل القرعبلانة: «خداع الألفاظ»، وكأنَّك تشير إلى ذمِّه -على حدِّ فهمي-، ولكنِّي ما زلتُ أعجب من حديث ابن عباس المتفق عليه، وفيه: أنَّ مَن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة (كاملة)، ومن همَّ بسيئة فعملها كتبت عليه سيئة (واحدة)، مع أنَّ الحسنة واحدة، والسّيئة كاملة. فنستطيع أن ندخل هذا التصرف (أو ما أسميته خداع الألفاظ) في باب البلاغة وحسن المنطق.

الفتوى: قد يكون ما عجبتَ منه من هذا الباب، ولا أسمِّيه حينئذ «خداع الألفاظ»، وأظنّ أن الحسنة سمّيت (كاملة) خشية أن يُظنّ أنها حسنة دون الحسنة التي تكون عن عَمل، وسميت السَّيئة (واحدة) لبيان أنَّها غير مضاعَفة، وأثر الألفاظ أو خداعها عريض واسع عميق، فمن الألفاظ ما يُوهَم أنّه حسن وهو قبيح، ومنها ما يُظَن أنه قبيح وهو حسن، كلفظ «السُّرسور» يطلق على العالم الدّخال في الأمور والمخلص من الأصحاب، ولا يُطلق على معنى قبيح، وربّما تنوسي أصل الكلمة واستعملت على غير المعنى الحسن، كـ(جرثومة) تطلق في اللّغة العربية على الأصل والأَرومة، ويستعملها النَّاس اليوم فيما هو معلوم، وكـ(الاقتراف) غلب إطلاقه على كسب الذنب، وهو لفظ محايد، يطلق على

اكتساب الحسنة والسيئة، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾ [الشورى: ٢٣].

ومنها ما يُظَن أنه كبير الجِرم، ضخم الجثة، كـ(القرعبلانة) اسمًا لدُوَيْبَّة صغيرة، عدد أحرفه ثمانية، و(الشمس) -على جلالة قدرها- لا تتألف إلا من ثلاثة أحرف.

ومنها: ألفاظ حَسنة توضع في غير موضعها تحسينا أو تزويرا، كتسمية الأسود بـ(القَمر)، وتسمية من لا يصلّي (عَفيفَ الجبهة).

وفي لغة التجار اليوم ألوان كثيرة من ذلك، كقولهم في الإعلان عن بعض السلع: (لا يقاوَم) وعن إطارات السيارات (اشتكى منها الإسفلت)، ويضعون قيمة للسلعة دون المئة أو الألف، فيكتبون عليها (٩٩) يكسرون بها هيبة المئة، وقد تكون قيمتها دون ذلك، ولكن هذا العدد يوهم الذهن حتمًا أنّ التاجر نقص من قيمتها، وربّما أوهمك أن حيلته مكشوفة، وأن السلعة بمئة، وتأمَن من أنه زاد عليك، وتكون قيمة السلعة في الأصل تسعين، لا مئة.

ومن أنواع ذلك التشبيه، كتشبيه الأسود بالمسك، وكان أبو الطيّب المتنبي يكني كافورًا بأبي المسك إذا أراد مدحه.

ومن أمثلة التشويه في التشبيه: تسمية المجدور (من أصابه الجُدَرِيّ) بسلحة جامدَة قد نقرتها الدّيكة.. والأمثلة كثيرة، وكتبتُ في خداع الألفاظ

وما في معناه رسالة لطيفة أريد إتمامَها فيحول دونها انصرافي إلى تصانيف أولى، أستعين في إتمامها بالمولى.

(٩٠)

أفضلُ الطرقِ لتثبيت القرآن

السَّائل (العلكمي): أسألكم -فضيلة الشيخ- عن أفضل الطرق لترسيخ القرآن؛ لأنني حفظته بعد الثَّلاثين وأعاني من تفلته.

الفتوى: القرآن الكريم سهل حفظه، سهل نسيانه، قال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر]، أي: للقراءة والحفظ والفهم، وثبت في «الصَّحيح»: عن النَّبيِّ ﷺ قوله: «تعاهدوا القرآن، فوالذي نفسي بيده لهو أشد تفلّتًا من صدور الرِّجال من الإبل في عُقلها»، ولعلّ من حكمة سرعة تفلّته أن لا يركن الناس إلى حفظهم، فيقل رجوعُهم إليه وتردادُهم له.

وقد قلتَ: إنك حفظته في الكبر، وحفظُ الكِبر أكبر تفلُّتًا، ولا شيء لتثبيت المحفوظ -أيِّ محفوظ- كالتَّكرار، فعليك بالتَّكرار. وممَّا يزيد التَّثبيت أن تقرأه مرتَّلًا، ويزيده قوَّةً عرضُه على حافظ، ثم صلاتُك به وحدك، ثم صلاتك به إمامًا.. والسَّماع أيضًا وسيلة من وسائل التَّثبيت، لاسيّما إذا كانت الحافظة السمعيَّة لديك أقوى، ولا تثق بقول مَن يزعم أنّ معرفة تفسير الآيات ينفع في تثبيتها وحفظها، فإنّ القرآن لا يرسخ بمعرفة معانيه؛ لأنه لا يُقرأ بالمعنى، ولأنَّه متشابه، ومعانيه واسعة، فلا يصلح معه سوى الحفظ المبنيّ على التَّرداد وما تقدم من وسائل التَّثبيت التي ذكرتها

آنفًا. نعم، قد ينفع ذلك في سرعة الحفظ، ولكنه عند المراجعة سيذهب ذِهنك إلى المعاني فيختل عندك ميزان الحفظ.

ولا تثق أيضًا بنصيحة من يرشدك إلى حفظ منظومة من منظومات المتشابه، كنظم السَّخاوي، أو الشَّنقيطي أو غيرهما، فلن تجني من هذه النَّصيحة إلَّا التَّعب والنَّصب، وما أدري أيأثم من ينظم في ذلك أو يحفظه أم يؤجر؟ هذا جهد باطل، ولو صرف الحافظ جهده في حفظ آي القرآن وضبط متشابهه؛ لكان خيرًا له وأقوَم، بدل أن يشتت ذِهنه، ويفرّق همه، فهذا كمن يحفظ مع ألفية ابن مالك ألفية أخرى لضبط أبياتها وحفظ متشابهها، ومن آفة ذلك: أنَّ القارئ يقرأ القرآن بلسانه وذهنُه غادٍ ورائحٌ بين القرآن وبين النَّظم، وقد بسطتُ الكلام عن وسائل الحفظ والتثبيت في كتاب «تحزيب القرآن» فاستعن به، واقرأه -أعني كتاب الله- آناء الليل وآناء النهار، وأسأل الله أن يحفظ حفظك، والله خيرٌ حافظًا وهو أرحم الرَّاحمين.

(٩١)

لطائفُ من القرآن

السائلة (سارة): ما الآية التي جمعت حروف الهجاء كلَّها، فقد سمعت أنَّ هذا موجود، وقد قرأتُ آية الدَّين التي هي أطول آية، ووجدت أنَّها خلتْ من حرفي الظاء والغين.

الفتوى: آية الدَّين جمعت حروفَ الهجاء كلَّها إلَّا الظَّاء، أمَّا الغين فهي فيها، في قوله: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا﴾ وفي القرآن آيتان، كلٌّ منهما اجتمع فيها حروف الهجاء؛ الأولى: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، والثانية: آخر آية في سُورة الفتح: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

وهذه المسألة وأمثالها من مُلَح العلم ولطائفه، ومسائلُ العلم منها ما له ثمرة، تكون في حكم شرعي، أو حكمة تزكو بها النفس، أو زيادةُ إيمان يُقوي اليقين؛ ومنها مسائل لا فائدة فيها إلا إفراحُ النفس بمعرفة مالم يكن معلوما لها من قبل، وأهل العلم يفرحون بذلك، وأصحاب الفضول العلميّ أشدُّ فرحًا.. ومن اللطائف المشابهة لما سألت عنه ما كنا نتساءل به أيام تدارس القرآن في الصِّغر، عن سورة خلت من حرف الفاء، وهي سورة الفاتحة، وسورةٍ خلت من حرف الميم، وهي سورة الكوثر، وسورة ليس فيها راء، وهي سورة الإخلاص، وثلاثِ سور

متواليات تبلغ نصف جزء، ليس في أيٍّ منها لفظ الجلالة، وهي القمر والرحمن والواقعة، وثلاثِ سور كلُّ آياتها مختومة بالراء، وهي القمر والعصر والكوثر، وآيةٍ تكرر فيها لفظ الجلالة سبعَ مرَّاتٍ، وهي آخر آية في سورة المزَّمّل، وموضعٍ في القرآن جاء فيه لفظ الجلالة مرتين متجاورتين بلا فاصل، وهو في الآية الرابعة والعشرين بعد المئة من سورة الأنعام، وسورةٍ من سور القرآن لا تخلو آية من آياتها من لفظ الجلالة مرّة أو أكثر، وسورةٍ في القرآن من أوساط المفصَّل اجتمع فيها أحد عشر قَسَمًا متواليًا، وهي سورة الشمس، وحزبٍ في القرآن، عدد سوره ثمان وعشرون سورة، وهو الحزب السّتون، وأربعِ كلمات متواليات فيها عشرُ ميمات، وهي قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ﴾ [هود: ٤٨]، والحرف المشدَّد فيها بحرفين، وعن سورةٍ افتُتحت باسم من أسماء الله، وهي (سورة الرَّحمن)، وسورة خُتمت بلفظ الجلالة، وهي (سورة الانفطار)، قال سبحانه: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾.

هذا جوابُ ما سألتِ عنه، وما زاد فهو نافلة.

(٩٢)

آياتُ الشفاء السِّت!

السائل (عقيل): قرأت في بعض كتب الطب النبوي: أن في القرآن ستَّ آيات ذكر فيها الشفاء، من قرأها برئ بإذن الله، هل هذا صحيح؟

الفتوى: القرآن كلّه شفاءٌ لما في الصدور من أمراض الكفر والنفاق والزندقة والإلحاد، وكذلك أمراضُ الحسد والغل والحقد والشح وسوء الظن، وأمراض الهم والغم والحزن، ولا يعالج القرآنُ ما في القلوب من أمراض إلَّا إذا كان القلبُ قابلًا للمعالجة، وإلَّا فلن تزيدها آيات القرآن إلَّا رجسًا على رجسها ومرضًا على مرضها، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ لأنهم محجوبون عن أنوار القرآن وهدايته، كما أنّ الصّلاة لا تعين إلَّا من أقبل عليها وشرح لها صدره، وكم من مصلٍّ لا تكون الصلاة قرّة عينه، ولا تزيده إلَّا همًّا وغمًّا؛ لأنه أفقدها رُوحها وحجب عنها نورها ويُوحَها، وجعلها محلًّا للذُّهول وهمّ الدّنيا، ولم تكن إلَّا قيامًا وقعودًا وانتقالًا.. والآيات السِّتُّ التي أشرت إليها في سؤالك، هي قوله تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤]، وقوله: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، وقوله: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، وقوله، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا

مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ [الشعراء]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فُصِّلَت: ٤٤]، ولم يرد حديث ولا أثر صحيح ولا ضعيف في تعيينها؛ والفضائلُ لا تثبت إلَّا بالشرع، وهذه الآيات ليست في سياق الدّعاء، بل في سياق الإخبار بأنّ القرآن شفاء لما في الصدور، أو أنه هو الشافي وحده، وأنه جعل في العسل شفاءً للنّاس، ولا يصح للعاقل أن يترك ما أخبر الله به من التداوي بالعسل الذي جعل فيه شفاءً، ويكتفي بقراءة قوله سبحانه: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾، هذا خبال وعِوج. وقد كان لبعض المتقدمين كلام في بعض آي القرآن والتداوي بها، ويجعلها من المجرَّبات، ولابن القيم في كتاب «الطبّ النبوي» توسُّع لا يُوافَق عليه، حيث ذكَر آيات متفرقة لطائفة من الأمراض، منها قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾﴾ [الانشقاق] لتعسُّر الولادة. وأما ما كان في القرآن من الدعاء كدعاء أيوب، ودعاء زكريا، فهذا من خير الأدعية، التي يستجاب لها، سواء قال ذلك مرّة أم عشرا أم أربعين أو أكثر، والإلحاح أرجى للقبول، ومن جعل لذلك حدّا معينًا فهو غالط، والله أعلم.

(٩٣)

المفسِّرُ.. والقِراءاتُ

السَّائل (محسِن): هل يشترط في المفسِّر أن يكون جامعًا للقراءات؟

الفتوى: التفسير: علم باللّغة، وعلم بالأثر، وتدبُّر.

والإحاطة باللّغة متعذرة، ومعرفة الآثار المنقولة كلها عَسِرٌ، والتدَبّر لا حدود له، وهو بحسب ما يفتح الله به على المتدَبِّر.

وهذه المقدِّمة تفضي إلى نتيجة واحدة، هي أنه ليس في الأمّة مفسِّر مهْما بلغت ملكاتُه يستطيع أن يجمع معاني القرآن وما تحتمله ألفاظه وجمله من وجوه، وأولى التفاسير بالصّواب تفاسيرُ السَّلف من حيث الجملة.. وما من مفسِّرٍ متقدم أو متأخر إلا وقف عند آية أو كلمة أو أكثر منهما حَيرانَ، حتى يعود إلى تفسير من سبقه، أو إلى كلام العرب، أو النظرِ الطويل فيما أشكل عليه؛ لأن القرآن حمّال أوجه، ولأنه لا تنقضي عجائبه، ولأن معانيَه تتجدد وتتعدد، وفيه من المعاني ما تظهره العصور المتلاحقة، وقد ذكرتُ لهذا شواهد في فتاوى سابقة.

والشرط الأول الذي يجب أن يكون في المفسّر: هو العلم باللّغة العربية، معانيَ، ودلالاتٍ، ونحوًا وبيانًا، وتحصيلُ هذا يكون بمعرفة قوانين النحو أوّلا، ثم التمرّس على كلام العرب شعره ونثره، والناس يتفاوتون في ذلك

بحسب تحصيلهم وتفاوت ملكاتهم، والقراءاتُ جزء من تلك المعرفة وذلك التحصيل.

وهناك من القراءات التّفسيرية ما لا يستقيم الحكم الشرعي إلّا بها، كقراءة: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ [من أمٍّ]﴾ [النساء: ١٢] وهي قراءة شاذّة، من القراءات التفسيريّة، ولولا هذه القراءة لكان للأخ الشَّقيق أو الأخ من الأب السُّدس أيضًا، ومثل هذا يكثر في القراءات التفسيرية التي تعدّ من الشَّواذ؛ لأنها خارجة عن رسم المصحف العثماني، والقراء يهملون هذه القراءات المعينة على التفسير، ويظنون أنّ حفظ القراءات السَّبع أو العشر كافٍ في ذلك، مع أن القراءات المتواترة التي لها أثر في المعاني والأحكام لا تبلغ عدد القراءات الشاذة، والفروقُ التي بينها هي في جمهورها من الفروق الدقيقة.

والحاصل أنّ تحصيل القراءات ليس شرطًا في المفسِّر، ولكن الاطّلاع على ما نُقل من القراءات في الآية عند تحقيق معنى من المعاني أو حكم من الأحكام في بحث أو فتوى أمر لابدَّ منه، ولو جعلناه شرطًا مطلقًا، وجمعناه إلى الشروط الأخرى التي يذكرها بعضهم في المفسر، لحجَّرْنا واسعًا، وهذا منافٍ منافرٌ لما جاء في القرآن من الأمر بالتدبّر والحث عليه، ويكون ذلك تكليفا بالمحال، ولا نرى التكليف بالمحال في كل الأحوال.

(٩٤)

حاجتُنا إلى الأدب

السائل (تميم): أطلب منكم -فضيلة الشيخ- أن ترشدوني لبعض كتب الأدب... ولكم الشكر.

الفتوى: ذكرت في سؤالك أنك طالب في الشريعة، وفي طلبك ما يشهد لوعيك، ولطف تدبيرك، وإدراكك بحاجة طالب العلم إلى الأدب.

فإنّ حاجة عالم الشَّريعة إلى الأدب كحاجة البيت إلى الطلاء والزّينة، وحاجة الجالس في رياض الشجر إلى نسيم عليل يعطره بأنفاس الرياح، ويحمل له عبق الرياحين، وعبير الأزهار.. ولن تجد عالما رُزق حسن التأليف وجمال التعبير إلّا وهو متضلع من عباب الأدب، أو طاعم منه أو ذائق، فمنهم المقل ومنهم المكثر، ولن تجد عالما فقيها أو غير فقيه إلا قال الشعر أو استشهد به أو طرب له واهتزت مشاعره كما قال من قال ذلك من أهل العلم، وما لطالب العلم ألّا يحتاج إلى الأدب شعره ونثره، وقد جعل الله في القلوب مواضع لا يحركها إلا حسن البيان، وحلو الكلام، وحلال السِّحر، من جيّد الشعر، ألم تر - يا تميم - إلى العليم الحكيم.. كيف نزّه نبيّه عن تعلم الشعر، فقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩]؟ لما للشعر من أخذات للقلوب، واستيلاءٍ على الألباب، وخطفة للأذهان.. وتأمَّلْ في المصنفين من العلماء كابن حزم، وابن خلدون، وابن كثير، وابن تيمية، وابن الجوزي، وابن القيم، وابن حجر، وابن الوزير، وغيرهم، على تفاوت فيهم،

وانظر في لطف بيانهم، وحسن استشهادهم بمنثور الأدب ومنظوم النثر، ولبعض هؤلاء دواوين شعر مجموعة.

ولو كان للأدب جسد لوضع في مقام أمين، في مكان عالٍ. وكم له من فضل عليَّ وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

وأجيبك إلى طلِبتك إجابة جامعة فاذَّة، اقرأ كلّ ما يروق لك من كتب النثر والشعر، وروّض نفسك على التذوق وحسن الاختيار، فإن لترويض النفوس ما يزرع فيها ملَكة اختيار، لا تقع بصاحبها إلّا على مواطن الحسن والجمال، غير أنّ للأدب شرطًا آخر هو تعلُّم النحو، والأدبُ بلا نحو خبال ووبال؛ ولهذا قال ابن خلدون: كتب الأدب أربعة (البيان والتبيين للجاحظ، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والكامل للمبرِّد، والنوادر لأبي علي القالي). وإنما وضع كتاب «أدب الكاتب» لأنه يشرح قواعد الرَّسم والكتابة، وفي «الكامل» ما يثبت بعض قواعد اللّغة، وأنا أرشدك إلى كتب الجاحظ، فهي كما قال ابن العميد، تزيد في العقل والأدب، وللجاحظ أسلوب آسِر، وفي كتب الغابِرين من أدباء زماننا ما ينفع ويفيد، ككتب المنفلوطي، وزكي مبارك، وطه حسين، والمازني، ومصطفى الرافعي، والزيّات، وعلي الطنطاوي، وغيرهم. وعليك بحفظ قدر من الشعر تنتقيه وفق ما تستطيبه نفسك ويميل إليه قلبك، والله يكلأُك.

(٩٥)

قِراءَةُ العَدَدِ

السَّائل (رضوان علاء الدين توركو): السَّلام عليكم ورحمة الله.

أَقرأ: عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين. أي الكلمة (عام) مضافة. وأقرأ: العام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعون. أي الكلمة (العام) منعوتة. وأقرأ أن العدد يمكن أن يقرأ من اليمين أو من اليسار: ١٢٣٥ طالب: ألف ومائتان وخمسة وثلاثون طالبا. أو خمسة وثلاثون ومائتان وألف طالب. أي ذلك صحيح؟

سؤال آخر: أنقولُ: عُمُرا أحمدَ ومحمدٍ خمسَةٌ (منونة دون إضافة) وستة أعوام، أم خمسةُ (مضافة) وستة أعوام.

جزاكم الله خيرًا، ودمتم عونا وذخرا لخدمة الله ودينه.

الفتوى: ما قرأته وتقرأه صحيح، فإنَّ العام واليوم والشَّهر كلَّها تعرَّف وتنكر، وإذا نكرت أضفته إلى العدد، وإذا عرّفت جعلت العدد بدلًا، فتقول في التَّنكير، ولد فلان عام ألفٍ وتسعمئةٍ وخمسةٍ وتسعين. وتقول: العامُ ألفٌ وتسعمئةٍ وخمسةٌ وتسعون مولدُ فلان. ولا تحتاج إلى تعريف العدد حينئذ لأنه بجملته عَلَم على تاريخه.

ولك -كما ذكرت- في قراءة العدد وجهان:

أحدهما: أن تبدأ بالأقل، فتقول: خمسة وثلاثون ومئتان وألف طالب. بتمييز واحد، وهو الأخصر، ولك أن تميز كل واحد، لا سيما إن حصل اختلاف في التمييز بين الجر والنصْب فتقول: خمسة وثلاثون طالبا، ومئتا طالب، وألف طالب.

الثاني: أن تقول: ألف ومئتان وخمسة وثلاثون طالبا، فتبدأ بالأكثر، ولك أن تقول على وجه البسط في بيان التمييز: ألف طالب، ومئتا طالبٍ، وخمسة وثلاثون طالبًا، ويجوز أن تجمع الأعداد التي يكون تمييزها واحدا، فتقول: ألف ومئتا طالب، وخمسة وثلاثون طالبًا. وفي الأعداد وتمييزها من التخفيف ما يشهد بسعة اللّغة، وأن المشقة فيها جالبة للتيسير، ومن أنواع التخفيف فيها أنه يجوز تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة بالجمع والإفراد، وإن كان الأفصح والأشهر هو الجمع، فتقول: خمسة آلاف، ولك أن تقول خمسة ألفٍ.

وأمّا سؤالك الآخر: عُمُرا أحمد ومحمد.. الخ فإنه يجوز لك أن تقول عُمُرا أحمد ومحمد خمسةٌ وستةٌ أعوامٌ، بتنوينهما أو بتنوين أحدهما، أو بترك التنوين في كلٍّ منهما، وإذا نُون العدد المتبوع بأعوام رفعت (أعوام) على البدلية. ولك أيضًا: أن لا تثنّيَ لفظ (عُمُرا).

وبالله التوفيق.

(٩٦)

لا تَقُلْ: اشتاقتْ لكَ العافِية

السائل (إحسان): السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أسعد الله أوقاتكم بكل خير.

أرجو من الأفاضل التكرم بالإجابة عن سؤالي: هل يصح قول: «اشتاقت لك العافية»، أو: «تشتاق لك العافية»، ردًّا على من يقول: «اشتقنا لك»؟ وجزاكم الله خيرًا.

الفتوى: هذه الجملة جملة طلبية يراد بها الدعاء، وإن كانت في صورة خبر، وهي أشبه بالدعاء على المخاطب من الدعاء له، وليست من الألفاظ المأثورة، بل من العبارات المشتهرة على ألسنة العوامّ، يريدون بها الخير والدعاء، وقد تخرّج بتكلّف على مخارج حسنة بوجوه من المجاز، ولكن لا حاجة إلى تكلّف التأويل والتخريج لعبارة قد يكون قائلها الذي قالها أول مرّة قالها عن غفلة، والمرء إذا دعا وأخطأ في قصده؛ لغفلته أو ضعف فهمه، أو ضعفه في الإعراب، لا يؤاخذ بما قال، والعبرة بما قصده ونواه، ويروى عن الإمام الشافعي: أن امرأة عادته في مرضٍ أصابه (وكان رحمه الله مِمراضًا) فقالت له: الله يُشفيك، بضم الياء، قال: اللّهم بقلبها لا بلسانها؛ لأن (يُشفي) مضارع (أشفى) والهمزة للإزالة؛ فيئول معناه إلى: أزال الله الشفاء عن جسدك، ولم تقصده المرأة، بل هناك ما هو أكبر من ذلك، وهو ما جاء في

خبر ذلك الرّجل الذي ضلت به راحلته وعليها زاده ومتاعه، فلما يئس منها أوى إلى ظل شجرة وقد بلغ منه الجهد مبلغًا، فلما أفاق ورأى راحلته، قال: اللّهم أنت عبدي وأنا ربك، فلم يؤاخذه الله بما قال، بل حُسب ذلك له؛ لأن خطأه كان عن فرح بنعمة الله، وعن اغتباط وشكر رفرفا على وجدانه فغاب عنه قيد الفكر، ولو قالها عامدًا لكان أكفر الكافرين.

ولنعد -الآن- إلى العبارة المسؤول عنها (اشتاقت لك العافية) ووجه الاعتراض عليها، أن الشوق إنما يكون إلى غائب، فإذا قالها قائل لمن كان معافًى من العلل والبلاء صارت كالدعاء عليه بأن يبعدها الله عنه لتشتاق إليه، ولعل أوّل من قالها قالها لمريض، فتنوسي أصل الإطلاق وتوسع الناس فيها فأطلقوها على السقيم والصحيح، والشوق كما جاء في معاجم اللغة: نِزاع الشيء إلى الشيء وحركة الهوى، ويقال في اللّغة: اشتاقه واشتاق إليه، وسئل بعضهم: ما دليل الشوق؟ قال: الطلب.. وأما العافية: فهي السّلامة من العلل والبلاء، وفي كتاب «الفروق» لأبي هلال العسكري: «الفرق بين الصّحة والعافية: أنَّ الصِّحة أعمُّ من العافية»، وجعل العافية في مقابل المرض، وجعل الصحة في مقابل المرض وغيره، فيقال: قول صحيح، وبدن صحيح. هكذا قال، وما أظنه أصاب الصّواب فيما قال، والأظهر أنّ بين الصّحة والعافية عموما وخصوصا وجهيّين، فيلتقيان في البدن فيقال: بدن صحيح

معافى، ثم ينفرد كل منهما بوجوه، فإن العافية تقابل المرض وغيره، والصحة في البدن وغيره، وكتاب «الفروق» غير محرّر، ولهذا يقع فيه هذا وأمثاله.

والحاصل: أن قولهم: اشتاقت لك العافية، قول يجب اجتنابه، ومن أحسن ما يقوله بعض الناس مكان هذا لمن أخبر عن شوقه: اشتاقت لك الجنة.. جعلنا الله جميعا من أصحابها.

(٩٧)

﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾

السائل (مراد): قرأت في كتب التفسير أن التعبير بالفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ لتحقق الوقوع، والذي أفهمه أنه لتقريب الوقوع؛ لأنه قال بعد ذلك: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. أرجو البيان والإفادة، حفظكم الله.

الفتوى: المعنيان مقترنان هنا، إذا كان المراد بـ ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: القيامة، وهو الأظهر، وقيل: المراد: أتى دين الله واستقرت أحكامه، والكلام حينئذ ماضٍ على ما يقتضيه الظاهر، ومعنى: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ لا تستعجلوه في التكذيب، ومن المفسرين من قال: المراد بـ ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: النصر على الكفّار، وقيل: عذاب الكفار في الدنيا بالبلايا والرّزايا.. والتعبير بالماضي فيما لم يقع مما سيقع شائع ذائع على ألسنة الخاصّة والعامّة، فيقولون: أدركك العدوّ، وجاء المطر، والمراد في هذا التقريب، والتقريبُ يفيد تحقق الوقوع، ومن عبارات العلماء في نحو هذا قولهم: قال أبو عبدالله، وقال أبو محمد... ثم يذكر بعد ذلك ما يريد قوله.

والأذهان تستقبله بلا اختلاج ولا استغراب، فما فهمتَه أنت صحيح لا يناكدُ معنى تحقق الوقوع، وهو في القرآن كثير، كقوله سبحانه: ﴿وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَا ظَلَمُواْ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [النمل]، وأكثر ما وقع من ذلك ما جاء في

(سورة الزمر) في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾﴾، ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾، ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّۦنَ﴾، ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم﴾، ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾، ﴿فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾، ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾، ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾، ﴿قِيلَ ٱدْخُلُوٓا۟﴾، ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾، ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾، ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾، ﴿طِبْتُمْ﴾، ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿صَدَقَنَا﴾، ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ﴾، ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم﴾، ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

فهذه أربعة وعشرون فعلًا ماضيًا في أمور من المستقبل، ولكن قد تدخل من وجه آخر في معنى آخر، وهي حكاية ذلك المستقبل، مثلما يحدثك أحد الناس عن شيء سيقع ويصوره لك كأنك تشاهده، وينقل لك صورة ما يحدث، فيقول لك: حصل كذا، ووقع كذا، وقال فلان لفلان كذا، والأمثلة على ذلك كثيرة.. ولعلّنا بلغنا مُرادَك، يا مُراد!

(٩٨)

الحمدُ لله

السَّائل (شعيب الهوسة): أرجو توضيح الرّأي الشرعي واللغوي في الفرق بين (الحمد لله) و(اللهم لك الحمد)، حيث إني اختلفت مع أحد الإخوة، فقلتُ له: إنَّ في الأولى شكرًا، وفي الثَّانية ثناءً. فهل أنا مصيب؟

الفتوى: (الحمد لله) جملة خبرية، والحمد: هو الوصف بالجميل على الجميل، أو على الجميل وغيره، فالله وحده هو الذي يحمد على كلّ حال؛ لأنه حكيم عليم، ولطيف خبير، فيكون في الأقدار ما ظاهره الشّر، والخير كامنٌ فيه، ولئن كنتَ قد اختلفتَ أنت وصاحبك في أيّ الجملتين أفضل، إنّكما إذن لمن المتدبّرين، فإنَّ في الفرق بينهما دِقّةً، وإنَّ للنَّظر فيهما ميدانًا فسيحًا، ويزداد الفرق دِقّة إذا كانت الجملتان (الحمد لله، ولله الحمد) وهما جملتان خبريتان. وجوهرُ الخلاف بينكما هو في تسمية إحداهما ثناءً، والأخرى شكرًا، كما جاء في ذيل السُّؤال، وغيرُ خاف على طالب العلم أن كلًّا منهما قد يطلق على الآخر، وأنهما إذا اجتمعا افترقا، ما لم يقصد المتكلم التوكيد. والمشهور من كلام أهل العلم أنَّ كلّ شكر حمد؛ لأنَّ الشُّكر يكون على النِّعم، والحمد عليها وعلى غيرها.

وقد يقال: بينهما فرق أيضًا من جهة آلة الشُّكر، فيكون الشُّكر أعمَّ وأشمل؛ لأنه يكون باللِّسان والقلب والجوارح. والحمد يكون على النِّعمة

وعلى غيرها، فعلى هذا بين الكلمتين عموم وخصوص وجهيّان، والثناء يكون بذكر أوصاف المحمود، ولا يكون إلَّا بعد حمد أو شكر، كما يدلّ على ذلك لفظه، ويدلّ عليه أيضًا الحديث القدسي: «فإذا قال العبد: الرَّحمن الرحيم، قال الله: أثنى عليّ عبدي»، فجاء الثَّناء بعد الحمد، فهو وصف بالجميل، فإن كان وصفًا بالجميل على الجميل فهو حمدٌ وشكرٌ، أو: الحمد الذي يكون بمعنى الشُّكر.

والحاصل: أنَّ العبارتين مؤدَّاهما واحد من حيث الحمد أو الشُّكر، وأما الجملة المشتملة على الدُّعاء فهي تتضمن الطلب والخبر، والأخرى خبر محضٌ، وبيان الفرق بينهما من جهة البلاغة يحتاج إلى كلام كثير، وقد يكون من مقاصد الثَّناء الرَّجاءُ والدُّعاء، كما قال أمية ابن أبي الصلت:

أَأَذكُرُ حاجَتي أَم قَد كَفاني ... حِباؤُكَ، إِنَّ شيمَتَكَ الحِباءُ
إِذا أَثنى عَلَيكَ المَرءُ يَومًا ... كَفاهُ مِن تَعَرُّضِهِ الثَناءُ

وبه فسّر معنى الحديث المرويِّ عن النَّبيِّ ﷺ: «خيرُ الدُّعاء دعاء يوم عرفة، وخيرُ ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له»، فجعله من الدُّعاء، والحِباء في البيت بمعنى: العطاء، ويُروى: الحَياء، بالياء، والحمد لله على توفيقه.

(٩٩)

﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾

السَّائل (مختار علي): هل يسوغ أن يخاطب الله بصيغة الجمع على سبيل التعظيم؟، فقد ذكر بعض الفضلاء أن هذا جائز، واستدل بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

الفتوى: المخاطبة على وجه التعظيم بالجمع لا خلاف في جوازها والنُّصوص طافحة بها، إلَّا في مخاطبة الباري سبحانه، فلم يرد فيها شيء من ذلك، على قدر علمي القليل. وقد عُنيت ببحث هذه المسألة من قبل فلم أجد غير هذه الآية، وأنكرتُ على بعض الشعراء المعاصرين في قصيدة له كلماتٍ خاطب فيها الواحد الأحد بألفاظ نحو ما ذكرتَ، منها (إنكم) و(أعبدكم) وقلتُ: هذا -وإن أريد به التعظيم- لا يليق أن يخاطب الله به، فإن الله لا يخاطب إلا بالتوحيد حين لا يخاطب معه سواه، ومن العجائب - والعجائب جمة -أنني عزمتُ قبل أيام أن أجيب عن سؤالك هذا الأسبوع، فوقع في يدي قبل صلاة الصبح كتاب «الرَّوض الأُنُف»، وهو كتاب ثرٌّ بجواهر العلم ونوادره، ففتحت أول الجزء الثالث، فإذا هو يقول: «لا يجوز لعبدٍ أن يقولَ: ربِّ اغفِروا، ولا ارحَمُوني، ولا عليكم توكّلتُ، ولا إليكم أنبتُ، ولا قالها نبيّ قط في مناجاته ولا نبيّ في دعائه؛ لوجهين:

أحدهما: أنه يجب على العبد أن يُشعر قلبَه بالتوحيد حتى يُشاكل لفظُه عَقْدَه.

الثاني: ما قدّمناه من سير هذا المجاز وأن سببه صدور الكلام عن حضرة الملك موافقة للعرب في هذا الأسلوب من كلامها، واختصاصها بعادة ملوكها وأشرافها، ولا ننظر لقول من قال في هذا المسألة، وبذلك رُوجِعُوا، يعني: بلفظ الجمع.

واحتجّ بقوله سبحانه خبراً عمّن حضره الموت من الكفار إذ يقول: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾، فيقال له هذا خبر عمّن حضرته الشياطين، ألا ترى قبله ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحۡضُرُونِ ٩٨﴾، فلمّا جاء هذا حكاية عمّن حضرته الشياطين، وحضرته زبانية العذاب، وجرى على لسانه في الموت ما كان يعتاده في الحياة من ردّ الأمر إلى المخلوقين، فلذلك خَلَط، فقال: ربِّ، ثم قال: ارجِعُونِ، وإلّا فأنت أيها الرَّجل المجيز لهذا اللفظ في مخاطبة الرب سبحانه هل قلت قطّ في دعائك: ارحَمُونِي، ربّ وارزُقُونِ؟ بل لو سمعتَ غيرك يقولها لسطوتَ به.

ونقل السَّمين عن ابن مالك قوله: إنه لم يعلم أحدًا أجاز للدَّاعي أن يقول: ارحمونِ؛ لئلا يوهم خلاف التَّوحيد.

وأمّا ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾؛ ففيها تخريجات، منها: أنَّ الجمع لإرادة التَّكرار؛ لأنه بمنزلة قوله: ارجعني، ارجعني، ارجعني، وهو قول بعيدٌ. ومنها: أنَّه

أراد الملائكة، ومنها: ما قاله السُّهيلي، ومنها: أنَّه أراد الله والملائكة، وهذا هو الأظهر.

ورجّح طائفة من العلماء أنَّه وارد على سبيل التَّعظيم، كأنهم غفلوا عن النُّكتة السَّابقة التي يراعى فيها جناب التَّوحيد، وأنَّ الفِطر السَّوية لا تلهج بذلك، وأنَّه لا نظير لما قالوه من كلام آخر في الكتاب العزيز، ولا في كلام رسول ولا نبيّ، والله أعلم.

(١٠٠)

الوَرَقَةُ والقَلَم

السَّائل (علي القحطاني): أريد أن أكون كاتبًا، فما هو الطَّريق إلى ذلك مع أنِّي قرأتُ كثيرًا في كتب القدماء وأنا معجب بالكتابة الأصيلة، ولكنني حاولتُ كثيرًا فلم أخرج ما يرضيني؟

الفتوى: هذا سؤال حسن، ومن الحسَن أن لا ترضى عن كتابتك، وكذلك أولوا العزائم وأصحاب الهمم لا يرضون كلَّ الرِّضا عن أعمالهم، ورِضا غيرك ممَّن يقرأ لك مطلوب، فإنَّك تكتب لهم، ولا تكتب لك.

وأوَّل شرط يشرطه عليك أهل البيان: أن تكون عارفًا بقوانين النَّحو والصَّرف، ورسم القلم (الإملاء)، فهذه آلة الحرث، والبذرُ ما تولَّدَ من ذهنك من فِكر، وما ينتج عن ذلك هو النَّبْتُ، وسيكون النَّبت مختلفًا على قدر قوة الآلة وجودةِ البذر ومناسبةِ الوقت، وستكون الثمرة مختلفة على قدر زكاء النّبت واخضراره، والثمرةُ هي الفائدة التي ترمي بها الرّياحُ في قلب من يقرأ لك، والرّياحُ مختلفة، والقلوبُ متفاوتة.

ومن ثَمَّ كان تحديد الهدف ورسمُه غداة اعتزامك على الكتابة مطلوبًا، ولكنك تحتاج إلى أن تُنوِّع في بذرك الذي تزرعه، فإنَّ النَّاس لا يصبرون على طعام واحد، وتنويعُ ذلك وتنميته بالقراءة والحفظ في كتب البلغاء، وأن تحاكيَهم، وتجهد في البحث عن كاتب يوافقك وتحبّ أسلوبه وبيانه، وقد

يكون الدَّاعي إلى محبتك لأسلوبه معرفَتَك بسيرته وحاله، والأغراض التي يكتب فيها، فلا تَعْدُ عيناك عن قراءة سيرته وخَبَره وخِبرته، فإنك لو تأملت في أحوال الكتَبَة لوجدت كلّ واحد منهم قد مسَّته نفحة من كاتبٍ سبقه أو عاصره، أو عالمٍ ناصرَه، أو صاحبٍ آصرَه، وتجد مَن طبيعتُه الغلظة يأنس بمن طبيعته كذلك، ويعجبه قولُه الصَّلِفُ، وعبارته الجارحة، وردّه القاسي. وتجد من في طبعه رقّةً وأريحيةً لا يدنو إلى ذلك ولا يحبه، ويرغب في لطيف الكلام ورقيقه.

وهناك أمر آخر لا تفوّتْه على نفسك، وهو العلم بشرف الكتابة ومآلها، وما لها من خلود، فهي قيد اللفظ، ولسان اليد، ومُجتَنى الألفاظ، ومتنزّه الألحاظ، وهي أثارة العلم والعلماء، كما قال الأولون، ويكفيها شرفًا وعلوًّا أنَّ في القرآن سورةً تسمَّى (سورةَ القلم)، وأنَّ الخالق جلّ ذِكره أقسم بها وبآلتها وبمدادها، فقال سبحانه: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١﴾ [القلم]، وقال في أوّل كلام أنزل على قلب النَّبيِّ ﷺ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق].

وأوصيك بقراءة دواوين الشعر؛ ففيها كلُّ ما تحتاجه، وابدأ بأيسرها وأمتعها لديك، واحفظ أقربها إلى روحك، لا سيّما الحَسَنَ من شعر ابن الحسين، أعني أحمد بن الحسين المتنبي. والله يُعْلِي مَقامَك.

(١٠١)

﴿طه﴾، و﴿يس﴾

السائل (ياسين أحمد): ذكرت في كتابك (وجه النهار) أنّ (طه) ليس من أسماء النَّبيِّ ﷺ، فهل كذلك (يس)؟

الفتوى: نعم، ذكرتُ في «وجه النَّهار» نحوًا ممَّا ذكرتَ، ولكن بعبارة أخرى، ذكرتُ فيها أنه لا يصحّ أنَّه اسمٌ من أسماء النَّبيِّ ﷺ، وفي الفرق بين القولين دِقّة، ولعلك ذهلت عن تفسير (سورة يس) في الكتاب نفسه، فقد قلتُ فيه نحوًا ممَّا قلتُه ثَمَّ.

وسأنقل لك ما قاله أهل التفسير في معناه، ثم أذكر ما اتضح لي صحته أو رجحانه، وليس فيما أذكر من الترتيب قصد، إنما هو جمع وحسبُ.

القول الأوَّل: معناه: يا إنسان. الثَّاني: معناه: يا رجل. الثَّالث: هو قسم أقسم الله به تعالى. الرَّابع: معناه: يا محمد. الخامس: أنَّه اسمٌ من أسماء النَّبيِّ ﷺ. السَّادس: اسمٌ من أسماء الله تعالى. السَّابع: معناه: يا سيّد البشر. الثَّامن: اسمٌ من أسماء القرآن. التَّاسع: أنَّه من فواتح الله عزَّ وجلَّ افتتح بها كلامه. العاشر: أنَّ معناه: بئس الذين كفروا ممن كذب محمدًا ﷺ، ذكره الماوردي. الحادي عشر: الله أعلم بمراده به، وهو كسائر الحروف المقطعة.

تلك عشرة كاملة سوى القول الأخير، وآخرُها أوَّلُها وأولاها بالاختيار، وما أظنُّ أنَّ أحدًا يقدر على الجزم بواحد من الأقوال

الأخرى، ولا التَّرجيح، لفقدانه الدَّليل الصَّحيح، ولا مانع أن يكون واحدًا منها، ولكنَّ الجزم به عسِرٌ؛ لأنه من المتشابه؛ والمتشابه قسمان: قسمٌ لا يعلمه إلَّا الله، كالحروف المقطعة، وككيفية ما لا نعلم حقيقته، ومن ذلك الغيب الذي نؤمن به، والرُّوح، والبرزخ، وفي ذلك ما لا يعلم حقيقته إلَّا الله، ومنه ما لا يعلمه بشر.

وسائر الأقوال محلّ نظر، والقول بأنَّه اسمٌ للنَّبيِّ ﷺ من أضعفها، واحتجّ من يقول ذلك بأمرين، أحدهما: حديث متَّفقٌ على ضعفه، وفيه: «لي عند ربي عشرة أسماء»، وذكر منها: (طه، ويس). والثاني: أنَّه قال بعده: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس]، وهو استدلال ضعيفٌ، فقد ورد مثله في سُوَر القلم، والشورى، والرعد، والأعراف، والشُّعراء؛ وفي بعضها ما يفصل بين الحرف المفتتح به وبين خطاب النَّبيِّ ﷺ بذكر القرآن أو غيره.

وللمفسرين القائلين بأنَّه اسم من الأسماء، وليس من مُقَطَّع الحروف أقوال في أصله، فمنهم من قال: لفظ عربي، ومنهم من نقل إنه بلسان الحبشة، ومنهم من قال: سرياني؛ وما هو بخاف عليك أنَّ في الكَلِم العربيّ ألفاظًا سمعها العرب، ثم جرت على ألسنتهم مع معرفتهم بأصلها، والقول بأنَّ أصلها غير عربيّ يصدق تطبيقه على بعض الأقوال

دون بعض، ويحتمل أن يكون من مبتكرات القرآن ولكن ليس من الحروف المقطعة، مع احتماله معنى أو أكثر من المعاني المذكورة.

ومما هو جدير بالذكر أنَّها تكتب في القرآن بحرفين، وهو شاهد على أنَّها من مقطعات الحروف، وفي غير القرآن تكتب (ياسين).

(١٠٢)

إعرابُ القرآنِ

السَّائل (توفيق): أحبّ أن تدلَّني على أفضل كتاب في إعراب القرآن، وما إعراب قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ١٧﴾ [الطارق].

الفتوى: سأجيبك إلى طَلِبَتِك، ولكني قبل ذلك أدلّك على خير مما سألتَه، وهو أن تُقبل على تعلّم قواعد النحو العربي وتصريفه، فإن فعلت فإنك لن تحتاج إلى كتب إعراب القرآن إلّا قليلا، وإنَّ خيرًا من إعطاء السّمك لمن يحتاجه، أن يُعلَّم صيدَه، ويُعطى شباكَه وقيدَه.

وقد ذكرت في فتاوى متقدمة الطرق المختصرة لتعلم قوانين النحو، وأوصيك أن تجعل من النصوص نثرِها وشعرِها موضعَ تطبيق لمعارفك النحوية واجتهاداتك ومحاولاتك، ثم تنتقلَ بعد ذلك إلى القرآن، لا سيما منصوباته، وفي ذلك ما يجدد المعرفة، ويفتق الذهن، ويزيدك بصيرة.

وأمّا كتب إعراب القرآن، فمن أحسنها وأوعبها كتاب «الدرّ المصون» للسَّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦ هـ)، وهو كتاب في علوم الكتاب المكنون، ولكنه يغلب عليه الإعراب، وجمعه للأقوال حسن، وكذلك ترجيحاتُه؛ وقد نظر مؤلفه إلى كتب الأعاريب المقدّمة، وتخيّر من أقوال شيخه أبي حيانٍ حسَنها، وناقش ورجّح. وأمّا أبو حيان فقد

أوعب، ولكنه يكثر الاعتراض على مَن سبقه كالزَّمخشري وابن مالك، ثم لا يكون في كثير من حيثيات اعتراضه كبير حجّة.

ومن كتب إعراب القرآن الخالصة المشهورة، كتاب «التِّبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، وقبلهما كتاب «إعراب القرآن» للنَّحاس (٣٣٨هـ)، ومن أجمعها أيضًا كتاب «الفريد في إعراب القرآن المجيد» لحسين بن أبي العزّ الهمْداني (٦٣٤هـ)، وفيه شيء من التَّفسير الموجز والقراءات، وفي كتب التفسير المبسوطة ما ليس فيه.

وأمَّا إعراب قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ۝١٧﴾؛ فليس فيه ما يشكل، ولعلك تسأل عن ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾، والجواب: أنَّ (أمهل) بدل من (مَهِّل) مبني على السكون؛ لأن الفعلَ يبدل من الفعل، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

ويُبدلُ الفعلُ من الفعلِ كَمَن ... يصلْ إلينا يستعِنْ بنا يُعَنْ

قال أهل البيان: غاير بين الفعلين لزيادة التسكين والتصبير؛ لأن المعنى الواحد إذا عُبِّر عنه بعبارتين مختلفتين كان أكثر وقعًا، وصار كأنه لمعنيين مختلفين لا لمعنى واحد. وأما ﴿رُوَيْدًۢا﴾ فمصدر مؤكد لعامله، وفيه إعرابات أخر، عد إليها فيما ذكرتُه لك من كتب إعراب القرآن، وبالله التوفيق.

(١٠٣)

الأُنثى.. حينَ لا تُؤنَّث

السَّائلة (شمس الأصيل): هل يصح أن نقول في الشَّاعرة عائشة التَّيمورية: عائشة التيموريّ؟ وهل هذا الوصف لها أم لأبيها؟

الفتوى: هذه المسألة هي أوَّل مسألة اتَّخذ بشأنها مجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية قرارًا، وسمَّاها (الاسم المنسوب مع العلم المؤنث)، وقد نشرها المجمع في منتداه وموقعه، وفي الإصدار الأوَّل من مجلته الورقية، والشَّبكية، وقد أدلى عدد من المجمعيين بآراءٍ مفصلة، أرى أن تقرئيها في زاوية قرارات المجمع في المنتدى أو المجلة، وأكتفي هنا بذكر نَصِّ القرار، وهذه صورته:

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

القرار الأول لمجمع اللّغة العربية على الشبكة العالمية
(غرة شهر صفر من عام١٤٣٤هـ)

الاسمُ المنسوبُ مع العلم المؤنّثِ

يرى المجمع أنّ قولهم :

فاطمة بنت زيد العربي .

أو : فاطمة بنت زيد العربية .

أو : فاطمة العربية .

أو : فاطمة العربي .

أساليب صحيحة جائزة، وأن الاسم المنسوب حين يذكَّر يراد به الأب، سواء ذُكِر اسمه أم لم يُذْكر، وأن الأولى حين لا يُذْكَر هو التأنيث .

وأما إذا كان الاسم مشتركا بين الذكر والأنثى، نحو : إحسان، وشمس، ونور، ولا قرينة - ثَمَّ - لفظية ولا حسيّة ولا ذهنية فالتأنيث واجب، فيقال : إحسان العربية، وشمس المكيّة، ونور المدنية .

ويدعو المجمع إلى عدم إسقاط (ابنة، وبنت، وكذلك ابن) عند ذكر الأسماء المقرونة بالآباء .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه .

مكة المكرمة – جوال: ٠٥٥٤٠٢١٩٩٩ – هاتف: ٠٢٥٤٠٢٩٩٩ – ص ب: ٦٥٥٩ الرمز البريدي ٢١٩٥٥
البريد الشبكي: m-a-arabia@hotmail.com رقم التسجيل الإعلامي ت ع/١٤٣٣/٢٥ س ت/٤٠٢١٠٦٨٩٨٥

(١٠٤)

الوصُولُ إلى الأصُول

السَّائل (!): هل التضلّع من علوم اللّغة العربية شرط في دراسة أصول الفقه، وما الكتاب الذي ترشدني إليه من كتب أصول الفقه؛ لأنني أجد صعوبة في دراسته؟

الفتوى: لعل الصُّعوبَة التي تجدها في دراستك علمَ أصول الفقه لضعفك في علم العربية، فالحاذق بعلم النحو والبيان قادر على استيعاب علوم الشريعة وسائر علوم العربية جميعها؛ لأن اللّغة أمُّ العلوم، واحتضان الأمّ ولدَها هو الأصل.

وأنت إذا درست ذلك العلم الذي يسمّى علم الآلة فُتِّحت لك أبواب أصول الفقه وغيرُ أبوابه، ذلك بأن علم أصول الفقه ليس بعلم ذاتيّ مستقلّ بنفسه، بل هو (تجميع) كما نقول اليوم عن الجهاز أو الآلة المصنوعين في غير بلدهما، ولا يبقى منه عند تجريده إلا شيء قليلٌ، بعضه مما اختُلف في الاحتجاج والاستدلال به، وبعضُه يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه مركوز في الأذهان، كما استَغنى عنه مَن كان قبل تدوين الأصول.

فأول علم أصول الفقه مباحث لفظية ومباحث لغوية، كالكلام عن المشترك والمترادف ومعاني الحروف والحقيقة والمجاز، وفي وسطه الكلام عن مباحث في الكتاب والسنة، والطالب يدرسها في علوم القرآن، وعلوم

الحديث، على نحو واسع. وأمّا الإجماع فلا سبيل إلى تحققه إلا حين يكون معتمدا على نصّ، إلا ما ندر، وهذا هو الذي يقول في مثله الإمام أحمد: من ادّعى الإجماع كذب.

وما كان معتمدًا على نصّ لا حاجة فيه إلى الإجماع إلا كحاجة المؤكّد إلى التوكيد، وأهل العلم مختلفون في حدّ الإجماع، وفي أنواع كثيرة منه، ومثله القياس، وهو نوع من الاجتهاد تفزع الأذهان إليه عند الحاجة عن طبع، فتصيب العقول فيه وتخطئ، وليس بدليل ملزم إلا إذا كان منصوصَ العلّة، وحينئذ يكون خارجًا عن مسمى القياس أصلًا، وعلته المنصوصة هي الدليل، ومعرفة هذا وذاك سهلة، والتعادل والترجيح ثم الاجتهاد، كل ذلك متفرّع عن القياس.

فوصيتي لك ولكل طالب علم إذا أراد التحليق في سماء العلوم وأراد بناء الثقة في نفسه أنْ يتطلّعَ أنْ يتشبّع، بل أنْ يتضلّع، كما ذكرت في سؤالك من علوم العربية نحوًا وصرفًا ومعانيَ وبيانًا ودلالاتٍ وفقهًا لذلك كلِّه.. فإذا تم ذلك لك فانظر إلى ما يناسب حالك من كتب الأصول، ومن أحسنها وأيسرها كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم، ومن أعظمها كتاب «الرِّسالة» للشافعي، ومن أجودها في بيان المقاصد «الموافقات» للشّاطبي، ومن أجمعها وأخصرها «جمع الجوامع» للسبكي، ومن أكبرها كتاب «البحر

المحيط» للزَّركشي، ومن أصغرها «الورقات» للجويني، فاختر منها ما يوافقك. والسلام.

(١٠٥)

المَولودُ.. المُنتَظَرُ

السائل (عبدالقادر): ما معنى (قسورة) لأني وجدت أكثر من قول في معناه، وهل تنصحونني بأن أسمّي به مولودي المنتظر؟

الفتوى: نعم، لا مانع من التسمية بـ(قسورة) في الشرع ولا في الذّوق، إذا كان المسمّى ذكرًا، بل يسوغ أن يسمَّى به الأنثى على معنى من معانيه، كما سيأتي بعد قليل، ولكنه معنى خفيّ لا يعلمه كثير من الناس، وكان من عادة العرب أن يختاروا الأسماء الدالة على الشجاعة والبأس والثبات والفزع، فيسمون بها أبناءهم، ويدَعون الأسماء الرقيقة اللطيفة لمواليهم، وقد سئل أحدهم عن ذلك، فقال: إنا لنسمِّي موالينا لنا، أما أبناؤنا فنسميهم لأعدائنا، فيسمون أبناءهم بأسماء، كظالم، وأسد، وكلب، وصخر، وشجاع، وقاسط، أي: ظالم، وربما سمّوا بحمار، ولا ضير لديهم في ذلك ولا نكير، ويسمون مواليهم يسارًا ورباحًا ونافعًا وسالما.

وأما معنى (قسورة) من حيث أصله، فهو الغلبة، من القَسْر، ومن المعاني التي أطلق عليها، وهو أشهرها الأسد؛ لغلبته وقسره، وهو القول المشهور في معنى قوله جل شأنه: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝٥١﴾ [المدَّثر]، قال ابن سيده: «القسور والقسورة اسمان للأسد، والقسورة: الرّماة، ويطلق على أوّل الليل، أي: فرّت من ظلمة الليل».

ومن معانيه: النَّبل، فإن قيل: من معانيه: الرّمَاة، قيل: هو من لوازم النّبل.

ومن معانيه أيضًا كما في «القاموس»: الشَّابُّ القويّ، والصَّوت، وذَهِل في «القاموس) عن معنيين ذكرهما الزَّبيدي في «مستدركه» عليه، وهما: الشَّديد من الرِّجال، والشُّجاع.

وهذه المعاني كلُّها تصلح تفسيرًا للقسورة في الآية. وليس فيها معنى قبيح.

واعلم أنَّ للاسم أثرًا في الأعم الأغلب في مسمَّاه، ومن ثَمَّ أُمِرْنا بأن نحسن التَّسمية، وأن نتخيَّر أصدقها وأحسنها، وقد شرحتُ هذا المعنى في جواب سابق، فليس عليك جناح -يا عبد القادر- أن تسمّي مولودك المنتظر قسورة.. عجّل الله فَرَجه!

(١٠٦)

الفرقُ بين القعودِ والجُلوس

السائل المرسل رسالته إلى الهاتف الجوال (هيثم): هل بين القعود والجلوس فرق؟ وهل الاتكاء نوع منهما؟

الفتوى: بين القعود والجلوس فرق يعرفه فقهاء اللّغة، وإن لكل علم فِقْهًا وفقهاءَ، وفقهاءُ اللّغة هم العارفون بحقائق الألفاظ ودلالاتها والفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، وليس في العربية لفظة يدلّ معناها على معنى لفظة أخرى دَلالة مطابقة تامّة، وقد يُظَنُّ أنّ اللفظين المختلفين بمعنى واحد، وبينهما اختلاف كبير، بل قد يكون اللّفظ هو اللفظَ وبينهما بون بعيد؛ بحيث لا يلتقيان أصلا؛ لأنهما ضدّان، وما سألتَ عنه يا -هيثم -هو من هذا، فإن فقهاء اللّغة يقولون: القعود يكون عن قيام، أي: هو تحول من أعلى إلى أسفل، ولهذا يقال للقائم: اقعد، ويقال لمن قعد عن الحركة التي تكون للواقف: قاعد، ومن ذلك القاعد عن القتال الذي جاء فيه آيات، منها قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]، والمرأة القاعد -ولا يقال: قاعدة - هي المرأة الكبيرة التي لا ترغب في النكاح، ويكون ذلك بانقطاع الطمث، وتجمع على قواعِد، ولم يُحتج إلى التاء الفارقة لأنه ليس في الرجال من هو كذلك، واللغة العربية لا يزيد فيها حرف ولا ينقص إلّا لمعنى، ولا عبث فيها. ولهذا لم يحتاجوا إلى تأنيث الألفاظ التي تختص

بالنساء، كحائض، وحامل، وطالق، ومرضع، وقاعد، الخ... وأمَّا الجلوس فإنه يكون عن اتكاء أو اضطجاع أو سجود، أي: انتقال من أسفل إلى أعلى، والاتكاء يكون على أنواع، منها: الاتكاء على المِرفَق، ومنها: التربّع الذي نسمّيه جلوسًا، وهو لا يسمّى جلوسًا إلّا على جهة التوسّع، وإلا فهو اتكاء، وبه فسِّر معنى قول الراوي لحديث الكبائر: «وكان متكئًا فجلس»، وهو تفسير محتمل. وبه يتضح لك أنَّ الاتكاء بجميع أنواعه ليس نوعًا من الجلوس فضلًا أن يكون بعض أنواع القعود.

ومثلُ هذا الفرقُ بين القيام والوقوف، والحضور والمجيء والإتيان، والإقبال والوصول، كلّ أولئك كان بين ألفاظه فروق في المعاني.. ومن أراد التَّفقه في ذلك فلينظر في كتاب «الخصائص» لابن جنّي، و«فقه اللغة» للثعالبي، و«مفردات» الراغب، وليكثر التأمل في ألفاظ القرآن، وسيجد ما يدهشه، ويذكي بصيرته، ويكسبه بصَرًا بالدَّقائق، وغوصًا على الحقائق، وسيَعلم حينئذ فضلَ العربية الباهر، وجمالها الآسر، وسلطانها القاهر، وسيعلم الراغبون عنها أيَّ منقلب ينقلبون.

(١٠٧)

هل النَّحْوُ.. بغيٌ!

السائل (محمد السَّيد): سمعتُ أحد المشايخ يقول: (النَّحو أوَّله شغلٌ، وآخره بغيٌ)، ما رأيكم شيخنا في هذا القول؟

الفتوى: هذه المقولة دعوى قديمة، نقلها أبو العباسِ القلقشنديُّ في كتابه الحافل «صبحُ الأعشى» وردّ عليها، فانظر إليها هناك، وارجِع البصر في ردّه، ومن أحسن ما قاله في ردّه قوله: «هذا كلام لا معنى له؛ لأنّ أوّل الفقه شغل، وأوّل الحساب شغل، وكذلك أوائل العلوم»، ثم قال: «وأما قوله: (وآخره بغي)، إن كان المراد به أنَّ صاحبَ النَّحو إذا حَذِقَه صار فيه زهوٌ، واستحقر من يلحن، فهذا موجود في غيره من العلوم.. الخ»، ولقد صدق فيما قال: فكل العلوم أوَّلها شغل، وفي كثير منها مَن يبغي عند تحصيلها والتَّصدّر فيها، وللقرَّاء نصيبٌ من ذلك كبير، لا سيما المتقعرون منهم في التَّجويد ومخارج الحروف والمبالغون في ذلك، وقد يظنّ الواحد منهم أنَّه خيرٌ من ألف عالم بالحديث إذا كان لا يحسن المحدِّث ما يحسنه من التَّجويد، ويصدّه غروره عن معرفة الحديث، بل عن التَّفسير الذي هو معنى ما يحمله في صدره من كلام الله، ولو سئل عن معنى كلمةٍ؛ لأحالك إلى مدرِّس التَّفسير؛ لأنه ليس من شأنه ولا علمه.

وفي أهل الحديث من لا يرفع بأهل القرآن وعلومه رأسًا، وفي شيوخ العقيدة من هم كذلك، وهكذا سائر العلوم، في كل علم منها طائفة متزمّلة بالزهو، أو الغرور، أو العُجْب، أو الصّلف، أو الكبر، فتخصيص النحاة بذلك لا معنى له.

نعم قد يكون لذلك التَّخصيص معنى صحيح في الزّمان الأول يوم كان اللّحن عورة من العورات، يتضاحك الناس فيه من لحن اللّاحن، ويسقط من يلحن من عين السّامع، ويوم أن كان للعربية مقام وهيبة وجلالة، ومن ثم قالوا يومئذ: «من أراد أن يجد في نفسه الكِبر فليتعلم النَّحو»، وأمّا اليوم فلا كِبر ولا خُبْر، بل المتقن للغة أخرى، كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية خيرٌ مقامًا وأحسنُ نديًّا، وأكبر في عين نفسه، وفي عيون كثير من الناس من أكبر نحويّ، فمن أين يجد النَّحويُّ المسكين في نفسه الكِبرَ ونحوُه كاسدٌ، وليس له في الناس من حاسد؟!

فاشتغل بالعلم أيها السائل، ولا تلتفت إلى مثل هذه المقولات الصَّادرة عن جهل أو حسد أو غفلة، وإيّاك والبغيَ فإنه جَمَلٌ من القطيعةِ، يرعى وادي النِّقم الشنيعة، وانظر إلى قول من قال:

جَمِّلِ المنطِقَ بالنَّحو فمن ... يُحرَمِ الإعرابَ بالنُّطقِ اختبَلْ

ومن قال:

كلُّ فتى شَبَّ بلا إعراب ... فذاك عندي مَثَلُ الغرابِ

وإن رأيتَــــه لخَــــودٍ عاشــــقًا فقـل لهـا: اتَّقـي الغـرابَ الناعقـا

والسلام عليك وعلى كلّ من قرأ سؤالك والجواب.

(١٠٨)

﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾

السائل (محمد عبدالله أحمد): أعلم أنَّ في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] على قراءة تشديد (إنّ) أقوال كثيرة في إعرابها، ولا أستطيع الترجيح بينها، فهل تتفضلون ببيان ذلك؟

الفتوى: إجابتُك حقّ معلوم لا تَفَضُّلَ فيها أيّها السائل، وتجدها مبسوطة كل البسط في كتابي «توجيه مشكل القراءات»، وسأقيد لك هنا موجز ما بُسط هناك، فقد بلغت أقوال التَّوجيه فيه أحد عشر.

أوَّلها: أن تكون (إنّ) بمعنى نَعَم، ورُدّ بأن هذا المعنى لم يثبت.

الثَّاني: أن يكون اسم (إنّ) ضمير القصَّة، أي: إنَّ القصة ذان لساحران، واعتُرض عليه بأنَّه لو كان كذلك، لظهر ذلك الضَّمير، وبأنَّ دخول اللام في مثل هذا ممتنع.

الثَّالث: أن يكون اسم (إنّ) ضميرَ الشَّأن المحذوف، وأُعِلَّ بأنّ الحذف لا يسوغ إلَّا في الشعر.

الرَّابع: أن تكون (إنّ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلّا) وهي دعوى ضعيفة أهملها العلماء.

الخامس: أنَّه على تقدير: إنَّه هذان لهما ساحران، واللام على هذا التَّقدير داخلة على المبتدأ لا على الخبر، في تفصيل طويل. وضعَّفه ابن جنّي وآخرون من دونه.

السَّادس: أن تكون ألف ﴿هَٰذَانِ﴾ هي ألف (هذا) وحذفت ألف التثنية لاجتماعها مع ألف (هذا) لالتقاء الساكنين، وهو مجرّد دعوى لا دليل عليها.

السَّابع: أنَّ أصله (هذين) فحذفت الياء وبقيت ألف (هذا)، وهو دعوى لا برهان لها.

الثَّامن: مثل الذي قبله، إلا أنّ الأصل هو الألف مكان الياء قبل النصب، والألف الموجودة هي ألف (هذا) المفرد، وهو كالذي قبله في البطلان.

التاسع: أن المثنى فرع المفرد، وجُعل المثنّى كالمفرد في تقدير الإعراب؛ لأنه فرع عليه، وهو قول نصره ابن هشام، وقال به ابن تيمية، وهو قول ذو دليل، غير أنه لا يَشفي.

العاشر: أن الألف في ﴿هَٰذَانِ﴾ تشبه الألف في (فعلان) وهو قول متكلّف عار عن الحجة.

وإنما القول الأظهر هو القول الحادي عشر: وهو الذي يؤيده العقل والنَّقل وأصول القواعد، وهو أنه على لغة إلزام المثنى الألف، التي يتكلم بها

بنو الحارث بن كعب، وخثعم، وكنانة، وعَذْرة، وزبيد وغيرهم، ولولا أن المبرّد طعن في هذه اللغة وأنكر صحتها لما كثر الاختلاف والتأويل، غير أنّ المبرّد محجوج بنقل الأئمة الثقات، الذين نقلوا ذلك عنهم، ونقلوا كلامهم، ومن ذلك قول الشاعر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

(١٠٩)

ضمّ همزة الوصل

السَّائل (عبدالله جابر): متى تضم همزة الوصل؛ لأنَّ الذي أعرفه أنَّ الهمزة تضمُّ إذا كان الثَّالث مضمومًا؟ ولكن لِمَ لم تُضم الهمزة في كلمة (ابن) في نحو (ابنُ عمر)؟ أرجو الإفادة.

الفتوى: القاعدة التي ذكرتها قاعدة صحيحة، ولكنَّها في الأفعال وليست في الأسماء، فالأسماء كلّها مقطوعة الهمز إلَّا عشرة أسماء، وهي (ابن، ابنة، اثنان، اثنتان، اسم، است، امرؤ، امرأة، ابنم، ايمن) فهذه الأسماء همزاتها همزات وصل، كلها تسقط حين الدرج، أي: حين وصل ما قبلها بها، ومن خطإِ العوام المشهور قراءتهم ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ﴾ [الحُجُرات: ١١] بالقطع، ولهذا كان الضابط في تعريف ألف الوصل: أنه يثبت في الابتداء، ويسقط في الدَّرْج، كما قال ابن مالك في «خلاصة الكافية»:

لِلوصلِ همزٌ سابقٌ لا يَثبُتُ إلا إذا ابتُدِيْ به كاسْتُثْبِتُوا

ثم ذكر الأسماء العشرة.

هذا من حيث النقل، وأما القياس فأوسع من ذلك، وهو في كل مصادر الأفعال الخماسية والسداسية؛ لأن أفعالها همزاتها موصولة، كانتصر انتصارًا، واستغفر استغفارًا، وأما الفعل الرباعي (الثلاثي المزيد بهمزة)

فهمزته مقطوعة، كأكرم وأسلم، وكذلك مصادره، وهمزته في الفعل مفتوحة، وفي المصدر مكسورة.

وبقي من الأفعال الفعل الثلاثي المبدوء بالهمزة في الأمر منه، ولا يكون همزه إلَّا وصلًا، نحو: ادخل، واخرج، وارجع.

فهذه وما ماثلها يُعمل فيها بالقاعدة التي ذكرت، وهي ضم الألف إذا كان الثالث مضمومًا، والثالث في (ادخل) هو الخاء، وفي (اخرُج) هو الراء، وفي (ارجع) هو الجيم، فما كان ثالثه مضمومًا ضممناه، وما كان مكسورًا كسرناه، وليس في الأفعال ما همزته همزة وصل وهو مفتوح.. وهمزة الوصل المفتوحة هي همزة (ألْ) وهي حرف، وليست اسمًا ولا فعلًا.

ولكن بقي أمر لابدَّ من التنبيه عليه، وقد يشكل على كثير من المتعلمين، وهو وجود أفعال مضمومة الثالث ولكنها تقرأ ألفها بالكسر وجوبًا، نحو: اقْضُوا، وامْشُوا، وابْنُوا، وائْتُوا.

ورفع الإشكال في ذلك: أنَّ الضَّمَّ في هذه الأفعال ضمٌّ عارضٌ، والحركة الأصلية هي الكسرة، ألا ترى أنَّا نقول: مشى يمشِي، وقضى يقضِي، وبنى يبنِي، وأتى يأتِي، فالشِّين والضَّاد والنُّون والتَّاء في هذه الأفعال مكسورة من حيث الأصل لا مضمومة.

ولهذا قيل في أصلها: اقضِيُوا، وامشِيُوا، وابنِيُوا، وائتِيُوا، وقد أشار إلى ذلك الكسر العارض بعض أشياخ شيوخنا، فقال:

وحينما يعرِضُ فاكسِرْ يا أخيّ في ابنُوا مع ائتُوني مَعَ امشوا اقضُوا إليّ

(١١٠)

أفعالٌ لا فاعلَ لَها

السَّائل (أبو خالد): يذكر النُّحاة أنَّ الأفعال (قلَّ وطالَ وكَثُر) إذا جاء بعدها (ما) لا يكون بعدها إلَّا الفعل نحو: قلَّما كان ذلك، وطالما نهيتك عن الشرّ، وكَثُر ما أرشدتك، وقد يليها الاسم نحو قول الشاعر:

صَددتِ وأطوَلتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

سؤالي: في الكتب المتأخرة يعربون (ما) كافَّة ولا فاعل للفعل الذي اتصلت به، وبعضهم يقول: (ما) مصدرية والمصدر المؤول فاعل للفعل، أرجو منكم إرشادي إلى أصحاب الرَّأي الأوَّل، وأصحاب الرَّأي الثَّاني من النُّحاة المتقدمين. وهل في المسألة أقوال أخرى، نرجو ذكر مصادر الأقوال بارك الله فيكم، ونفع بعلمكم؟

الفتوى: للعلماء في هذه الألفاظ ونحوها أربعة أقوال:

أحدها: أنَّ (ما) كافَّة على أصلها، ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره ما بعده، وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه، وجعل ذلك من ضرورات الشِّعر.

والثَّاني: أنَّ (ما) هذه زائدة لا كافَّة، والاسم المرفوع بعدها فاعل كما في بيت مرار الفقعسي الذي ذكرتَه، كأنَّ الشاعر قد قال: وقلَّ وصال يدوم على طول الصُّدود.

والثَّالث: أنَّ (ما) كافَّة أيضًا، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر، وكأنَّه قد قال: قلَّما يدوم وصالٌ على طول الصُّدود، وهو مذهبٌ ذهب إليه الأعلم الشَّنتمري.

والرَّابع: أنَّ (ما) حينئذ كافَّة أيضًا، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر، وهذا مذهب كوفيّ؛ لأنَّهم هم الذين يجوزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم.

وهذه الأقوال ذكرها محمد محيي الدِّين عبد الحميد في تحقيقه لكتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٤٥» لابن الأنباري.

والقول الأوَّل منسوب إلى سيبويه، نقله المبرِّد، وفي ذلك يقول بعضهم:

خمسٌ من الأفعالِ ليسَ يوجدُ ... فاعلُها كما روى المبرِّدُ
كَثُرَما وقلَّما وطالما ... معْ فِعْلَي التوكيد والحصرِ كما
كانَ أصحَّ علمَ من تقدَّما ... وكادْرُجي ادرُجي، المعارفَ اعلما

والأبيات الثلاثة من إفادات الشيخ أحمدُّ (بتضعيف الدال المضمومة) الحسني الموريتانيّ، رحمه الله تعالى.

(١١١)

التَّفسيرُ المناسبُ

السَّائل (عبد الحميد حسن): أريد أن تدلَّني على تفسير مختصر أبدأ به ثم تفسير آخر، وبعد ذلك تفسير كبير أستغني به عن كل التفاسير.

الفتوى: اعلم أنَّ آلة التفسير هي معرفتك باللغة، وفهم يهبه الله لك، هذا أمر دأبتُ على تكراره والقول بأنَّه هو الذي كان لدى الجيل الأوَّل، وأمَّا أسباب النُّزول فأمرها يسير، وكثيرٌ منها لا يصح، وكذلك النّسخ آياته التي تَثبت دعوى النسخ فيها معدودة، والادّعاء بأنَّ آية السيف نسخت كل آي العفو والصفح والسلام زعمٌ مردود لا يقوله الراسخون في العلم الذين يعلمون كلام الله، محكَمَه ومتشابهه، وتحصيل ذلك كله سهل.

وقد سمعتُ أحد الأساتذة أمسِ يقول: إن المفسّر يحتاج إلى أن يتعلم خمسين علمًا، فليت شعري ما هذه العلوم، فإن علوم الإسلام كلها لا تبلغ ذلك العدد، إلَّا أن يكون قصد بذلك أبواب علوم القرآن وجعل كلَّ بابٍ علمًا، وما أظنها تبلغ الخمسين.

فعليك -يا عبد الحميد- بالعربية، نحوها وصرفها وبلاغتها وألفاظها ودلالاتها، وستجد ما تريد بعد ذلك داني الظلال، مذلّل القطوف.

ثم إذا أحببت أن تتدرَّج في التفسير، فطالع الجلالين، فإنه مع اختصاره يفسر الحروف والكلمات، ويشير إلى سبب النزول، ثم تفسير

ابن كثير، وهو تفسير سهل، بالقرآن والأثر، ويخلو من شوائب التأويلات الباطلة المنكرة، وإن جنحت بعد ذلك إلى تفسير الزمخشري فلا جناح عليك، ولا تسمع إلى قول المخذلين الذين ينهون عنه وينأون عنه ما دمت قد أشربت الاعتقاد الحق، ومحالٌ أن ينحرف عن عقيدة السلف من علقت بذهنه، وأُشربَها قلبه، فتفسيره هو الأول في بابه وأكثر التفاسير من بعده تأخذ منه، وعدّه ابن عاشور مجدّدا من المجدّدين.

وأقرب منه تفسير النسفي، وتفسير الماوردي، أو زاد الميسر، ثم القرطبي.

ثم لا تقف بعد ذلك عند تفسير، وأعمل التفكير، فلعلك تصل إلى مالم تجده في المطولات، وفي حواشي الكشاف والبيضاوي -وما أكثرها- لطائف وفوائد ودقائق لا تجدها في غيرها، وكل ذلك يزيدك يقينًا وإيمانًا وتسليمًا بأن كتاب الله عجائبه لا تنقضي، وغرائبه لا تنتهي.

(١١٢)

الجُوافَة

السَّائل (أحمد): هل مرَّ بكم كلمة (الجوافة) للفاكهة المعروفة؟ وهل هي عربية؟

الفتوى: لم تكن الجوافة ولا غيرها من أكثر الفواكه والبقول معروفة في جزيرة العرب، وليست الجوافة مما يجفف من الفاكهة -فيما أحسب- فيجلب إلى العرب.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [القصص: ٥٧]، فمعناه: يجبى إليه ثمرات كلّ شيء يجلب ويجبى من بلاد الآتين إلى البيت العتيق، ولم يكن في جزيرة العرب إلَّا ما ذكر في القرآن الكريم، وشيء قليل من غيره، ويجلب إليها ما يجفف من فاكهة الروم والفرس وغيرهما من البلدان التي يفد الناس منها إلى مكة، ومن الفواكه مالم يكن موجودًا أصلًا في أيامهم، ومن ذلك (الجوافة) والموسوعات العلمية تقول: إنها اجتُلبت إلى مصر هي والمانجو في عهد محمد علي عام ١٨٢٥م، وهي أنواع لا تحصى كثرة، ومما ذكر في القرآن ثمرة النخل، رطبًا كان أم بسرًا أم بلحًا أم تمرًا، والنخل سيد الشجر وفاكهته سيدة الفاكهة، وهي كما قال ابن القيم: فاكهة وحلوى وغذاء، وهي حلوى الفقراء وفاكهة الأغنياء، ولم يذكر في القرآن إلَّا النخل ولم تذكر ثمرته؛ لأن النخل كلّه منافع، كما ذكر في القرآن الأعناب، والرمّان،

والتين، والزيتون، وكذلك الطلح، وهو الموز في أحسن التفسيرات، وكان التفاح معروفًا لديهم يجلب من الشام، وكذلك الأترج كان معروفا ويزرع في بعض مواطن الجزيرة، والأترج نوعان، نوع باليمن طيب الريح والطعم ولا حموضة فيه، وأما المشهور في الحجاز ففاكهة أخرى من فصيل الحمضيات تشبه البرتقال، وبعض أنواع الليمون الكبار، ودرجة الحلاوة فيها متفاوتة، والظاهر أن الأترج الوارد في الحديث هو اليماني لا الحجازي، وقد امتن الله جلّ شأنه على عباده في الجنة بما يعرفه العرب، لا سيما ما يصنع منه الخمر، كالتمر والعنب، وبقية الفاكهة داخلة في قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزُّخرُف: ٧١].

و(الجُوافة) أيضًا نوع من السَّمك، ولا يعدّ من جيّده، قال ابن الأثير في كتاب «النِّهاية»: «وفي حديث مالك بن دينار: أكلت رغيفًا ورأس جوافة، فعلى الدُّنيا العفاء»، والمعاجم تضبط جيمه بالضَّمِّ، لا بالفتح.

(١١٣)

واو الثمانية

السَّائل (أحمد الشِّهري): أرجو من أساتذتنا الكرام إجابتي عن الأسئلة التالية: لم سميت واو الثمانية بهذا الاسم؟ وما عملها مع التمثيل؟، وما الفرق بينها وبين الواو العاطفة والواو الزائدة مع التمثيل لكل؟

الفتوى: سُمِّيت واو الثَّمانية بهذا الاسم لأنها تأتي بعد ذكر سبعة أشياء مذكورة على نسق واحد من غير عطف، ثم يؤتى بالثَّامن مقرونًا بالواو، وبالمثال يتضح المقال، تقول: زيد عالم، فاهم، راسخ، تقي، نقي، زكي، ورع، وزاهد.

وهو أسلوب عربيّ، وله في القرآن مثالان: الأول: قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة]، فقد ذكر ستة أوصاف بعد الوصف الأول من غير عطف، ثم ذكر الثامن بالواو. الثاني: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾﴾ [التحريم] وهو واضح.

ومنهم من يزيد على ذلك اقتران الواو بلفظ (ثمانية) ومنه قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ

وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، لم يعطف بالواو في ﴿رَّابِعُهُمْ﴾، ولا في ﴿سَادِسُهُمْ﴾، وعطف بها في ﴿وَثَامِنُهُمْ﴾.

ومن ذلك: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، هذا مثال ذكره بعضهم ولكنه لا يتضح؛ لأنه لم يتقدمه نظيره.

وبالغ بعضهم في ذلك، فأدخل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزُّمَر: ٧٣]، قال: اقتران ﴿وَفُتِحَتْ﴾ بالواو؛ لأنَّ أبواب الجنة ثمانية، بدلالة أنَّ الآية التي قبلها في أبواب جهنم لم تقترن بالواو. ولكن هذا قولٌ ضعيفٌ، وبسطُ ذلك في كتب التفسير.

وبعض أهل اللغة -كابن هشام- يعدُّ القول بواو الثمانية قولًا لبعض ضعَفة النُّحاة، وآخرون من دونه يعدُّونها من اللَّطائف لا المعارف، كالزَّهرة تُشَمُّ ولا تُحَك.

ولا فرق بينها وبين الواو العاطفة إلَّا في اقترانها بلفظ ثامن، والواو التي يسمونها زائدة تختلف عن العاطفة.. ومنهم من يجعل الواو التي ذكرناها من قبل وهي ﴿وَفُتِحَتْ﴾ زائدة، وهو قول ضعيف مطَّرح لا معنى له، والمحققون لا يقولون به في القرآن ولا في غيره.

(١١٤)

هَمْزُ (الاثْنين)

السائل (عابر سبيل): وجدت في الإجابة عن همزة (الاثنين) أنها همزة وصل لا همزة قطع، وفي كتاب الإملاء للسنة الأولى المتوسطة بالمملكة، الفصل الثاني، في الصفحة (٤٠): أنَّ (يوم الاثنين) خطأ.. فنصححه ونذكر السبب، هل هذا تناقض بين المجمع والمناهج في المملكة؟ أين الصحيح؟

الفتوى: لا تناقض، ولكنه اختلاف تنوّع، إن كان الأمر كما نقلت؛ لأنه قول قال به بعض المتأخرين، ورأوا التفريق بين (الاثنين) وصفًا و(الاثنين) عَلَمًا، فالأول همزته همزة وصل، والثاني همزة قطع، والأقرب للصواب: أنه لا فرق، وأن همزة (الاثنين) وصلٌ حيث كانت، وقد جاء هذا اللفظ في المعاجم وكتب اللغة على أصله بهمزة وصل، ونصَّ سيبويه على ذلك ونظيره، كما نصَّ عليه مَن بعده، وقالوا: إذا نقل الاسم أو المصدر المبدوء بألف الوصل وسمّي به شخص، أي: صار عَلَمًا، فإن ألفه تبقى على ما هي عليه ألفَ وصل، ومن ذلك -مثلًا-: (ابتهال، وانتصار، وانشراح) تقول: مررت بابْتهال، وعجبت لانتصار وانشراح، تسقط همزاتها عند الوصل، وممَّا سمع قولهم: «هذا يوم اثنين مباركًا فيه» نقله سيبويه، وتابعه الأئمة، ولا نعلم في ذلك خلافًا بين المتقدمين، غير أنهم يستثنون من هذا مسألة أخرى، وهي اللفظ المبدوء بهمزة وصل إذا كان فعلًا ونقل إلى اسمٍ، فهذا يُرَدّ إلى

القاعدة والقياس في الأسماء، وذلك أنه ليس في الأسماء ما همزته همزة وصل، على هذه الصورة، فأرادوا التفريق بين الاسم والفعل، وردّوه إلى دائرة الأسماء، ولو لم يك ذلك لحصل خلط بين الاسم والفعل، ومثال ذلك: (اكتب) إذا سميت به إنسانًا أو شيئًا تنطق به بالقطع في حال الوصل والابتداء، هذا هو الذي تقتضيه القواعد، وسيكتب المجمع -بإذن الله- للقائمين على تصنيف المناهج بشأن ذلك، توحيدًا للآراء، وتضييقًا للخلاف، وتيسيرًا على الطلبة.. والله ولي التوفيق.

(١١٥)

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

السَّائل (محمد نجيب): ما اللسان العربي المبين في قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]؟ وهل معنى هذا أنَّ الواجب على من يتحدث بالعربية الفصحى أن يشابه اللسان المبين في القرآن الكريم؟ بمعنى أن يمد المتصل والمنفصل كما في مدود القرآن ويدغم ويخفي ويقلب... الخ.

الفتوى: اللسان: هو اللغة، ومعنى (لسان العرب) لغة العرب سمّي بذلك لأنه آلة الكلام، وعلى هذا فمعنى ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ بكلام عربي، وقال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]، أي: بلغة قومه، ليبين لهم ما أمره الله أن يدلَّهم عليه، وما يأمرهم به وينهاهم عنه، فإذا خاطبهم بلغتهم فهموا عنه، ولم يحتاجوا إلى ترجمة، وهو أقرب إلى أن يمتثلوا، وكان كل نبيٍّ يبعث إلى قومه خاصة، وبُعث محمد ﷺ إلى الناس كافَّة، ونزل القرآن بلسان قومه الذين بعث فيهم، وجعل معجزته القرآن، الذي نزل بلسانٍ عربي مبين، وهو السرّ في خلودِ العربية، وعظمتها، وذيوعها، وأما قولك: هل معنى هذا أنه يجب على المتكلم أن يتحدث بالفصحى في كلامه، يمدُّ المتصل، ويخفي ويدغم.. الخ، فالجواب عنه: لا يجب ذلك، ولا هو من لوازم النطق العربي؛ لأن تلاوة القرآن مجوّدًا بمراعاة المدّ والإدغام والإخفاء على نحو معيَّن أمر زائد على ما كان مألوفًا لدى

العرب، في خطبهم وأشعارهم، فلم يكونوا يلتزمون بذلك في تخاطبهم ولا في خطبهم وإنشادهم، بل هو أمر تكليفيّ أمر الله به رسوله والمؤمنين أن يرتلوا القرآن ترتيلًا، وأن يقرأوه على مُكْث، ومن لوازم الترتيل إخراجُ كلِّ حرف من مخرجه، وإعطاؤه حقه وما يستحقّه من المد والتفخيم والترقيق وسائر الصفات، هذا هو المراد بما سألتَ عنه.

(١١٦)

هلْ أحفظُ القَاموس؟

السائل (عبد الحميد): لديّ رغبة وقدرة على الحفظ، فهل تنصحني بحفظ القاموس المحيط؟

الفتوى: لا أنصحك، ولا أظنك تقدر على ذلك؛ لأنه ليس مما يحفظ، فللحفظ متون معلومة أعدّت لتحفظ، ولا تصدِّق أخبار المبالغين المتساهلين في نقل الأخبار المختَلَقة أنّ فلانًا كان يحفظ كتاب «المغني» لابن قدامة، أو كتاب «فتح الباري» لابن حجر، بل ابن حجر نفسه -وهو أحد حفَظة الدنيا- لا يقدر على حفظه من أوله إلى آخره كما تُحفظ المتون، ولو صرف طالب علم همّته إلى حفظ شيء من ذلك لتفرَّق به عن سبيل الطريق الصحيح، وما من طالب علم يصرف همّته إلى الحفظ بشق النَّفس، وقهرها على الحفظ في كلّ شيء، إلَّا ضاقت عليه ملكة الفهم والاجتهاد، وشُغِل ذِهنه بحفظ حفظه ومراجعته، وتذكّره في كلّ مسألة ترد عليه، وأنّى له الذّكرى في كلّ ما يريد، وقد أغلق دونه أبواب التفكير وأطفأ أنوار التأمّل؟ وأمّا علماؤنا الحفاظ قد كانوا على قسمين، قسم آتاه الله قوّة في الحفظ، بحيث لا يحتاج إلى أن يتعنّى ولا يتكلّف، إلَّا تكلفًا يسيرًا، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وهم كثير في القرون الأولى من زمن هذه الأمّة.

والقسم الثاني: قسم آتاهم الله حظًّا من الحفظ دون أصحاب المرتبة السابقة، وصرفوا همهم إلى حفظ المتون، وما أُعدّ للحفظ، واجتهدوا في ذلك، واحتاجوا إلى أن يثبتوا محفوظهم بكثرة التكرار، والانشغال بالدرس والشرح والمذاكرة فيما هم فيه، فكانوا في دائرة لا تسع إلَّا ما هم فيه من تكرار الكلام ونقلِ علم غيرهم، وهم متفاوتون بعد ذلك في توسيع تلك الدائرة وقوةِ الاستنباط، وعلمهم في الغالب يخدم أهل زمانهم، وربما برع بعضهم في الشِّعر، أو النَّظم، أو الوعظ، أو حسن التَّأليف، وحسن الاختيار.

والحفظ أمر ضروري لطالب العلم، لكنه وهبيٌّ، وكسبيّ، ولا يكون الكسبيّ الاختياريّ إلَّا في شيء من شأنه أن يُحفظ، وقد حاول طائفة من أهل العلم أن يحفظو «القاموس» ونحوه فطال بهم الطَّريق، وانقطع ببعضهم، وأخبرني الشَّيخ أبو تراب الظَّاهري -رحمه الله- أنه أراد حفظ «القاموس»، فأشار عليه والده عبدالحق بأن يحفظ موادّه ليكون ذلك أسهل له وأجمع، وأنا أوصيك بذلك، بل أوصيك بما هو خير منه، وهو أن تديم النّظر في «مقاييس اللّغة» لابن فارس، وإن كان لا بدّ من الحفظ، فاحفظ تأصيلاته التي يذكرها عند كل مادة، والله يحفظك، ويحفظ حفظك.

(١١٧)

الأُسْبُوعُ.. وذُو القَعْدَة

السائل (عبدالقادر بن أحمد): أَنقول: ذو القَعدة أم ذو القِعدة؟ وقولنا: «أسبوع» أهو سبعة أيام مطلقًا، أم الأيام السَّبعة المعروفة؟

الفتوى: يجوز الوجهان في قاف ذي القَعدة (الفتح والكسر)، وقد نصَّ على ذلك أصحاب المعاجم.

وأمّا الأسبوع فهو اسم للأيام السَّبعة التي تبدأ بيوم من أيامه، وأعرافُ النَّاس في ذلك مختلفة، وفي الاصطلاح العربي: الأسبوع ينتهي بالسَّبت ويبدأ بالأحد، فالسَّبت آخرها، وقد دلَّ على ذلك النَّقل ودلالة التَّسمية، فألفاظ الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس دالّة على الأعداد بترتيبها، والجمعة: اسم إسلاميّ، وكانت تسمّى في الجاهلية (العَروبة)، وفي عرف كثير من المسلمين هو آخر أيام الأسبوع؛ لأن الجمعة بمنزلة عيد الأسبوع، ومن عادة النَّاس الابتداء بما بعد العيد في الغالب، فيقولون: أقمنا بمكة جمعة أو جمعتين، أي: أسبوعًا أو أسبوعين، ولهذا يسمّى الأسبوع لدى بعض الناس جُمعة، ويطلق الأسبوع أيضًا على الطَّواف بالبيت سبعًا، فيقال: طاف عبدالله بالبيت أسبوعًا، أي: سبعة أشواطٍ، وجمعه: أسبوعات وأسابيع، قال اللّيث: «ومن الناس من يقول: السُّبوع في الأيام، والطواف». وإن رغبت في شيء من البسط فعد إلى كتابي (لحن القول) ففيه مقالة مفصلة

عـن أيـام الأسـبوع، وللشَّـيخ أبـي تـراب الظَّـاهري -رحمـه الله- مقـال وافٍ ضافٍ في كتابه (لجام الأقلام) ذكر فيه معانيَ أسماء الشُّهور، واللغـاتِ الجائزةَ فيها، ومن ذلك (ذو القعدة).

(١١٨)

تَعلُّم العَرَبيّةِ واجبٌ

السائل (محمد صادق): هل يجبُ على كلِّ مسلمٍ أن يتعلَّم اللّغةَ العربيةَ؟

الفتوى: تَعلُّم اللّغة العربيةِ واجبٌ على كلِّ مسلمٍ يُمكنهُ أن يتَعلَّمها، فإنَّ الله فَرض الصَّلاة على عبادِه وفَرضَ فيها قِراءةَ القرآنِ، وأَمرَ فيها بتدبُّرِ القرآنِ، والعَملِ به، وفي الصَّلاة أذكارٌ يجبُ أن يقولَها كلُّ مُصلٍّ، وَأُمِرَ المسلمُ أن يُنصِتَ للخطيبِ يومَ الجُمعة؛ لِيَفقه ما يقوله، وقَد فَقِه هذا أسلافُنا فأقبَلوا على تَعلُّمِها، وكانَ منهم العلمَاء المحدِّثونَ، والمُفسِّرونَ، والفُقَهاءُ.

وهل كانَ أَكْثَرُ علماءِ النَّحْوِ واللّغةِ إلّا من غَيرِ العربِ؟

بل زَعَمَ ابنُ خَلدون أنّ أكثَر حَملَةِ العُلومِ كلّها في الإسْلامِ من العَجَمِ!

والمقصُودُ مِن هَذا الواجِبِ الذي نَعْنِيه هو القَدْرُ الَّذي يفهَمُ بِه المسلمُ دِينَه، وأمَّا التَّبحُّر في عُلومِ العَربيةِ نَحوِها وصَرفِها ومَعانِيها وبَيانِها، والدَّلالاتِ، والاشْتِقاقِ، فهَذا ليسَ ممّا يكلَّفُ بِه المسْلِمُ، سواءٌ أكَانَ عربيًّا أم غَيرَ عربيّ، غيرَ أنَّ العَالِمَ بالشّريعَةِ يَجِبُ عليهِ ما لا يَجِبُ على غَيْرِه، وتَفْرِيطُ من فَرَّط في ذلكَ مِن بَعضِ الفُقَهاءِ في عَصْرِنا لَيْسَ فيهِ حُجَّة، بل الحُجَّةُ عليهم. ولَوْ عَلِموا ما في العربيَّة وعُلُومِها مِن عَونٍ على الفِقْهِ والغَوصِ على المَعاني لَأَقْبلوا إِليها مُذعِنينَ!

والحاصِلُ: أنّ مَن قَدَر على تَعلُّم العربيَّةِ وأعرضَ عنها فهو آثمٌ، ومن تَنَصَّل عن تَعْلِيمها للنّاطِقِ بِغَيْرِها فَهُو آثم، إذا لَم يَكْفِه غيرُها تَعْلِيمَها.

(١١٩)

الإتباعُ

السَّائل (أبو كنانة): أوجه سؤالي مستفسرًا عن الإتباع في اللغة العربية، هل كان العرب يتكلمون به؟

الفتوى: الإتباع له معانٍ مختلفة في النحو واللّغة، وسياق سؤالك يرجح أنك تسأل عن الإتباع في اللّغة، ومعناه أن تتبع الكلمة بكلمة أخرى مثلها موافقة في الوزن مع تغيير في الحرف الأول من الكلمة الثانية، نحو: حَسَنٍ بَسَنٍ، وعَطشانَ نَطْشانَ، وشَيطانٍ ليطانٍ، وسَاغِبٍ لَاغِبٍ، وخرابٍ تَبابٍ، وسائغٍ لائغٍ، وجائعٍ نائعٍ، وخَضِرٍ مَضِرٍ، وعِفْريتٍ نِفْريتٍ، وحرَّانَ يرَّانَ، وغيرُ ذلك كثير، ويقال له المزاوجة، أيضًا؛ للمزاوجة بين لفظين في معنى واحد، وسمِّي إتباعًا؛ لأنَّ الكلمة الثانية تابعة للأولى، وجيء بها للتوكيد، ولا يجوز أن يؤتى بالثَّانية من دون الأولى، وأما ذكر الأولى بلا إتباع فهو الأصل، ولا شيء فيه، ومن اللغويين من يجعل نحو: حيّاك الله وبياك، من الباب، ولكنه -على الأرجح- ليس منه؛ لوجود الواو. وفي كتاب المزهر، في النوع الثامن والعشرين بسطٌ أوسع من هذا، أنصحك بالرجوع إليه ثَمَّ.

(١٢٠)

الرِّجالُ الخَمسُ

السائل (عبد الله): هل يجوز أن نقول: هؤلاء الرجال الخمسُ؟

الفتوى: الأصل في مثل هذا التأنيثُ مع المذكَّر، والتذكيرُ مع المؤنث، فتقول: جاء الرجال الخمسة، وجاء النساء الخمس، ولكنّ النحويين أجازوا أيضًا موافقة العدد للمعدود، في مثل هذا، فنقول: جاء الرّجال الخمس، وجاء النسوة الخمسة، كما ورد في سؤالك، نصَّ على ذلك الصّبان في حاشيته على «شرح الأشموني» الذي هو شرحٌ لألفية ابن مالك، في باب العدد، ونقَله عن النووي، والنّوويُّ نقله عن النّحاة، ولم يذكر علّة ذلك.

وقد بدا لي في ذلك سبب لطيف، وهو أنَّ مراعاة التذكير والتأنيث حين يتقدّم العدد على المعدود؛ لأنّ المعدود متأخّر لا يُدرى ما هو حتّى ينطق به المتكلّم، فكانت مراعاةُ القواعد في ذلك حكمًا لازمًا، وأمّا إذا تقدّم المعدود فقد عُرف جنسه وتبيّن أنه ذكر أو أنثى، وصار ضبطُ العدد أمرًا زائدًا، واستوى فيه التذكير والتأنيث، فإن ذكّرنا مع المذكر فذاك هو الأصل الأصيل، وإن أنثنا مع المذكر لم يكن في ذلك اختلاج؛ لأنّ ذلك ماضٍ على القاعدة في العدد، وهي مخالفة العدد للمعدود.

ولا غرابة على العقل النحويّ الجبّار أن يكون له ذلك الأفق الواسع، المبني على المنطق، والتأمل، والذوق.

(١٢١)

حذفُ الفاعِلِ

السَّائل (!): في إحدى (فتاوى المجمع) أجبتم عن حذف الفاعل في نحو: أعطى زيدًا خالدًا درهمًا، ولم تذكروا دليلًا على ذلك ولا شاهدًا، أرجو التفصيل في ذلك.

الفتوى: لا حاجة في مثل هذا إلى شاهدٍ ولا دليل من الخارج، بل دليله متزمّل بثيابه، وشاهده منه فيه، وقد ذكر ابن مالك في ألفيته قاعدة عظيمة نافعة، لو قيل: إنها ربع النَّحو لما بَعُد هذا القول من الصَّواب، وهي قوله في (باب الابتداء):

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُما؟

فإذا كان حذفُ ما يعلم جائزًا في ركن الجملة الاسمية الأول، وهو المبتدأ، وكذلك ركنُها الثاني، وهو الخبر، فحذفُ ما سواهُما أولى، ومعلوم أنّ قوة المبتدأ أو ركنيتَه أكبر من قوة الفاعل، فالمسألة في هذا الباب -أعني: الحذف- تعود إلى السياق الدّال على الحذف، فحيثما وجدت القرينة الدّالة على الحذف جاز الحذف نحوًا، وربما كان أولى من الذكر بلاغةً، واللغة العربية لغة ذكاء، يُقدَّر فيها أن المخاطب يفهم بأدنى إشارة، وألطفِ عبارة.

وأمّا حذف الفاعل قياسًا فهو باب آخر، يجب فيه حذف الفاعل، وذلك في أربع مسائل، وفي مسألتنا يجوز حذفه.

وهذه المسائل هي: الحصر، نحو: ما قام إلا زيدٌ؛ ونائب الفاعل نحو: وقُضِيَ الأمرُ؛ وفاعل المصدر، نحو: ضربًا زيدًا؛ وفعل التعجب، نحو: أكرمْ بزيدٍ.

وفي ذلك يقول بعض الناظمين وهو مما كتبتُه عن علّامة العربية أحمد الحسني الشنقيطي (ت١٤٢٧ هـ):

وحذفُ فاعلٍ أتى في أربع مسائلٍ على القِياسِ، فاسمَعِ:
الحَصرِ والنّائِبِ ثمَّ المصدرِ ونحوِ: أَسْمِع بِهِمُ وأبصرِ

(١٢٢)

هل الواحدُ.. عدد؟!

السَّائل (!): ذكرتم - فضيلة الشيخ - في القواعد المئة: أنّ الواحدَ ليسَ بعدد، والمعروفُ مما درسناه منذ الصّغر أنه عدد، وفي دراستنا للحساب والرياضيات نقول: العدد واحد، فأرجو التوضيح؟

الفتوى: نعم، ذكرت القاعدة التي أشرت إليها، وهي من القواعد التي لا تبنى عليها أحكام نحوية، ولكني أردت بذلك تقرير الصّواب في هذه المسألة التي جرى الاختلاف فيها بين أهلِ اللّغة والنّحو، وينبني عليها أدب لطيف دقيق في التوحيد.

وبيان ذلك: أنّ العدد هو ما كان مؤلفًا من وحدات، بحيث يستطيع المرء أن يفرّقها إلى أجزاء منفصلة، أو يقسّمها بالتساوي، والأول في الأعداد الفردية، والثاني في الجزئية.

ويرى النحاة، كثيرٌ منهم أن الواحد عدد؛ لأنه أصل الأعداد، قالوا: ولا يصحّ أن يكون الفرع عددًا والأصلُ ليس كذلك، ولأن له كمّية في نفسه، فإذا قيل: كم عندك؟ صحّ أن تقول: واحد، كما يصحّ أن تقول: اثنان أو ثلاثة.

ذكر ذلك الزبيدي في التاج في مادة (عدد)، ولكن هذا الإلزام غيرُ ملزمٍ فيما أرى؛ لأن الشيء إذا كان أصلا ثمّ تكاثر أو تفرّع، فقد تكون فروعه أو ما تكاثر منه أصنافًا أخرى مختلفة الذوات والصفات؛ فإنّ كلَّ شيء حيّ أصلُ

خلقته من الماء، ولا يصحّ أن يقال عن الماء: إنسان، أو فرس، أو طير، كما أن السؤال بـ(كم) والجواب عنه صادق على ما دون الواحد كالنِّصف والثُّلث والرُّبع، فنقول: كم عندك؟ فتقول: نصف درهم.

وأمَّا اللطيفة الدقيقة التي ذكرتُها في صدر الإجابة، فهي أن الله واحد أحد، ولا يصحّ أن يقال عن الواحد: إنه عدد؛ لأنه يوهم الزيادة على واحد، وبه تعلم أنّ الحقّ في هذه المسألة مع اللّغويين لا مع النحويين، وأول ما لمحتُ هذه المسألة في بعض كتب أبي محمد ابن حزم -رحمه الله- ولا أدري أين ذكَرها، وكان ذكرُه لها في سياق مسألة كلامية.. والله أعلم.

(١٢٣)

بَدَلُ كُلٍّ من بعضٍ

السَّائل (طالب علم): هل في اللغة العربية بدلُ كلٍّ من بعض؟

الفتوى: البدل من التَّوابع التي هي النَّعت والتَّوكيد والعطف والبدل؛ لأنها تتبع في إعرابها ما تقدّمها من الأسماء، والنَّحويون يقسمون البدل إلى بدل اشتمال، وبدل كلّ من كلّ، وبدل بعض من كلّ، وبدل الغلط، ومنهم من يزيد بدلًا آخر، وهو ما سألت عنه (بدل كلّ من بعض)، ومنهم من يزيد بدل النسيان، هذه ستَّة، والسَّابع: بدل البَداء، يزيده بعضهم، ويمثلون له بحديث: «إنَّ الرَّجل ليصلّي الصَّلاة وما كتب له نصفُها، ثلثُها، ربعُها...»، والذي لا نزاع فيه بينهم هو بدل المطابقة (كلّ من كلّ).

والذي سألت عنه يقول به بعض النَّحويين، ويمثلون له بأمثلة، وممَّا جاء منها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]؛ لأن الكعبةَ بعضُ البيت الحرام، وقوله تعالي: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]، فـ﴿جَنَّٰتِ﴾ بدل من ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾.

ومن الشعر قول امرئ القيس:

كـأني غَـداةَ البَـيْنِ يَـوْمَ تَحَمَّلـوا		لدى سَمُراتِ الحَيّ نـاقِفُ حنظلِ

والغداة: بعض اليوم، وقول الآخر:

رحِمَ الله أعظمًا دفنوها   بسجستانَ طلحةَ الطلحاتِ

أي: رحم الله طلحةَ الطلحات.

والأعظم: هي العظام، وهي بعض المترحَّم عليه، المسمّى (طلحة).

ولكنّ الذين لا يرون ذلك يقولون في الآية الأولى أن (الكعبة) اسمٌ يطلق على مكة، وحينئذ يكون (البيت الحرام) بدل كلّ من كلّ، أو بعضٍ من كلّ.

أو (البيت الحرام) هو مكة، فيكون بدل كلٍّ من كلّ.

وأما آية سورة مريم فإن (أل) في الجنة للجنس، والجنات داخلة فيها.

وأما بيت امرئ القيس فلا أتذكر له جوابًا، ولكن يحتمل أن يكون (يوم) بمعنى (حين)، والحين يطلق على القليل من الزمان وكثيره.

وأما (طلحة الطلحات) فهو بدل مطابق؛ لأنّ المراد بالأعظم جسدُه وشخصُه، فكأنه قال: رحم الله جسدًا طلحةَ.

وقد رأيت كلامًا للدَّرّاكةِ المحقق السُّهيلي يردّ فيه البدل إلى البدل المطابق، ويقول: العربيّ يتكلم بالعام ويريد الخاصّ، ويحذف المضاف وينويه، فإذا قال: أكلت الرّغيف ثلثه، فمراده: أكلت بعض الرغيف، وكلامُ

السهيليّ -رحمه الله- كلام جيد نفيس شريف، وبه يتبين لك أنّ في النحو تشقيقاتٍ أطالت هذا العلم وألبسته لباسًا أكبر من جسده.

(١٢٤)

مجيء (حافظ) بمعنى (حِفْظ)!

السَّائل (مجاهد): هل تأتي (حافظ) بمعنى (حِفْظ)؟

الفتوى: لعلك تشير إلى القراءتين الواردتين في قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًاۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]، قرأها حمزة والكسائي وشعبة: {حِفْظًا}، وقرأها الباقون: ﴿حَٰفِظًاۖ﴾ فهذه اسم فاعل، والأولى مصدر، يقال: حَفِظَ حِفْظًا، على وزن عَلِمَ عِلْمًا، واسمُ الفاعل كالفعل دالّ على التجدد، والمصدرُ دالّ على الثبوت.

(١٢٥)

معنى كلمة (رند)؟

السّائلة (رانيا): أريد معرفة معنى كلمة (رَنْد) وجمعها ومشتقاتها.

الفتوى: الرَّنْد: شجر طيِّب الرَّائحة، وهو اسم جنس جمعي، مفرده رَنْدَة، كـ(نخل ونخلة، وشجر وشجرة)، وقال الأزهري: «الرَّنْد عند أهل البحرين: شبه جُوالق صغير من الخُوص، يُنقل فيه الرُّطب، يُحمل منه رَنْدان على الجمل القويّ»، ومادة (ر ن د) تصريفاتها قليلة، وليس في المعاجم منها إلا ألفاظ قليلة.

(١٢٦)

المضاف والمضاف إليه في (كتاب زيد)

السّائل (أبو علي): في باب المضاف والمضاف إليه: مَن المضاف إلى الآخر؟ مثال: (كتاب زيد)، أيهما المضاف إلى الآخر، أهو (زيد) أم (كتاب)؟

الفتوى: أما من حيث الاصطلاح النحويّ فالمضاف هو الأول مطلقًا، والثاني هو المضاف إليه أي الكتاب مُضاف إلى زيد؛ لأنّ الجزء الأول كان وحده، فأُضيف إليه الجزء الثاني، فقيل: مضاف إليه. وأما من حيث النظر فكلّ من الجزأين مضاف إلى الآخر، ويتضح ذلك بالنظر إلى أحد الجزأين، فإذا كان هو الأشهر فالجزء الثاني مضاف إليه، نحو: غلام الأمير، وكتاب زيد، والعكس أيضًا صحيح، حين يقال: أمير القوم، وشيخ زيد.. وبالله التوفيق.

(١٢٧)

الضّابط فيما بعد أفعل التفضيل

السَّائل (أحمد بن سعيد): ما الضابط الذي يجعلنا نعرب ما بعد أَفْعَل التفضيل تمييزًا أو مضافًا إليه؟

الفتوى: الضَّابط في ذلك: أن ننظر في الاسم الذي بعد (أَفْعَل) الذي للتفضيل، فإن كان منصوبًا فهو تمييز، وإن كان مجرورًا فهو مضاف إليه، نحو: ﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، ونحو: أنتَ أكرم والدٍ، وهذا أفضل طالب، وحينئذ يكون هو المقصود بالتفضيل، وأما في حال النصب فالتمييز دال على الشيء الذي ميزته.. وبالله التوفيق.

(١٢٨)

أثر المتواتر في التقعيد

السّائل (معاذ الخلطي): هل انتقاءات الصحابة للغات والأصوات العربية في المصحف العثماني والترجيحات النحوية المثبتة في المصحف لها أثر في وضع النحو العربي بعد ذلك؟ بمعنى: هل كان للمتواتر أثر في التقعيد؟

الفتوى: ليس لانتقاءات الصحابة في ذلك أثر، فقد كانوا ينتقون من القراءة ما يوافق ألسنتَهم ولهجاتِهم، وكانوا من قبائل شتى؛ ومِن ثَمّ لم تكن القراءات الصحيحة معتمِدة على الأصح في القياس ولا على الأفشى في العربية، غير أن المشهور منها والفاشيَ هو الأكثر، ولا ريب أن لذلك أثرًا في التقعيد، فإنّ التقعيد ينطلق أوّلًا مما تواتر واشتهر وشاع، ويليه بعد ذلك ما دونه.. وبالله التوفيق.

(١٢٩)

الفرق بين الكسب والاكتساب

السائل (إبراهيم): ما الفرق بين الكسب والاكتساب في الآية: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؟ بيِّنوا تُؤجَروا.

الفتوى: من العلماء من قال: الكسب والاكتساب واحد، ولكنه غير دقيق، بل بينهما فرق، وأن الكسب أيسر من الاكتساب، وأنّ الآية فرقت بينهما للتنبيه إلى أن كسب الخير والثواب يحصل بأدنى عمل وجهد، وأما اكتساب الشر فإنه لا يكون إلا عن تكلف وجهد، لمخالفته للفطرة، والأصل في الإنسان أنه مجبول على الخير وفعلِه، وأما قول المتنبي:

والظلمُ من شيم النفوس، فإن تجدْ ذا عِفّةٍ فَلِعِلّةٍ لا يَظْلِمُ

فليس بصواب إلا إذا قيل: المراد بذلك النفوس المتغيرة، المتلوثة بالأخلاق الفاسدة، التي ورد على فطرتها ما يُغيّرها عن أصلها. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، فالمراد: الكافر والمنافق.

ولنعد إلى الكسب والاكتساب، فنقول: ما ذكرناه من الفرق بينهما هو أحسن ما قيل في ذلك، وقال الراغب الأصفهاني في «المفردات»: «الكسب مما يتحرّاه الإنسان مما فيه اختلاف نفع وتحصيل حظ، والاكتساب: يُستعمل فيما يظن الإنسان أنه يجلب منفعة ثمّ استجلب به مضرّة».

ومن العلماء من قال: الكسب: ما يفعله الإنسان، ويجوز أن يتعدّى إلى غيره، والاكتساب: ما يفعله لنفسه، كالاقتطاع، والاتخاذ، فلا يتعدّى إلى غيره، ومعنى هذا أنّ الشرَّ لنفسه، والخير له ولغيره.

(١٣٠)

أثر المجامع اللغوية والإعلام في اللغة

السائلة (الولاء الخطيب): اطلعتُ على دور مجمع اللغة العربية في الأردن ورأيت له إنجازات كبيرة، لكن مع ذلك نجد أن المجتمع يهمل لغته، ومن مظاهر ذلك دمج اللغة بالمصطلحات الأجنبية. فما السبب في ذلك؟ هذا هو السؤال الأول.

والسؤال الثاني: ما أهمية دور الإعلام في الحفاظ على اللغة؟ أهو دور إيجابي أم سلبي؟ ولكم مني جزيل الشكر.

الفتوى: ليس للمجامع قرار نافذ تفرض على الناس العمل به، وإنما هي مشاركة في النهوض بالعربية، والمحافظة عليها، ومشاركتها لا تكفي إلا إذا كان رأيها وقرارها نافذين في التعليم والإعلام، هذا هو السبب في غياب ما ذكرتَ.

والإعلام له الأثر الأول في الحفاظ على هُويَّة اللغة، ولكن له الأثر الأول أيضًا في تشويهها وتحريفها حين لا يلتزم بقوانينها، وحين ينحو بها نحو التغريب.

(١٣١)

الفرق بين الصِّفة والبدل

السَّائل (علي كاظم): يصعب عليَّ في بعض الأحيان التفريق بين الصفة والبدل.. فهل بالإمكان توجيهي؟ مع الشكر.

الفتوى: بينهما فروق تمنع من الالتباس، ومن أوضح تلك الفروق: أن البدل هو المقصود بالحكم، وأما النّعت فليس بمقصود، إنما المقصود بالحكم منعوته، فإذا قلت: أكلت الرّغيف ثلثه، فالمقصود ههنا الثلث، ألا ترى أنّه يصحّ أن تقول: أكلت ثلث الرّغيف، وأمّا النعت، فإنك إذا قلت: جاء زيد الطويل، فالمقصود بالحكم هو (زيد) و(الطويل) متمِّم له، ومن الفروق أنّ النعت مشتق في الأصل، وأما البدل فالأكثر فيه أن يكون في الذوات.

(١٣٢)

الفرق بين العفو والعافية

السَّائل (محمد الجد): ما الفرقُ بين العفو والعافية في قول الداعي: (نسأل الله العفو والعافية)؟

الفتوى: العفو: محوُ الذنب، والعافية: السلامة من حصول ما يضرّ بالمرء من الذنوب والخطايا والبلاءات والرَّزايا.

(١٣٣)

صحّة إطلاق المصطلحات النحوية على ألفاظ القرآن

السائلة (محبوبة): هل يصح إطلاق المصطلحات النحوية على القرآن، فنقول ضمير الغائب إن كان عائدًا على الله، أو الألف ساقطة أو محذوفة في القرآن مثلًا؟

الفتوى: لا ضير في ذلك؛ لأنّ المراد من قولنا: ضمير غائب، الضمير الذي اصطُلح على إطلاقه على الغائب، ومن ذلك تسمية المفعول به مفعولًا به، ولو كان اللفظُ الذي أُعرب ذلك الإعراب اسمًا من أسماء الله؛ لأنّ المراد اللفظ، وهذا أمر جرى عليه المعربون من غير نكير، وإن كان بعضهم يقول: إنه منصوب على التعظيم، لكن هذا لا يغيّر من الأمر شيئًا، ولو أردت أن تحقق في كلّ لفظ، وفي دلالته على مراده دلالة مطابقة لاتسعت الدائرة عليك، ولاختلّ عندك نظام الإعراب، فإنك حين تقول: مات فلان، ومرض فلان، وخرَّ السقف، وانقض الجدار، وهوى النجم، لم تجد حقيقة الفاعلية في ذلك، بل هي في الحقيقة مفعولات بها، ولكنها نُزِّلت منزلة الفاعل، وأُعربت إعرابه بضرب من المجاز، وهكذا قولك: قاتل زيد عمرًا، فكلّ من (زيد) و(عمرو) فاعل ومفعول، ولكنّه لا بدّ من بيان الفاعل والمفعول، وما أحسن ما لحظه الراجز حين قال:

قـد سـالَمَ الحيَّـاتُ منـه القَـدمَا الأُفعُـوانَ والشُّـجاعَ الشّـجعَما

يخبر عن إنسان مشى في موضع كثير الحيّات، وأنّه سالم الحيَّاتِ، وأن الحيّاتِ سالمته، والمسالمة مفاعلة، وهي تدلّ على المشاركة، وكلّ من الفاعل والمفعول يصحّ أن يكون فاعلًا ومفعولًا، فالحيّات سالمت وسُولمت، والقدم كذلك، ولما لحظ الراجز هذا المعنى أراد أن يعدل في هذه المسألة، فنصب الأفعوان (مع أنه بدل من الحيّات) وهو مرفوع؛ لأنه لحظ المفعولية فيه، وهذا من أعمق أنواع الفطنة العربية.

وأمّا قولنا: أَلِفٌ ساقطة كالألف التي تسقط في الوصل، وقولنا: النون المحذوفة في الأفعال الخمسة، إذا نُصبت أو جُزمت، فهذا لا إشكال فيه أيضًا، سواء أكان في كلام البشر أم في القرآن الكريم؛ لأنه كلام عمّا يطرأ على الألفاظ، وهو كالكلام عن الإعراب بالحركات، ولا حرج في ذلك ولا إشكال.

(١٣٤)

الفرق بين الكلمات الأصلية والمولَّدة؟ والمعرب والدخيل؟

السّائلة (نورة): نواجه صعوبة في التفريق بين الكلمات الأصلية والمولدة، وبين المعرَّب والدخيل. فمتى نقول إن هذه الكلمة أصلية ليست مولدة؟ ومتى نقول إن هذه الكلمة معرَّبة وليست دخيلة؟ أرجو التكرّم بالشرح والتفصيل.

الفتوى: عامّة كلام العرب أصيل، وما دخل في لغتهم ولم يتصرفوا فيه فهو من الدخيل، وما تصرَّفت فيه بتغيير حركة أو حرف، أو صاغته على وزن من أوزانها فهو المعرَّب، كقولهم في (برنامه): برنامج، وفي (تلفزيون): تلفاز. وأما المُولَّد فهو اللفظُ العربيُّ المستعمَل بعد عصر الرواية والاستشهاد.

(١٣٥)

سبب تسمية الأسطر في الشِّعر أبياتًا

السَّائل (أنفع عبد العالي): لماذا سُمِّيت الأسطر في الشعر أبياتًا؟ ألذلك سبب أم هو من قبيل الصدفة؟ وشكرًا.

الفتوى: ليس ذلك من باب الصُّدفة، بل هو من باب تشبيه بيت الشِّعْر بِبَيْت الشَّعَر، الذي يُبنى على أوتادٍ، وأسباب، أي: حِبال، وكذلك بيت الشِّعر له أسباب خفيفة وثقيلة، وله أوتاد مفروقة ومجموعة.. ولو نظرت في أوائل الكتب المصنفة في العَروض لوجدت معانيَ هذه المصطلحات العروضية.

(١٣٦)

الفرق بين الإسراف والتبذير

السائل (محمد المساكني): ما الفرق بين الإسراف والتبذير؟ وجزاكم الله خيرًا.

الفتوى: الإسراف يكون في المال وغير المال، ومن ذلك: الإسراف على النفس بالمعصية، والتجاوزُ في الطغيان، ومنه قوله تعالى عن فرعون: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١]. والتبذير لا يكون إلا في المال، وهو إنفاق له في غير موضعه، وعن ابن مسعود: التبذير: إنفاق المال في غير حقّه، وأصلُ معناه: التفريق كما يُفرَّق بذرُ الحبّ من غير نظر لمواقعه.

وخلاصة ما يُفهم من كلام أهل اللغة والتفسير، وما يدلّ عليه الكتاب العزيز: أن الإسراف في المال يقابل الإقتار، وهو البخل فهو مجاوزة الحدّ، كمن يأخذ من الطّعام فوق ما يكفيه، أو يشتري له سيارات وهو لا يحتاج إلا إلى واحدة أو اثنتين، أو يزيد في استعمال الماء زيادة لا يحتاج إليها.

والتبذير: صرف للمال في غير موضعه، وهكذا كلُّ من يفرِّق مالَه تفريقًا لا رشاد فيه، وكلُّ مبذِّر مسرف على نفسه من حيث الديانةُ، ولا يقال للمسرف على نفسه في المعصية في غير المال: مبذِّرٌ. فظهر بهذا أن الإسراف في المال وفي غير المال، وأن الإسراف في المال مجاوزةُ الحدِّ في الصّرف والإنفاق،

وأنّ كلَّ مبذِّر مسرفٌ على نفسه، وأنّ التبذير تفريقٌ للمال في غير وجهه، سواءٌ أكان كثيرًا أم قليلًا.

(١٣٧)

الكلمات الجامدة غير المشتقة

السَّائل (عمر): هل في اللغة العربية كلمات لا يُشتق منها فعل البتة؟ وإذا وُجدت فما هي؟ أرجو الإجابة للأهمية. وجزيتم خيرًا بإذن الله.

الفتوى: نعم، في اللغة العربية كلمات مشتقة، وكلمات جامدة، فالحروفُ كلها جامدة، لا يُشتق منها، ومن الأفعال ما هو جامد، نحو: ليس وعسى، وبعضُها جامد من بعض الوجوه، نحو: يذَر، ويدع، لا يأتي منهما الماضي على المشهور، ولا اسم الفاعل والمفعول، ولا المصدر، أي: لا يكون منهما إلا المضارع والأمر. ولعلك تقصد في سؤالك الأسماءَ، والجمود فيها أيضًا كثير، نحو: أرض ورجل، وككلمة الأنام، لم يأتِ منها في اللغة العربية إلا هذا اللفظ.

(١٣٨)

حذف المنادى

السَّائلة (ميمي تركي): هل يجوز حذف المنادى؟

الفتوى: في النحو قاعدة جليلة، تقول: حذف ما يُعلم جائز، بشرط الإفادة، والنِّداءُ المجرَّد من ذِكر المنادى لا يُفيد ولا يُفهم المراد منه إلا في حالتين:

إحداهما: أن يكون المنادى حاضرًا، يسمع النداء، ويكون النداء بالنسبة له كالتنبيه، فيتنبه حين يعلم أنه هو المقصود بالنداء؛ لأنه لا يوجد غيره، أو لأن المقام لا يدل إلا عليه.

الثانية: أن يكون المنادى في وسط الكلام، نحو: ألا يا اعلموا، أي: ألا يا هؤلاء اعلموا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]، قرأها الكسائي: {أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ}، المراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ومنه قول الشاعر:

ألا يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلمي ثُمَّتَ اسْلَمي ثلاثَ تحيَّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمي

وقولُه:

ألا يا اسْلَمي يا دار مَيٍّ على البِلى ولا زالَ منهلًّا بجرعائكِ القَطرُ

وقولُه:

ألا يا اسقِياني قبلَ حبل أبي بَكْرِ لعلّ منايانا قَرُبْنَ ولا ندري

وقولُه:

أَلا يا اسلَمِي ذاتَ الدَماليجِ وَالعِقدِ وَذاتَ الثَنايا الغُرِّ وَالفاحِمِ الجَعدِ

(١٣٩)

الفرق بين المُدرِّس والمعلِّم

السّائل (أحمد سرحان): ما الفرق بين لفظي مدرس ومعلم؟ أيهما أدق في الاستعمال؟ بمعنى: أيقال: مدرس اللغة العربية أم معلم اللغة العربية؟

الفتوى: الأصلُ في الدَّرْس: دَرَسَ الكتابَ يَدْرُسُه دَرْسًا ودِراسَةً، أَي: ذلَّلَه بكَثرة القراءَة حتّى خَفَّ حفظُه وانقادَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، أي: ليزعُموا أنّكَ قرأْتَ كُتبَ أَهل الكتاب، أَي: تعلمتَها وعُلِّمْتَها. والمُدارَسَةُ والدِّراسُ: أن تقرَأ على غيرِك، ويقرأ غيرُك عليْكَ. ودَرَسْتُ السُّورةَ، أَي: حَفظتها، ودَرَّسْتُه إِياها: حفَّظْتُه، وكذلكَ أَدْرَسْتُه، فالمُدرِّسُ: المُحفِّظُ المُذكِّرُ الذي يَتعاهدُ المُصحَفَ أو العلمَ مع الحُفّاظ.

أمّا المُعلِّمُ؛ فهو أعمُّ؛ لأنّه يدخُلُ في مَعْناه كلُّ مَن علَّم غيرَه شيئًا، فالأستاذُ والمعلّمُ يُعلّمان غيرَهُما العلمَ وطرُقَ النّظر والبَحث، والصّانعُ يُعلّمُ غيرَه صنعَتَه، والمُكلِّبُ يُعلّمُ الكِلابَ الصّيدَ ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]، والمُصلحُ مُعلِّمُ النّاسِ الخيرَ، وقد ينصرِفُ المعنى أيضًا إلى ضدّ ذلِكَ: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ [طه: ٧١].

١ - ونخرُجُ بنتيجة الفَرق والموازنة، بعدَ الوُقوفِ على دلالةِ الكلمتَيْن؛ وهي أنّ بينَهُما عُمومًا وخصوصًا، فالمُعلّمُ يُمكنُ أن يوصَفَ به كلُّ مَن يعلّمُ غيرَه شيئًا، والمدرِّسُ مقصورٌ على تدريس العلم.

(١٤٠)

لفظ الفعل ﴿تَوَلَّوْا﴾ وأشباهِه في القرآن بين الماضي والمضارع

السائل (عبد الرؤوف عماد): قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران:٣٢]، الفعل ﴿تَوَلَّوْا﴾ أهو مضارع أم ماض؟ أفتوني في ذلك، جزاكم الله خيرا.

الفتوى: غير خاف عليك وعلى المُلمِّين بقواعد العربية أن المضارع لا يكون أوله إلا أحد أحرف «نأتي»، وأما الماضي فكل حرف من حروف الهجاء قابل لأن يكون أولَه؛ فإذا جاء في الكلام ما أوله ألف أو تاء أو نون أو ياء، وقبِل أن يكون معناه ماضيًا مع صحة كونه مضارعًا، فلا مانع من حمله على الوجهين. ومن ذلك هذه الآية، فإنها تحتمل أن يكون الفعل فيها مضارعًا، وحُذفت تاؤه للتخفيف، ومعلوم أن الفعل إذا كان مبدوءًا بالتاء ودخلت عليه تاء المضارعة صار في اجتماع التاءين ثقلُ النطق.

ولما كانت العربية تسارع إلى التخفيف تصرفت العرب في مثل هذا على نوعين من التخفيف، أحدهما: إدغام التاء في التاء، وبذلك قرأ الإمام ابن كثير المكي من رواية البزي في مواضع في القرآن، ليس هذا الموضع منها، وتعرف عند القراء بتاءات البزي، ومن ذلك: ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾، و﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾، و﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾. وأما لفظ ﴿تَوَلَّوْاْ﴾ فقد ورد في القرآن في عشرين موضعًا، أكثرها من قبيل الماضي، وفيها خمسة مواضع تحتمل أن تكون من قبيله، أو من قبيل المضارع. وقرأ البزي في أربعة منها بالإدغام على أنها أفعال مضارعة، منها موضعان في سورة هود، الآيتان (٣و٥٧)، وموضع بسورة الأنفال، الآية (٢٠)، ورابع بسورة النور، الآية (٥٤)، والموضع الذي سألتَ عنه لم يقرأ فيه بالإدغام، بل جعله كسائر الأفعال الماضية، مع احتمال أن يكون مضارعًا، كما جزم بذلك غير واحد من المفسرين والمعربين، بل إن السياق يرجحه، ولكن القراءة مبنية على التوقيف، وعدمُ قراءته بالإدغام لا يمنع كونَه مضارعًا.

وأما النوع الثاني من أنواع التخفيف في الأفعال التي اجتمع فيها تاءان، فهو الحذف، وهو الذي عناه ابن مالك بقوله في آخر ألفيته المباركة:

ومـا بتـاءيْن ابتُـدِيْ قـد يُقتصَـرْ فيـه علـى تـا، كـ«تَبَـيَّنُ العِبَـرْ»

(١٤١)

رَفعُ الحَرَجِ

السائل (صالح بن أحمد): قرأت في القواعد المذكورة في كتابكم في شرح الألفية أن «الأيسر في الاستعمال هو الأشهر»، وقد أشكل عليَّ ذلك؛ لأن معنى هذا أن نتبع المشهور ولو كان مرجوحًا، وأين أجد كتابك «ما هب ودب»؟

الفتوى: لعلّ الإشكال الذي حصل لديك بسبب ما تقرر عندك من أن الحقّ لا يلزم أن يكون مع الأشهر ولا مع المشهور، وهو أمر صحيح، ولكننا نفرق في هذا بين قواعد اللّغة وقواعد الشرع، فقواعد اللّغة يتعدّد الحق فيها لتعدد القبائل وتعدّد لغاتها، والاختلاف فيها من قبيل اختلاف التنوع لا من قبيل اختلاف التّضاد، كاختلاف القراءات؛ لأن مردّها لاختلاف اللّغات، وقد يكون في بعض تلك الوجوه ما هو أفصح ولكن شهرته كانت غالبة، وقد يتحقق لدى عالم من علماء اللّغة وجه مّا في مسألة من مسائل اللّغة المختلَف فيها ويكونُ ما رجّحه مخالفًا لما عليه استعمال الناس وكلامهم في نطقهم وكتابتهم، كقول بعض العلماء المعاصرين: إنه يجب أن تكتب الهمزة كما تنطق، فتكتب على ألف أو تحته في كل الأحوال، فنكتب (هؤلاء) هكذا (هاألاإ)ونكتب (قرآن) هكذا (قرأان) فهذا إن كان فيه تيسيرٌ على الناس في توحيد الكتابة وتيسيرِ قاعدة الهمزة التي تكتب على وجوه كثيرة فإنه يوقع في

الحرج والكلفة من وجوه، منها : إلغاء جميع ما كان عليه الناس من قبل، ومن ذلك الكتب المصنفة، وجميعِ الآراء والقواعد المتقدمة، ومنها : تطويلُ الكتابة، والإكثارُ من الحروف في الكلمة الواحدة حتى تأخذ اللّفظة الواحدة موضع لفظين، ومنها أنّ العلماء حين وضعوا تلك القواعد راعَوا فيها الإبدال كما راعوا فيها أصل الكلمة وهو ما يمكن أن نسميه فقه الرسم، ومنها: أننا سنُضطرُّ إلى ضبط الكلمة بالشكل خيفة اللبس؛ لأننا إذا كتبنا كلمة (يؤمن) على تلك القاعدة كتبناها هكذا (يأمن) فلا ندري أهي من الأمن أم من الإيمان، فلا بدّ من وضع ضمة على الياء.. هذا مثال للرسم، وأما النحو فمن الأمثلة العربية على ذلك إعراب الأسماء السِّتة، فإن من العرب من ينطق بـ (أبوه وأخوه وحموه) مقصورة، بألف في كل الأحوال، فيقول (هذا أباه، ورأيت أباه، وجئت إلى أباه) فهذه اللّغة سهلة وإعرابها مطّرد، ولكنها مخالفة لما جرت عليه ألسنة الفصحاء، ولما عليه نصوص الوحيين، وشعرُ الناس ونثرُهم، مدة ألف سنة ومئاتٍ من السنين، والعدولُ عن ذلك إلى تلك اللّغة فيه إعنات على الناس من حيث يُظنُّ أنه تيسير عليهم، ثم إن هذا يُفقد العربية شيئا من خصائصها التي فاقت بها كثيرًا من اللّغات وهو الإعراب؛ لأن أكثر اللّغات مبنية لا معربة، والعربيةُ معربة، وشرح ذلك يطول، وأما كتاب «ما هب ودب» الذي سألت عنه، فالذي طُبع

منه جزء واحد وسيُطبع مع أخ له في رحِم واحدٍ بإذنِ الخالق سبحانه، في أجلٍ قريب، ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [يوسف: ١٠٠].

فهرس الموضوعات

مقدمة ٦
ذات الوجهين! ٨
يستفتونك في الفتوى! ١٠
تُخُومُ الجَنُوبِ! ١٣
النّوادي والأندية! ١٥
الشمس.. والقلب! ١٧
العَصْلَجَةُ واللّحْلَحَة! ١٩
الأَحْفَاد والأَسْبَاط ٢١
توافر.. وتوفر! ٢٣
أَلْفُ (شكرًا) لكم! ٢٥
حَتَّى! ٢٧
سؤالٌ عن الرُّوح! ٢٩
الهدهد والخبء! ٣١
زوجُك وامرأتُه! ٣٣
على الطّاير! ٣٦
فِطري أم فَطوري؟ ٣٧
أرِنا فيهم يومًا أسودَ ٣٨
ماذا نقول؟ ٣٩
التّرشيحُ عند العَرب! ٤١
القرية.. والصَّرف! ٤٣

مَلْحوظَة! ٤٥
المُتنازِعاتُ! ٤٧
الأَهَمّ فالأَهَمّ! ٤٩
اللهُ أكبرَ! ٥١
مُقدِّمةٌ.. ورِضَا! ٥٣
السَّماعُ أوَّلًا! ٥٥
العَلَّامة! ٥٩
البَلْطَجي! ٦١
قبحه الله! ٦٣
امرأةٌ بَطَلَة! ٦٤
أُمَّهاتٌ! ٦٦
دوابّ! ٦٧
واحدٌ.. وأحَدٌ! ٦٨
آمين! ٧٠
نحن كمسلمين! ٧٢
التكريسُ! ٧٥
لعب القضاء دورًا! ٧٧
الفِنجانُ والبِيالَةُ! ٧٨
مَعْرَكةُ الضَّاد! ٨٠
وقد أحسن بي ٨٢
أبو سعيد! ٨٤

أخطاء! ٨٦
شيءٌ من (حتّى)! ٨٨
هل يقالُ للولدِ (بَزْرٌ)؟! ٩٠
لغةُ أهْلِ النَّار! ٩٢
السُّؤال الكبير! ٩٤
أيها المجمعيُّون أفيدوني! ٩٦
الفرق بين الإيضاح والتوضيح! ٩٨
الجمعُ السَّالم! ١٠٠
هل في القرآن ألفاظ غير عربية! ١٠٢
خَلَفَ الله عَليك! ١٠٥
في قديم الأزل! ١٠٧
القواعد! ١٠٩
قصتي مع الألفيّة! ١١١
الشَّاهدُ والمَشْهُودُ! ١١٣
الصَّلاة بعد الدَّفن! ١١٥
سبيل المؤمنين! ١١٧
الغضب واللّعن! ١١٩
اللغة والتفسير! (١/ ٤) ١٢١
اللغة والتفسير! (٢/ ٤) ١٢٣
اللغة والتفسير! (٣/ ٤) ١٢٥
اللغة والتفسير! (٤/ ٤) ١٢٧

شكوى! ١٢٩
ضرورة الشّعر ١٣١
ذات الدّين! ١٣٣
هل يقال: مُتحَف! ١٣٥
الفقيه واللّغة! ١٣٧
اللّحن في الدّعاء! ١٣٩
تأويلُ الأحلام! ١٤١
الفُصحى.. ومجمع اللّغة! ١٤٣
مُرْطاحْ! ١٤٥
العطف يقتضي التّغاير ١٤٧
تكرر الاستثناء! ١٤٩
مناهج اللغة العربية (١) ١٥١
مناهج اللغة العربية (٢) ١٥٣
مناهج اللغة العربية (٣) ١٥٥
مناهج اللغة العربية (٤) ١٥٧
مناهج اللغة العربية (٥) ١٥٩
مناهج اللغة العربية (٦) ١٦١
مناهج اللغة العربية (٧) ١٦٣
مناهج اللغة العربية (٨) ١٦٥
الشاذُّ الصَّحيحُ ١٦٧
سور القرآن ١٦٩

هاروت وماروت ١٧١
ما أحسنُ كتب التّفسير؟ ١٧٣
يسألونك عن الإجازة! ١٧٥
نبأُ مَلِكة سَبَأ! ١٧٧
الوقفُ على العَقِب ١٧٩
مَعركَةُ ابنِ مالك (١) ١٨١
مَعركَةُ ابنِ مالك (٢) ١٨٤
مَعركَةُ ابنِ مالك (٣) ١٨٧
اختلافُ المَصاحف ١٩٣
قُرَّاءُ المحَافِل ١٩٥
دَوَران الأَرضِ ١٩٧
مَجامع اللغة العربية ٢٠٠
بينَ (إِنْ) و(إذَا) ٢٠٣
كَلَّا.. لا تُطِعْهُ ٢٠٦
اِبْتَجَحْ ٢٠٩
السَّنةُ والعامُ ٢١١
عودًا إلى خطبة الجُمُعَة ٢١٣
حروف العربية ٢١٦
آثارُ الأَلفاظ ٢١٩
أفضلُ الطرقِ لتثبيت القرآن ٢٢٢
لطائفُ من القرآن ٢٢٤

آياتُ الشفاء السِّت! ٢٢٦
المفسِّرُ.. والقِراءاتُ ٢٢٨
حاجتُنا إلى الأدب ٢٣٠
قِراءَةُ العَدَدِ ٢٣٢
لا تَقُلْ: اشتاقتْ لكَ العافِية ٢٣٤
﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾ ٢٣٧
الحمدُ لله ٢٣٩
﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ٢٤١
الوَرَقَةُ والقَلَم ٢٤٤
﴿طه﴾، و﴿يس﴾ ٢٤٦
إعرابُ القرآنِ ٢٤٩
الأُنثى.. حينَ لا تُؤنَّث ٢٥١
الوصُولُ إلى الأصُول ٢٥٣
المَولودُ.. المُنتَظَرُ ٢٥٦
الفرقُ بين القعودِ والجُلوس ٢٥٨
هل النَّحْوُ.. بغيٌ! ٢٦٠
﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ٢٦٣
ضمّ همزة الوصل ٢٦٦
أفعَالٌ لا فاعلَ لَها ٢٦٩
التَّفسيرُ المناسبُ ٢٧١
الجُوافَة ٢٧٣

واو الثمانية ٢٧٥

هَمْزُ (الاثْنين) ٢٧٧

﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ ٢٧٩

هلْ أحفظُ القَاموس! ٢٨١

الأُسْبُوعُ.. وذُو القَعْدَة ٢٨٣

تَعلُّم العَرَبيّةِ واجبٌ ٢٨٥

الإتباعُ ٢٨٧

الرِّجالُ الخَمسُ ٢٨٨

حذفُ الفاعِلِ ٢٩٠

هل الواحدُ.. عدد؟! ٢٩٢

بَدَلُ كُلٍّ من بعضٍ ٢٩٤

مجيء (حافظ) بمعنى (حِفْظ)! ٢٩٧

معنى كلمة (رند)! ٢٩٨

المضاف والمضاف إليه في (كتاب زيد) ٢٩٩

الضّابط فيما بعد أفعل التفضيل ٣٠٠

أثر المتواتر في التقعيد ٣٠١

الفرق بين الكسب والاكتساب ٣٠٢

أثر المجامع اللغوية والإعلام في اللغة ٣٠٤

الفرق بين الصِّفة والبدل ٣٠٥

الفرق بين العفو والعافية ٣٠٦

صحّة إطلاق المصطلحات النحوية على ألفاظ القرآن ٣٠٧

الفرق بين الكلمات الأصلية والمولَّدة؟ والمعرب والدخيل؟ ٣٠٩
سبب تسمية الأسطر في الشِّعر أبياتًا ٣١٠
الفرق بين الإسراف والتبذير ٣١١
الكلمات الجامدة غير المشتقة ٣١٣
حذف المنادى ٣١٤
الفرق بين المُدرِّس والمعلِّم ٣١٦
لفظ الفعل ﴿تَوَلَّوْا﴾ وأشباهِه في القرآن بين الماضي والمضارع ٣١٧
رَفعُ الحَرَجِ ٣١٩